
فاروق جويدة
آثار مصر.. كيف ماتت ؟
دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة
Bibliotheca Alexandrina
01172815



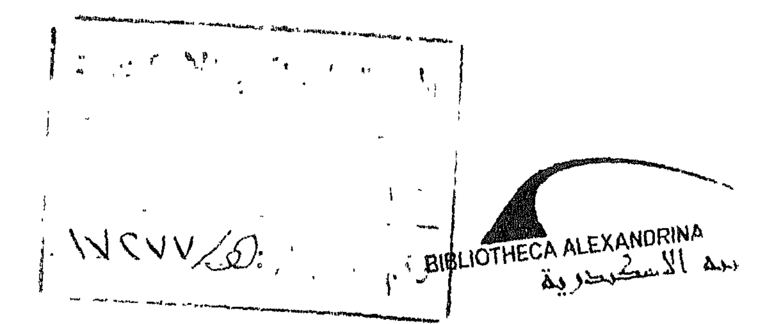
آثار مصر ..
كيف هانت ؟

اهداءات ٢٠٠٠
دار غريب للنشر والتوزيع
القاهرة

فاروق جويدة



آثار مصر..
كيف هانت؟





الكتـــــــاب : آثار مصر كيف هانت
المـــؤلـــف : فاروق جويدة
تاريخ النشـــر : ١٩٩٩
رقـــم الإيـــداع : ٢٦٥٧
التـرقـيم الدولى : I S B N 977 - 215 - 392 - 0

الناشـــــر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطـابـع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)
ت : ٣٥٤٢٠٧٩ فاكس ٣٥٥٤٣٢٤

التـوزيـــع : دار غريب ٣،١ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة
ت . ٥٩٠٢١٠٧ - ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسـويق
والمعـرض الدائم . ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر - الدور الأول

مقدمة

إذا أردت أن تعرف شعبًا فابحث عن تاريخه.. وإذا أردت أن تعرف إنسانا فابحث عن مواقفه.. وإذا أردت أن تعرف أرضا فابحث عن كنوزها.. وإذا أردت أن تعرف حضارة فاسأل عن رموزها.

من أجل هذا كان دفاعنا الدائم والمستميت عن ذاكرة هذه الأمة التى تجسدت فى بعض رموزها من البشر والآثار والأماكن.

ومن الخطأ أن ننظر للآثار على أنها تاريخ عبر؛ لأن التاريخ لا يموت.. إنه يمثل جانبًا من أهم مكونات الذاكرة البشرية.. إنه الرصيد الدائم من التجارب والخبرات والمواقف التى تعطى الإنسان القدرة على أن يواجه الحاضر، ويتصور المستقبل ويحلق بخياله بين ذلك كله.

ولهذا فإن التراكمات الحضارية والثقافية فى ذاكرة الأمة تمثل هذا التاريخ الممتد إلى أعمق جذور مكوناتها.. إنها أحيانا تبدو مجموعة خيوط قد لا نراها ولكننا نستشعرها فى كل شىء.

والذى يقف أمام أثر من الآثار لا يشاهد فقط مكانا ولكنه يستعيد تاريخًا.. ويحس ذاكرة.. فإذا سقط المكان أو توارى .. سقطت معه رموز التاريخ .. وضاعت ذاكرة الأمة.

من أجل هذا نحارب لكى تبقى هذه الأماكن فى ضمير كل الأجيال شاهدة على تاريخ هو بكل المقاييس جدير بكل اعتزازنا وفخرنا.. إن هذا التاريخ حصاد عطاء أجيال أدركت مسئوليتها وشاركت فى بناء هذا الوطن عبر أزمنة وعصور مختلفة، ومن حقها علينا أن نصون لها ما تركت.

وحينما يسقط أثر هنا أو يدمر أثر هناك.. فإن ذلك يعنى أننا نقطع من تاريخنا جزءا.. ونلغى من ذاكرتنا شيئًا لن نعوضه أبدًا.

مازلت أذكر ألسنة النيران وهى تنبعث منذ سنوات فى مبنى الأوبرا المحترقة.. ومازالت فى خيالى صورة قصر الجوهرة والنار تحاصره من كل جانب.. وها هو قصر المسافرخانة يلقى نفس المصير.

مازالت أخبار تهريب وسرقة الآثار تطارد عيوننا كل يوم فى صفحات الحوادث، حتى أصبح الحديث عن آثار مصر الضائعة حديثًا دائما فى كل صحف العالم.

وهناك شعوب بلا تاريخ وتحاول بالأكاذيب أن تكون صاحبة دور وتاريخ ورسالة، بينما نجد أصحاب التاريخ الحقيقى يفرطون كل يوم فى تراثهم الحضارى والمعمارى.

وتتسلل لعنة المال لكى تعبث بأعرق رموزنا وهو الآثار، وأعظم ما نملك وهو التاريخ.

وعندما يفكر البعض فى إنشاء فنادق وملاهى وبازارات فى أماكن اثرية مثل قلعة صلاح الدين أو قصر محمد على بالمنيل.. وعندما يصمت الرأى العام أمام حريق قصر المسافرخانة.. وقصر إسماعيل المفتش أمام الإهمال والتسيب وخراب الذمم.. إننا بذلك لا ندمر التاريخ وحده ولكننا نستبيح الحاضر والمستقبل؛ لأن هذه الآثار - التى عاشت مئات وآلاف السنين فى ظل عصور مختلفة- أمانة فى أعناقنا يجب أن نسلمها لأجيال ستجىء.

إن تراث مصر المعمارى والحضارى والأثرى ملك لكل أجيالها، ولا نتصور أن يقال إننا فى نهاية القرن العشرين دمرنا أجمل ما ملكت أيدينا من القصور الفاخرة لكى نبنى على أطلالها ناطحات سحاب قبيحة.

لا أتمنى أن يقف أحد المؤرخين يوما ليقول إن المصريين فى نهاية القرن العشرين أقاموا فى قلعة صلاح الدين العريقة فنادق وملاهى أدت إلى انهيار القلعة العتيقة.

سوف يقول التاريخ إن قصر المسافرخانة وهو قطعة معمارية نادرة قد احترق كما احترق قصر الجوهرة ودار الأوبرا.

سوف يقول التاريخ إن آثار مصر وهى أغلى ما تملك قد تعرضت لعمليات نهب سريع خسرت مصر فيها الكثير من آثارها النادرة.

سوف يكون حساب التاريخ لنا شيئًا قاسيا؛ لأن آثار مصر أمانة وقد فرطنا فى هذه الأمانة.

وفى هذا الكتاب محاولة للتصدى لهذا الزحف الضارى على آثار مصر وتاريخها.. ورغم عدم التكافؤ بين دعاة الحق ومروجى الباطل فقد كسبنا بعض الجولات، ومنها إنقاذ قصر محمد على بالمنيل فى اللحظات الأخيرة، وصدر أمر عسكرى من رئيس الوزراء بمنع هدم القصور والفيلات، والتصدى لمحاولة تخريب قلعة صلاح الدين بمشروع سياحى مشبوه فى باب العزب.

هذا الكتاب مجموعة من المقالات التى نشرتها فى جريدة الأهرام قلعة الصحافة المصرية، وفيها حاولت أن أدافع عن أهم مكوناتها الحضارية والإنسانية والتاريخية وهوآثار مصر.. ومازالت المعركة تحتاج إلى كل الشرفاء ليقفوا أمام هذه المحاولة الخطيرة لتغييب عقل الأمة وتخريب ذاكرتها الوطنية.

إن حماية آثار مصر واجب وطنى يسبق كل الواجبات.

فاروق جويدة

القاهرة يناير ١٩٩٩

مذبحة جديدة

فى قصر محمد على بالمنيل

كنا أول من أثار قضية محاولة انتهاك حرمة قصر محمد على بالمنيل سواء بالتأجير أو البيع أو انشاء فندق على حديقته العتيقة التى تضم أندر النباتات والأشجار فى العالم.. كان ذلك منذ ثلاث سنوات ويومها تلقينا تأكيداً من المسئولين وعلى رأسهم د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال، والفنان فاروق حسنى وزير الثقافة، ود. ممدوح البلتاجى وزير السياحة بأن القصر سوف يبقى أثرا تاريخيا بما فى ذلك المتحف الإسلامى والقاعة الذهبية والحديقة .. كان ذلك فى حكومة د. عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق وكان د. عاطف عبيد وزيرا لقطاع الأعمال وما زال حتى الآن يشغل هذا المنصب فى حكومة د. كمال الجنزورى رئيس الوزراء.

ويبدو أن كل شىء فى مصر ينسى بعد حين كما قال أمير الشعراء أحمد شوقى .. فقد عاد اللغط يحيط مرة أخرى بالقصر العريق، ويبدو أن المسئولين عن الخصخصة حاولوا تنويم الجميع طوال هذه السنوات حتى يمكن أن تتم الجريمة فى هدوء ودون ضجيج إعلامى أو صحفى .. ولكن الحقيقة قد تختفى بعض الوقت ولكن من الصعب جدا أن نخفيها كل الوقت خاصة إذا كانت الجريمة بهذا الحجم الضخم فهى تقع على مساحة ١٧ فدانا فى قلب القاهرة، وفى واحد من أهم وأعرق قصورها التاريخية بما يحتويه من آثار وأشجار يبلغ عمر بعضها ربعمائة عام.

وأخيرًا تم الإعلان الواضح والصريح عن النية المبيتة لاغتيال حديقة الفندق ومساحتها عشرة أفدنة تقريبا حيث يجرى حاليا بحث ١٣ عرضا لإنشاء فندق أو مجموعة فنادق فى حديقة القصر وتتصارع فى تلك العروض شركات عالمية وأخرى مصرية.

وقد أعلنت ذلك شركة «ايجوث» وهى تسمى نفسها بالشركة المصرية للسياحة والفنادق حيث تتفاوض الآن لتخريب واحد من أهم القصور التاريخية فى مصر .. وهناك معركة تدور الآن فى الخفاء بين شركة إيجوث وإحدى الشركات الخاصة التى تخصصت فى ترميم الآثار وتخريبها فى السنوات الأخيرة خاصة الإسلامية منها.

وشركة إيجوث هذه تخصصت فى ارتكاب أبشع الجرائم ضد قصور مصر التاريخية .. فقد كانت وراء إعدام عدد من هذه القصور، كما حولت البعض الآخر إلى فنادق، وتخلصت من قصور أخرى بالبيع أو التخريب رغم أننا لا نذكر لها تاريخا فى عالم السياحة.

ولا أريد أن أكتب المراثى فى القصور التى خسرتها مصر سواء بالهدم أو البيع أو التخريب، فهذه واحدة من المآسى التى سوف يحاسبنا التاريخ عليها حسابا عسيرا .. ولن أتحدث عن آثار مصر المعمارية التى شوهتها أيادى القبح والسمسرة واغتيال الجمال .. ولن أتحدث عن آلاف الفيللات الجميلة التى توارت تحت معاول الهدم لن أتحدث عن ذلك كله، ولكننى أطالب بأن نحافظ على ما بقى عندنا من قصور تاريخية ومنها قصر محمد على.

والدكتور عاطف عبيد كان وما زال هو الوزير المسئول عن قطاع الأعمال .. وحينما فجرنا قضية قصر محمد على منذ ثلاث سنوات كان يدرك أبعاد هذه القضية بكل جوانبها القانونية والتاريخية والحضارية .. فما الأسباب التى جعلته يتراجع فى ذلك كله .. وعلى أى أساس بدأت شركة «ايجوث» فى تلقى عروض إنشاء فندق فى حديقة القصر.. وهل تم ذلك بناء على موافقة من

مجلس الوزراء أو اللجنة العليا للخصخصة أم أن ذلك كله قد تم من وراء ظهر الجميع .. هناك حقائق ومستندات قانونية يجب أن تعلمها شركة «ايجوث» قبل أن تحاول أن تبيع أو تؤجر حديقة قصر محمد على لإنشاء فندق عليها .. من هذه الحقائق :

- إن شركة إيجوث لا تملك مترًا واحدًا فى قصر محمد على بالمنيل، وكل المستندات الموجودة لديها غير قانونية ولدينا جميع المستندات التى تؤكد ذلك .. إن صاحب القصر الأمير محمد على قام بتسجيل القصر كأثر تاريخى فى ٢٠ ابريل عام ١٩٠٨ . ثم خصص للقصر وقفا من الأراضى الزراعية مساحته ٢٢١٣ فدانا فى محافظة كفر الشيخ للإنفاق على القصر وقد استولت الحكومة على هذه الأراضى بعد ثورة يوليو.

- إن ثورة يوليو لم تصادر قصر محمد على بالمنيل، ولم يكن ذلك حبا فى صاحبه الامير. ولكن السبب فى ذلك أن القصر كان قد تحول بالفعل إلى اثر تاريخى بعد تسجيل وصية صاحبه وتنازله عن القصر للشعب المصرى بحيث يتحول إلى متحف إسلامى ووضع الأمير برنامجا واضحا لفتح أبواب القصر للمواطنين، وكان ذلك كله قبل قيام ثورة يوليو بسنوات طويلة ، ولذلك كان قصر محمد على من القصور التى لم تخضع لقرارات الحراسة والمصادرة مثل بقية القصور الملكية التى استولت عليها الدولة بعد قيام الثورة.

- إن المستند الوحيد الذى تعتمد عليه شركة «ايجوث» فى ادعائها بملكية هذا القصر ليس أكثر من قرار وزارى أصدره السيد على صبرى عندما كان رئيسا لوزراء مصر بالاستيلاء على حديقة القصر وقاعته الذهبية وضمهما إلى مصلحة السياحة فى ذلك الوقت .. وهذا القرار ترتبت عليه كل التجاوزات التى تمت بعد ذلك ومنها تأجير حديقة القصر إلى إحدى الشركات الفرنسية التى اقامت عليها اكشاكا خشبية فى شكل فندق سياحى قبيح وخربت فى ذلك المشروع حديقته العريقة وقطعت عشرات بل مئات الأشجار النادرة.

- فى شهر يناير عام ١٩٨٤ أصدر د. فؤاد محيى الدين رئيس الوزراء فى ذلك الوقت قرارا باعتبار قصر محمد على بالكامل بما فيه الحديقة مناطق أثرية، وشمل ذلك القرار ملحقات القصر ومنها أيضا القاعة الذهبية والحرم الذى يفصل القصر عن النيل .. وبناء على قرار د. محيى الدين أصبح القصر منذ هذا التاريخ يخضع لقانون الآثار رقم ١١٧ الصادر فى عام ١٩٨٣ وبذلك تحول القصر إلى أثر إسلامى تاريخى بكل محتوياته .

هذه الحقائق يعرفها د. عاطف عبيد والمسئولون فى شركة إيجوث التى تعرض الآن حديقة القصر للإيجار كفندق للمغامرين والسماسرة وتجار التاريخ الذين افسدوا آثارنا وخربوا تاريخنا.

وهنا أيضا أريد أن أؤكد أن حكومة د. عاطف صدقى كانت قد حسمت هذه القضية وقررت وقف جميع الإجراءات التى تهدف إلى بناء فندق على حديقة القصر .. فلماذا تراجعت وزارة قطاع الأعمال عن التزام سابق لها بألا تقترب من القصر.

لقد قرأت تصريحا واضحا فى الأيام الأخيرة للمستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء أكد فيه حرص الحكومة الحالية على بقاء قصر محمد على كأثر تاريخى بكل محتوياته بما فى ذلك حديقته التاريخية، وقال وزير شئون مجلس الوزراء إن أى اعتداء على حرمة القصر مرفوض من اساسه.

وهنا أتوجه بالسؤال إلى د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال: لماذا حدث هذا التضارب فى القرارات والمواقف بين الإبقاء على حديقة القصر أو تحويلها إلى فندق .. ومن المسئول الذى وافق لشركة ايجوث على عرض حديقة الفندق أمام الشركات العالمية لإقامة فندق عليها .. وهل وافق مجلس الوزراء على ذلك.. ومتى وافق المجلس .. وهل يمكن أن نترك قرارًا بهذه الخطورة لشركة «إيجوث» لتفعل بالقصر ما تشاء ؟

إن عشرات البلدوزرات والأوناش تنتظر الآن خلف جدران القصر العريق وتنتظر اتمام الصفقة لتنطلق فوق جثث الأشجار العتيقة فى مذبحة جديدة من مذابح التاريخ فى مصر.

والأهم من ذلك كله أن د. عاطف عبيد أرسل لنا خطابا منذ ثلاث سنوات تقريبا يؤكد فيه موقفه من قضية قصر محمد على وهو انه ضد إقامة أية إنشاءات فى القصر، وتصورنا يومها أن الموضوع قد انتهى، وأن المعركة قد حسمت لصالح القيمة والتاريخ وليس لصالح التخريب.

ما الذى غير فكر ورأى وزير قطاع الأعمال .. ولماذا وافق أخيرًا على طرح مناقصة بين الشركات لتأجير أو بيع حديقة قصر محمد على .. إننا ننشر اليوم خطاب د. عبيد الذى تعهد فيه يوما بالا تمس قدسية هذا القصر ونسأله بمنتهى الصراحة: لماذا غيرت رأيك يا دكتور؟.. وما رأى الدكتور الجنزورى رئيس الحكومة فى هذا الاعتداء الصارخ على واحد من أهم القصور التاريخية فى مصر .. واقول للمرة المليون ارفعوا أيديكم عن قصر محمد على .

* * *

هل يحسم رئيس الحكومة هذا الخلاف؟

يتفق معنا د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال على الأهمية التاريخية والحضارية لقصر محمد على بالمنيل .. ومن هذا المنطلق نريد من د. عبيد أن يقف معنا فى خندق واحد دفاعًا عن هذا القصر العريق وحديقته النادرة، وأن يؤكد موقفه قرارًا وسلوكًا.

ما زال الخلاف قائما بيننا وبين د. عبيد حول استثمار حديقة القصر لأننا نرفض ذلك بأية صورة من الصور . إن شركة «ايجوث» تلقت عروضا دولية لإقامة شاليهات جديدة عددها ٢٢٠ شاليها وربما أكثر فى حديقة القصر.. ود. عبيد يرى أن هذا من حق الشركة، وأنها لن تضر الحديقة فى شىء حيث ستقام هذه الشاليهات فى الأماكن نفسها التى خربتها الشركة الفرنسية قبل ذلك.. أو بمعنى آخر إن هناك مشروعا جديدا لإقامة فندق يحل محل الشركة الفرنسية التى انتهى تعاقدها..

ولعل د. عاطف عبيد يتفق معنا حول نقطتين أساسيتين فى هذه القضية.

النقطة الأولى: إن التعامل مع التاريخ والحضارة له مقاييس خاصة ينبغى ألا تخضع أبدا لمنطق الاستثمار والسوق وقواعد الربحية الاقتصادية من هنا يجب أن نتعامل مع قصر محمد على على أساس أنه قيمة تاريخية وحضارية وليست مجموعة إكشاك خشبية قبيحة سيتم استبدالها باكشاك أخرى أكثر قبحا .. إن لغة الاقتصاد تصلح للتعامل مع الحاضر .. أما التاريخ فله أصول وقواعد ينبغى أن نحرص عليها.

إن قضية قصر محمد على ليست مشروعا نناقش جدواه الاقتصادية أو معدلات الربح والخسارة فيه . فالحديقة العريقة ليست خرابة .. أو قطعة أرض خالية لكى نبحث لها عن مستثمر.. والمتحف ليس مبنى آيلا للسقوط حتى نصدر قرارًا بإزالته.

والنقطة الثانية: إن ما بقى لدى مصر من المتاحف والقصور قليل جدًا إذا قارناه بما كان لدينا فى منتصف هذا القرن .. ومعنى ذلك أننا خسرنا أجمل ما عندنا .. فنحن نشبه الوارث الذى لم يدرك قيمة ما ورث وبدد كل شىء .. وأسرف هنا وباع هناك .. وعليه أن يحافظ على ما بقى بين يديه من أطلال.

هاتان نقطتان لا أعتقد أن د. عبيد يختلف معنا فيهما، ومن

هنا أعطى نفسى الحق فى تفنيد ومناقشة رد وزير قطاع الاعمال.

أولاً : إن تقسيم القصر إلى ثلاث مناطق تقسيم خاطئ ينبغى ألا نعترف به.. كيف نفصل القصر .. عن حديقته .. وعن قاعته الذهبية ولماذا نترك أكثر من جهة إدارية تتصارع على كيان واحدا وتلقى المسئوليات على بعضها البعض .. ومن الذى قام بهذا التقسيم .. ولهذا يجب أن يعود القصر كما أوصى صاحبه وكما سجله فى أوراق رسمية ملكا للشعب المصرى.

ثانيًا : إن قرار السيد على صبرى رئيس وزراء مصر فى عام ١٩٦٤ بإنشاء ٢٢٠ شاليها فى حديقة القصر قرار باطل لأنه يتعارض تماما مع وصية صاحب القصر المسجلة فى عام ١٩٤٥ بتحويل القصر إلى متحف إسلامى، والدليل على ذلك صدور قرار آخر من رئيس وزراء مصر السابق د. فؤاد محيى الدين فى يناير ١٩٨٤ باعتبار قصر محمد على بالكامل مناطق أثرية تخضع لقانون الآثار رقم ١١٧ الصادر فى عام ١٩٨٣.

ثالثًا : إن الشركة الفرنسية استأجرت حديقة القصر وخربتها وكسرت أجمل التماثيل فيها وقطعت أشجارها العتيقة ثم تركت خلفها مجموعة من الشاليهات الخشبية القبيحة التى تسكنها الفئران التى تهدد الأشجار والآثار والتاريخ .. فهل نعالج الخطأ بخطأ آخر .. هل نتخلص من هذه الصناديق أم نقيم فى

أماكنها صناديق أخرى .. إن المنطق يا دكتور عبيد أن نتخلص من الصناذيق القديمة لتعود الحديقة كما كانت. من هنا أرى:

- إن قرار شركة ايجوث بدعوة الشركات العالمية للفنادق للتقدم بعروضها لاستئجار حديقة القصر وإقامة شاليهات جديدة بدلاً من القديمة قرار خاطئ لأنه قام على مستند باطل، وهو قرار رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت، وقد ألغى القرار بعد ذلك بقرار آخر.

- إن الشركة الفرنسية رحلت وانتهى عقد تأجيرها للحديقة وقد عانينا منها كثيرا، وكانت هناك قضايا قانونية ومخالفات مالية وتجاوزات أخلاقية ولا داعى لتكرار أخطاء مضت.

وإذا فتحنا هذا الباب فربما وجدنا عروضا أخرى لإنشاء شاليهات فندقية فى حديقة قصر المنتزه .. أو رأس التين أو هذه التحف المعمارية التى لن تتكرر . لماذا لم تحاول الشركة الفرنسية التى أقامت أكشاكا خشبية فى أعرق حدائقنا وقصورنا أن تقيم مثلها فى حديقة فرساى فى باريس .. هل نترك المغامرين يستبيحون تاريخنا وهم لا يستطيعون قطع شجرة واحدة فى بلادهم؟

أما النقطة الأخيرة التى أريد أن أؤكد عليها فهى قول د. عاطف عبيد إن كل شيء سوف يعرض على وزارة الثقافة بعد

الانتهاء من اختيار العرض المناسب بإقامة الشاليهات فى حديقة القصر .. وقبل أن تناقش العروض وتفتح المظاريف ونختار هذا أو ذاك فإن الرد الواضح من د. جاب الله على جاب الله أمين عام المجلس الأعلى للآثار فيه حسم كامل للقضية .. ان هيئة الآثار ترفض إقامة أية منشآت فى حديقة القصر وتصر على أن يظل القصر بناء موحدًا وأثرًا تاريخيًا له قدسيته.

وهذا الاختلاف فى الرأى بين وزارة قطاع الأعمال ممثلة فى شركة ايجوث صاحبة المشروع ووزارة الثقافة ممثلة فى هيئة الآثار يتطلب موقفا حاسما من رئيس الحكومة د. كمال الجنزورى الذى يتحمل مسئولية فض هذا الاشتباك بين الأجهزة التنفيذية التابعة للوزارة .. وأعتقد أن د. الجنزورى سوف يحسم الأمر لمصلحة القيمة والتاريخ وليس لمصلحة الأرباح والخسائر.

* * *

القرار الحكيم

جاء قرار الرئيس حسنى مبارك حاسما وحكيما بإنقاذ قصر الأمير محمد على بالمنيل فى اللحظة الأخيرة لمصلحة القيمة والتاريخ .. جاء هذا القرار ليصلح خطأ دام أكثر من ثلاثين عاما وكان من الممكن أن تترتب عليه أخطاء أخرى تطيح بهذا القصر العتيق متحفا وحديقة وقاعة ذهبية هى بكل المقاييس واحدة من أندر القطع المعمارية فى مصر بل فى العالم كله.

وحين كتبت مجموعة المقالات الأخيرة حول قصر محمد على بالمنيل، وما يتعرض له الآن من محاولات تشويه كان عندى يقين أن الرئيس مبارك سوف يتدخل فى اللحظة الحاسمة، ويمنع وقوع هذه الجريمة . كان لدى إيمان عميق بأنه لن يسمح بأن يستباح التاريخ والقيمة فى قصر محمد على .. وقد كان .

أصدر الرئيس توجيهات واضحة إلى رئيس مجلس الوزراء د . كمال الجنزورى بأن يتحول قصر الأمير محمد على بالمنيل بجميع مشتملاته وملحقاته إلى متحف أثرى ومزار سياحى

وثقافى وحضارى يليق باسم مصر وتاريخها ، وصدر قرار رئيس الحكومة ليضع نهاية لكل محاولات النيل من القصر العريق.

ولقد جاء قرار الرئيس مبارك ليؤكد قيمة التاريخ أمام كل من تسول له نفسه أن يستبيح تاريخنا رموزا وآثارا .. ولعل هذا ما جعل الرئيس يؤكد فى أكثر من مناسبة هذا التواصل الحميم بين رموز مصر .. لقد أكد أكثر من مرة دور محمد على فى بناء مصر الحديثة جيشا وهندسة وزراعة ومعمارا .. وأكد أكثر من مرة على دور الخديو إسماعيل وإنجازاته التى ما زالت بين أيدينا حتى الآن .. وطلب الرئيس من وزير النقل والمواصلات إطلاق اسم الرئيس محمد نجيب على إحدى محطات المترو فى القاهرة بعد أن ظلمنا محمد نجيب حيا وميتا.

كنت أعلم أن الرئيس مبارك بحسه الوطنى وتقديره لرموز مصر تاريخا وأشخاصا لن يسمح بأن يهان قصر محمد على فى عهده كما آهين فى عهود سابقة.

إن هذا القرار احترام لتاريخ مصر ومن شيدوه سواء كانوا قبل الثورة أو بعدها لان البعض منا تصور يوما أننا يجب أن نتخلص من كل تاريخنا قبل الثورة ابتداء بالقصور وانتهاء بالرموز.

وهذا التصور الخاطئ أعطى فرصة واسعة لكل من حاول ان يستبيح تاريخ مصر ونسينا أن التاريخ ملك للأمة كلها، وليس

ملكا لجيل من الأجيال .. وهذا ما أكده الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة.. إن تاريخ مصر شىء عزيز علينا جميعا، وأنه ملك لكل أبنائها .

وما زلت أذكر حديثا للرئيس مبارك فى لقاء معه فى إحدى المناسبات يومها قال إننى أشعر بسعادة غامرة واعتزاز شديد وأنا أطوف بأحد الضيوف من الرؤساء أو الملوك العرب أو الأجانب فى قصورنا العتيقة الرائعة مثل عابدين أو القبة أو رأس التين، وأراهم مبهورين بالمكان والعمارة والتاريخ وأقول لنفسى هذه هى مصر بكل شموخها وحضارتها.

هذا ما سمعته يوما من الرئيس مبارك ولهذا كنت لا أتصور وأنا أكتب دفاعى المستميت عن قصر محمد على أن تجتاح البلدوزارات حديقة القصر العريق فى عهد مبارك.

وهنا اتوقف أمام عدة ملاحظات أمام قرار إنقاذ القصر يجب أن يدركها الجميع:

أولا : إن الدولة حريصة فى أعلى مستويات القيادة فيها ممثلة فى شخص الرئيس على توفير كل مصادر الحماية للتاريخ بكل رموزه تراثا وأشخاصا ، ويجب أن يحكمنا هذا المبدأ فى كل شىء ابتداء بمناهج التاريخ المزيفة فى مدارسنا وانتهاء بالقصور والآثار التى يجب أن نحميها.

ثانيًا : لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث تدخل الحدائق

والأشجار تحت مظلة الحماية التى يوفرها قانون الآثار .. وبهذا القرار تعتبر الحدائق التاريخية آثارا يجب حمايتها وعدم الاعتداء عليها بأية صورة من الصور .. ولهذا ينبغى ألا نسمع بعد ذلك عن عروض لإقامة مطاعم فى حديقة الأسماك أو مدينة ملاهى فى حديقة الأورمان أو نجد من يطالب بإعادة استثمار حديقة الحيوان أو نادى الجزيرة.

إن هذا القرار يجرم الاعتداء على الحدائق العريقة فى مصر وهذا قرار حضارى بكل المقاييس فى فترة يطالب فيها علماء البيئة بالمحافظة على ما بقى لدينا من مساحات خضراء.

ثالثا : إن هذا الموقف ينبغى أن ينعكس على ضرورة التمييز فى برامج الخصخصة بين أشياء يمكن أن تباع وأشياء أخرى لا ينبغى أبدًا أن تباع .. وهنا يجب أن ندرك هذا الخيط الرفيع الذى يفصل بين القيمة الاقتصادية والأهمية التاريخية .. فإذا تعارض الإثنان ينبغى أن يكون الحسم لحساب التاريخ وهذا ما أكده قرار الرئيس مبارك.

رابعًا : إن الكلمة الصادقة يمكن أن تجد صداها وتأثيرها فى أعلى مستويات القرار فى الدولة وهذا بلا شك تقدير للكلمة واحترام لها .

سيادة الرئيس .. شكرًا لك ولموقفك المصرى النبيل دفاعًا عن القيمة والتاريخ والحضارة وهى أغلى ما نملك . شكرًا على قرارك الحكيم.

قصر محمد على أثر تاريخى
بجميع ملحقاته بما فى ذلك الحديقة

أصدر الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء قرارًا باعتبار قصر الأمير محمد على أثرا بجميع مشتملاته وملحقاته من أرض وبناء وقاعات وحدائق، كما تقرر أن تزال جميع الشاليهات الخشبية وتعاد حديقة القصر إلى ما كانت عليه مع تأهيلها لتسترد قيمتها التاريخية والأثرية والجمالية.

وفيما يلى نص قرار رئيس مجلس الوزراء

(المادة الأولى) :

يعتبر أثرًا قصر الأمير محمد على بالمنيل بمحافظة القاهرة بجميع مشتملاته وملحقاته من أرض وبناء وسرايات وقاعات وحديقة وغراس وطرق ومنشآت وبرج الساعة ومتحف الصيد ومقتنيات ومسجد ومظلات حجرية وأعمدة ونافورات

ومخطوطات ولوحات وصور وزخارف وسجاد وتحف وأوانٍ وأسلحة وملابس وأوسمة ونياشين وفرش وأثاث وسائر المنقولات وكذا السور المحيط بالقصر وكل ما بداخله.

(المادة الثانية):

تزال الشاليهات الخشبية التابعة للشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق «إيجوث» المقامة على أرض حديقة القصر ، وتخلى الحديقة من جميع متعلقات الشركة.

(المادة الثالثة):

تعاد الحديقة إلى ما كانت عليه قبل إقامة الشاليهات المشار إليها فى المادة السابقة ، مع تأهيلها لتسترد قيمتها التاريخية والأثرية والجمالية ، وزراعة مواقع الشاليهات فور إزالتها بما يتماثل أو يتوافق مع ما بها من أشجار ونباتات وسائر الغراس.

ويفرد سجل خاص لكل نوع من أنواع الغراس مبينا به الاسم والفصيلة والعمر والموطن الأصلى ، بما فى ذلك ما يستحدث زرعه.

(المادة الرابعة):

يعد القصر بجميع مشتملاته وملحقاته - من عقار ومنقول - المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذا القرار ليكون مزارا سياحيا وأثريا وثقافيا.

(المادة الخامسة):

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

* * *

وعادت حديقة القصر

بعد فراق جائر دام أكثر من ثلاثين عاما عادت أخيرا حديقة قصر محمد على بالمنيل إلى مكانها لتكمل هذه الملحمة الجمالية الخالدة مع القاعة الذهبية والمتحف الإسلامى العريق .. تعود الحديقة لتؤكد أن دعاة الجمال وإن كانوا هم القلة قادرون على مواجهة جحافل القبح حتى وإن كانوا أكثر عددا .. إن معركة قصر محمد على واحدة من معارك القيمة والأصالة والتراث وهم أغلى ما نملك .. فالإنسان بلا تراث .. فراغ .. والأوطان بلا قيم ضياع .. والحاضر بلا جذور ريشة تعبث بها الرياح.

وقد تلقيت رسالة شكر رقيقة من أمين عام المجلس الاعلى للآثار د. جاب الله على جاب الله بمناسبة عودة الحديقة إلى هيئة الآثار يقول فيها «لقد كان لمواقفكم الأثر الفعال فى الحفاظ على تراث مصر وشخصيتها الحضارية الفريدة، ولهذا كانت حملتكم لوقف الاعتداء على قصر محمد على بالمنيل حفاظا على

التراث والقيم الجمالية للجيل الحالى والأجيال القادمة.. وقد عاد القصر الآن كما كان عليه فى عهد صاحبه الأمير محمد على.

كما تلقيت رسالة مماثلة من مدير عام المتاحف التاريخية الأستاذ عاطف غنيم. والذى أرجوه الآن من هيئة الآثار أن تتخلص من الأكشاك الأسمنتية القبيحة التى شوهت جلال القصر وهيبته وأن تعود الحديقة كما كانت بلا أسوار أو أسلاك شائكة لأنها تحفة تاريخية رائعة.. كل ما أتمناه أن يعود هذا القصر تحفة معمارية رائعة الجمال تزين وجه قاهرة المعز المضيئة دائما بتراثها وفكرها وعبقريتها.

ومنذ أسابيع التقيت بالأمير عباس حلمى ويبدو أنه آخر من بقى من أمراء الأسرة العلوية فى مصر كان الرجل يشكرنى على حملتنا فى الأهرام لإنقاذ القصر .. وأخبرنى يومها أن الامير محمد على اشترى هذه الحديقة وأقام فيها القصر .. وكانت فيها أشجار من العصر الفاطمى والعصر العثمانى والعصر المملوكى وأن بعض هذه الأشجار مازال حتى الآن .

وهذا يعنى أن الحديقة أطول عمرًا من القصر الذى اقترب الآن من مائة عام .. وهذا يؤكد أن فى الحديقة أشجارًا تجاوز عمرها مئات السنين.

وفى الفترة الأخيرة زار الحديقة أحد خبراء الحدائق

الفرنسيين وقال إن هذه الحديقة لا مثيل لها فى أى مكان فى العالم، وأن بعض الأشجار التى أحضرها الأمير محمد على من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والهند قد تغيرت مواصفاتها وأطوالها طبقا للمناخ المصرى، وأن بعضها أخذ أطوالا أكثر بحيث يمكن أن يقال إنها أشجار نادرة لا يوجد لها مثيل فى وطن آخر.

وفى هذا القصر وأمام طيور هذه الحديقة العريقة شدا موسيقار الأجيال محمد عبد الوهاب أجمل أغانيه فقد كان عبد الوهاب من أقرب الأصدقاء إلى قلب الامير حتى أنه خصص له غرفة يستريح فيها فى هذا القصر، كلما زاره وكان عبد الوهاب يقدم وصلة الغناء الأولى ثم يدخل إلى حجرته حتى يتناول ضيوف الأمير العشاء ثم يعود ويكمل وصلته الثانية .. وحكى لى عبد الوهاب أنه فى إحدى الليالى نام بين الوصلتين وانتظر الضيوف عودة عبد الوهاب ولم يحضر .. ورفض الأمير أن يرسل إليه احدًا ودخل عليه الغرفة بنفسه .. واكتشف أنه نام فقال له .. لما أنت ناوى تغيب على طول .. مش كنت يا استاذ تقول .. وكان هذا مطلع الأغنية الشهيرة التى شداها عبد الوهاب بعد ذلك .. هذه حكاية من حكايات هذا القصر سمعتها يومًا من عبد الوهاب.

إن عودة حديقة قصر محمد على انتصار لكل قيمة جميلة فى مصر .. ومهما كانت الإمكانيات التى تساند مروجى القبح فان أصالة هذا الوطن قادرة على أن تصون ما تبقى لديه من قيم الجمال والشموخ والأصالة.

وفى الفترة الأخيرة ظهرت بوادر كثيرة مشجعة لعل أهمها وقف البناء على إحدى الحدائق فى المهندسين وتقديم عدد من المسئولين فى محافظة الجيزة للنيابة بتهمة هدم عدد من القصور والفيلات ونرجو أن ينتقل الاهتمام إلى بقية المحافظات حتى نحافظ على ما بقى لدينا من تراث معمارى وحضارى عريق .

* * *

كارثة حضارية جديدة فى قلب القاهرة

وزارة الثقافة تقيم مجمعا فندقيا

فى قلعة صلاح الدين

لا يستطيع أحد أن يتجاهل الجهود التى تقوم بها الدولة فى الفترة الأخيرة لإصلاح ما أفسدته الأيام والظروف والأخطاء فى قاهرة المعز بكل مظاهر الجمال والثراء والتميز فيها .. لقد تعرضت القاهرة لمذبحة دامية فى مبانيها وقصورها وحدائقها وآثارها.

وليس المهم الآن أن نبكى على ما مضى .. ولكن المهم أن نحافظ على ما بقى رغم أنه قليل.. من أجل هذا كانت خطة تطوير القاهرة الفاطمية والتى تابعها الرئيس مبارك بنفسه حتى نعيد لهذه المنطقة قدسيتها وجلالها القديم وخصصت الدولة لهذه الخطة مبالغ مالية كافية.

فى جانب آخر كانت قرارات الحكومة بعدم هدم القصور والفيلات التاريخية حفاظا على ما بقى لدينا منها بعد أن تهاوت أمام البناء العشوائى وناطحات السحاب القبيحة وخراب ذمم المحليات.

ولن ننسى أبدا محاولة بيع حديقة قصر محمد على بالمنيل وما حدث حولها من صراع حتى كان قرار القيادة السياسية بالإبقاء على هذا القصر كجزء عزيز من تراثنا المعمارى.. وصدر قرار بان يتبع القصر وحديقته التاريخية قطاع الآثار.

وفى تقديرى أنه لم تأت حكومة فى مصر منذ زمن بعيد اهتمت بالجانب الجمالى والمعمارى والتاريخى فى مصر كما فعلت حكومة د. الجنزورى .. لقد أصدرت هذه الحكومة مجموعة من القرارات المهمة لكى تحافظ على ما بقى لدينا من قطع معمارية نادرة ما زالت تزين وجه القاهرة العريق .. وإن كنت ما زلت أتساءل: لماذا توقفت حملة إزالة التعديات على النهر الخالد وما الذى أوقفها رغم أنها بدأت بداية طيبة ؟!.

هذه الإنجازات لا يستطيع أحد أن يتجاهلها لأنها فى الحقيقة تمثل فكرا جديدا علينا فلم تعبأ حكومات سبقت بجوانب الجمال والقبح والعشوائيات والعمارة والتاريخ .

وكانت النتيجة هى تلك المذابح التى شهدتها العمارة

المصرية وهى من أرقى النماذج المعمارية فى العالم خلال خمسين عاما ضاع فيها الكثير.

وسط هذه الجهود الجادة والنوايا الطيبة تخرج علينا وزارة الثقافة سامحها الله . بمشروع غريب .. لم نهدأ بعد من معركتنا حول قصر محمد على حتى علمت أخيرا أن هناك مشروعا لإقامة مجمع فندقى سياحى فى قلب قلعة صلاح الدين بالقاهرة وعلى مساحة قدرها خمسون ألف متر فى منطقة «باب العزب» وهى من المناطق التاريخية التى تدخل ضمن أسوار القلعة، وكانت تسمى «قبة العزب» حيث كانت سكنا للجنود العثمانيين من طائفة العزب. ثم كانت معسكرات للجيش المصرى فى عصر محمد على الذى أقام فيها مصنعا للأسلحة.

والمشروع المقترح يشمل إقامة فندق سياحى وبازارات وملاهٍ ومحلات تجارية ويجرى تسويقه الآن خارجيًا حيث نشرت الصحف العالمية أخباره ونحن هنا لا نعلم شيئا وشملت هذه الأخبار أن المشروع يعطى حق الانتفاع بهذه المساحة «٥٠ ألف متر».

الأغرب من ذلك أن إحدى الشركات الإيطالية التى تعمل مع وزارة الثقافة انتهت بالفعل من إعداد التصميمات الهندسية والفنية للمشروع، وتكلفت هذه الدراسات مليونا ونصف مليون

جنيه بناء على اتفاق مع وزارة الثقافة. وهذا المشروع الغريب تمت مناقشته بصورة سرية فى لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب فى الأسبوع الماضى بناء على طلب إحاطة تقدم به السيد فؤاد البدراوى عضو المجلس .. ولا أدرى هل هناك علاقة بين هذا الصمت المتعمد من مجلس الشعب تجاه قضية خطيرة أم أنه امتداد للاستجواب الذى ولد ميتا فى رحاب المجلس الموقر منذ أسابيع قليلة وسط مؤامرة صمت غريبة.

المهم فى ذلك كله أن نوقف هذه المهزلة ولا نفكر فيها على الإطلاق، وهنا أريد أن أطرح بعض الأسئلة :

- هل عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء قبل عرضه على الشركة الإيطالية التى قامت بدراسته فنيا وهندسيا .. وهل وافق مجلس الوزراء على ذلك من حيث المبدأ .. وكيف وافق على اعطاء حق الانتفاع فى مناطق أثرية محرمة؟

- هل من المعقول أن تقام فنادق وملاهٍ فى قلب قلعة صلاح الدين الأيوبى التى أنشئت عام ١١٧٦، وتعتبر من أبرز القطع المعمارية فى قلب العاصمة بكل ما تحمل من آثار وتاريخ عبر مئات السنين وبكل تراثها المعمارى حيث يوجد فيها جامع محمد على وقصر الجوهرة وقصر الحريم ومسجد الناصر ومسجد السليمانية .. كيف تقام فنادق ومحلات وبازارات . وملاهٍ وسط هذه الكتلة التراثية العريقة.

- كيف يجرى تسويق هذا المشروع دوليًا من وراء ظهر الحكومة ومن الذى سمح لوزارة الثقافة بذلك، وهل من حق أى مسئول أن يتصرف بقرارات متسرعة دون الرجوع لأحد مهما كانت النتائج المترتبة على ذلك؟ وهل ضاقت بنا الدنيا ولم يعد لدينا غير قلعة صلاح الدين لكى نقيم عليها البازارات والمحلات والملاهى .. وكيف نضمن سلامة الآثار فى ظل ذلك كله ؟

- السؤال الأهم .. هل وافق المجلس الأعلى للآثار على هذا المشروع رغم مخالفته لقانون الآثار الذى يحرم البناء فى المناطق الأثرية.

إن منطقة باب العزب ومساحتها عشرة أفدنة من المناطق الأثرية التى تدخل فى حرم قلعة صلاح الدين ويتقدمها سلم مزدوج يحاط ببرجين من الطراز العثمانى بناهما رضوان كتخدا فى عام ١٧٤٤ ووراء هذا المدخل عدة مبانٍ كانت أبراجا للقلعة وباب العزب . وفى فترة من الفترات كان بها حديقة واسعة. والأخطر من ذلك كله كيف يمكن توصيل المرافق من مياه ومجارٍ وكهرباء إلى هذه المنطقة الأثرية.. ومن الذى يتحمل مسئولية حمايتها .. إن وزارة الثقافة لم تنته بعد من مشروع ترميم قلعة صلاح الدين رغم الملايين التى دفعتها، وهناك أخطاء جسيمة فى عملية الترميم شملت القباب والجدران والقلاع وكل ما هو ثمين فى القلعة .. فهل بعد ذلك كله تخرج علينا الوزارة بهذا المشروع

الغريب .. يضاف إلى ذلك كله أن هذه المنطقة تعانى من انهيارات أرضية فى التربة حذر منها الأثريون منذ سنوات بعيدة عندما كان الراحل أحمد قدرى يتولى مسئولية قطاع الآثار.

إن المسئولين فى وزارة الثقافة يقولون إن منطقة باب العزب خالية تماما من كل شيء، وتحولت أحيانا إلى مقلب زبالة.. وهذا الكلام فيه إدانة للمسئولين عن صيانة وترميم وحماية آثارنا ومنها قلعة صلاح الدين.. ولو أننا عملنا بهذا الرأى الساذج بحيث نقيم فنادق ومحلات وملاهى فى المناطق الخالية فلماذا لا نفعل ذلك بجوار الأهرامات وحولها مساحات شاسعة، ولماذا لا نقيم فنادق فى حدائق قصورنا العريقة مثل عابدين والمنتزة لأنها مساحات خالية.

ولماذا لا تقيم فرنسا موتيلات وبازارات وملاهى فى حدائق قصر فرساى .. ولماذا لا يقيم الانجليز محلات فى قصر باكنجهام أو حدائق قصر كينزنجتون فى قلب عاصمة الضباب؟. أقل ما يقال عن تبريرات وزارة الثقافة لهذا المشروع أنها تبريرات عرجاء تفتقد الموضوعية لأنه لا يوجد عاقل فى هذا البلد يقبل أن تقام فنادق ومحلات وبازارات وملاهٍ فى قلب قلعة صلاح الدين، إذا كانت منطقة باب العزب تمثل «خرابة» فى رأى المسئولين عن الثقافة فى مصر فهى جزء عزيز من أثر معمارى عريق.

وإذا كانت هناك رغبة جادة فى تعمير هذه الخرابة فليكن ذلك من خلال خطة لتنظيفها وتجميلها وليس تخريبها بإنشاء فنادق فيها.

وإذا كانت هناك رغبة لإنشاء محلات وبازارات وفنادق ثقافية، فهناك شارع محمد على وهو على بعد مسافة قليلة من القلعة وهو بحكم تاريخه شارع الفنون فى مصر، وتستطيع وزارة الثقافة أن تقيم فيه كل ما تتمنى من سياحة ثقافية أو ثقافة سياحية، ولن يعترض عليها أحد ابتداء بعودة الملاهى وانتهاء بإقامة الموتيلات والمحلات والفنادق وإن كنت أرى أن هذا ليس عمل وزارة الثقافة على الإطلاق.

أما قلعة صلاح الدين الأيوبى فلا ينبغى أبدا أن يمسها أحد بسوء حتى ولو تخفى وراء شعارات ثقافية غريبة ساذجة.

وكما لجأت فى قضية قصر محمد على إلى القيادة السياسية.. والحكومة لوقف هذه التجاوزات فإننى أضع الآن هذه القضية فى نفس المسار راجيا أن يصدر قرار حكيم بوقف هذا المشروع الغريب لكى تبقى قلعة صلاح الدين بكل ملامح الجمال والجلال فيها.. وعلى من يرغب فى إقامة فنادق ثقافية أو غير ثقافية فهناك مناطق كثيرة تصلح لهذا الغرض.

الذى أعرفه أن مسئولية وزارات الثقافة فى العالم هى تنوير عقول الشعوب وليس إقامة الفنادق والبازارات والملاهى على أنقاض تراثها الحضارى والمعمارى.

من يحمى قلعة صلاح الدين
من وزارة الثقافة

لن تجد قلعة صلاح الدين الآن من يدافع عنها لأنها تاريخ مضى وليست أكثر من مجموعة جدران وقلاع إذا تهاوت وسقطت فسوف ترتفع على أطلالها أبراج وفنادق، وسوف تكون وليمة شهية لكل سماسرة القبح.

والتاريخ فى مصر الآن لا يجد من يدافع عنه .. بل إنه مستهدف من أطراف كثيرة تحاول أن تلغى ذاكرة هذا الشعب ابتداء بكتب التاريخ وانتهاء بالآثار التى تواجه الآن أكبر كارثة، فى عصرنا الحديث.

وسوف تجد المصانع والفنادق والبنوك من يدافع عنها، ولكن التاريخ شىء مستباح، ولهذا لن يكون غريبا أن تدخل البلدوزارات والأوناش والكتل الخرسانية إلى قلب قلعة صلاح الدين خلال

الأيام القادمة لكى تضع أساس إقامة مجمع فندقى فى قلب القلعة.. يحدث هذا فى الوقت الذى تعرض فيه وزارة الأعمال ٣٦ فندقا للبيع فى نطاق برنامج الخصخصة، ولا أدرى ما الحكمة فى أن يجىء مستثمر لكى يقيم فندقا فى القلعة ولا يشترى فندقا من الفنادق المعروضة للبيع ويستطيع المشترى أن يتسلمها غدا .. ما الحكمة فى أن نهدم أثرًا لكى نقيم فندقا؟

لقد اتصل بى صديق من الخارج وأخبرنى بأن عرض إقامة المجمع الفندقى فى قلعة صلاح الدين معلق منذ شهور على أبواب السفارات المصرية بالخارج .. إنه دعوة للاستثمار فى أعرق قلاعنا التاريخية.

ولوحدث هذا فى أى بلد فى العالم شرقًا أو غربًا لقامت الدنيا كلها، ولكننا فى مصر نفعل أشياء ونقبل أشياء ضد كل التقاليد والأعراف .. لأن التاريخ فى العالم له حرمته وقدسيته .. لقد احتفلت فرنسا الأسبوع الماضى بتغطية رأس المسلة المصرية فى ميدان الكونكورد فى باريس بالذهب .. والمساحة التى توجد فيها المسلة تكفى لإقامة عشرة فنادق ولا أدرى لماذا لم يفكر الفرنسيون فى الاستعانة بأفكارنا العظيمة فى تشويه التاريخ لكى نقيم لهم سلسلة فنادق حول المسلة العريقة كنوع من الاستثمار؟

وإذا كانت وزارة الثقافة مازالت تصر على اقتحام مجال الاستثمار فى الفنادق والمحلات التجارية والبازارت فلماد لا تفعل

ذلك فى منطقة المقطم وهى من أقرب الأماكن إلى القلعة؟ وإن كنت أقترح تحويل شارع محمد على إلى مجمع ثقافى وفكرى وفنى يخضع لإشراف وزارة الثقافة.

الأغرب من ذلك كله أن الدكتور كمال الجنزورى أصدر فى الأسبوع الماضى وبالتحديد يوم ٧ مايو قرارين على درجة كبيرة من الأهمية.

القرار الأول هو قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣٥٢ لسنة ٩٨ بتشكيل لجنة وزارية لدراسة تطوير القاهرة التاريخية، ويرأس هذه اللجنة السيد وزير الثقافة مقررًا وتضم السادة وزراء الاسكان والتخطيط والأوقاف والتعليم العالى والبيئة والداخلية ومحافظ القاهرة، ومهمة هذه اللجنة تحديد مشاكل القاهرة التاريخية، وطرق حلها وتطوير القاهرة الفاطمية التى تشمل أكبر تجمع للآثار الإسلامية، هذا بجانب تشكيل لجنة استشارية من عدد من أكبر خبراء الآثار والعمارة والهندسة فى مصر .. فماذا تقول هذه اللجنة الموقرة عن إقامة فندق فى قلعة صلاح الدين، وكيف ترى هذا القرار من وجهة نظرها تاريخيا وحضاريا ومعماريا؟!

أما القرار الثانى الذى أصدره رئيس الحكومة فهو القرار رقم ١٣٥٣ لسنة ٩٨ وينص على تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ مشروع تطوير القاهرة التاريخية برئاسة محافظ القاهرة

وتضم ممثلين لوزارات التخطيط والتعاون الدولى والثقافة والداخلية والإسكان والمالية والتنمية الإدارية والبيئة.

هذه اللجان الوزارية تم تشكيلها أخيرًا .. فهل يمكن أن يكون أول موضوع تناقشه هذه اللجان هو إقامة مجمع فندقى فى قلب القلعة؟ وهل يمكن أن تتجرد وزارة الثقافة من إشرافها وتبنيها لهذا المشروع لكى يناقشه خبراء الآثار والعمارة على أسس فنية وهندسية سليمة؟

إن القضية ليست خلافا بيننا وبين وزارة الثقافة.. ولكنها قضية وطن ومسئولية تاريخ .. وعندما اختلفنا مع د. عاطف عبيد حول قضية قصر محمد على لم يكن بيننا وبين الرجل حسابات نصفيها، ولكننا كنا ندافع عن القيمة والتاريخ.. وعندما اختلفنا مع د. حسين كامل بهاء الدين حول هدم القصور التى تشغلها وزارة التعليم اقتنع الرجل بوجهة نظرنا وأصدر قرارا بمنع المدارس من هدم القصور.

وإذا كان من حق المسئول أن يصدر قرارا فإن من واجبه أن يسمع كل جوانب الخلاف حوله خاصة إذا كان هذا القرار يتعلق بتاريخ وطن وتراث أمة.. وهذا ما نراه فى خلافنا مع وزارة الثقافة حول إقامة فندق فى ساحة قلعة صلاح الدين.

إن القضية ليست قصر ثقافة سيقام هنا أو هناك، وليست

مشكلة فيلم ردىء سمحت الرقابة بعرضه.. أو مسرحية هابطة قدمتها مسارح الدولة أو مهرجان سياحى يرتدى ثوب الثقافة.. إن المشكلة أكبر من هذا كله.. إن قلعة صلاح الدين ليست أثرا عاديا ولكنها رمز يمثل أشياء كثيرة فى وجداننا.. إنها تحمل اسم صلاح الدين محرر القدس وصاحب أنقى الصفحات فى تاريخ العرب والمسلمين.. ولهذا من المؤلم والمؤسف أن يقام فى قلبها مجمع فندقى ومحلات وملاهٍ وبازارات.

إن فى ذلك إهانة شديدة لصلاح الدين الرمز والمكان والتاريخ.. وإهانة للوطن الذى رعى انتصارات هذا البطل العظيم.. وهذا تصرف لا يليق بنا شعبًا وحضارة.

وفى هذه القلعة قصر الجوهرة، ومسجد محمد على الأب الشرعى لحضارة مصر الحديثة فى كل شىء ابتداء بالتعليم وانتهاء بالجيش والعمارة والثقافة والفنون.

إن للأماكن حرمتها.. وللتاريخ قدسيته، ويجب أن نحافظ على رموزنا، وصلاح الدين واحد من أكبر هذه الرموز.

ماذا يحدث لو دخلت البلدوزارات إلى ساحة القلعة وبدأت الأوناش فى وضع الخرسانات واقامة الكتل الأسمنتية؟ هل يمكن أن تتحمل القلعة هذه الظروف الصعبة؟ إذا كان العلماء قد حذروا مصر يومًا من إقامة الكوبرى العلوى فى شارع رمسيس بجوار

المتحف المصرى خوفا من تأثير الاهتزازات الأرضية التى يحدثها مرور السيارات على الآثار.. فماذا ستفعل الخرسانات المسلحة فى جدران قلعة صلاح الدين؟ وماذا تفعل المجارى والكهرباء ورصف الطرق؟ هل درست وزارة الثقافة كل هذه المخاطر قبل أن تعلن للعالم عن مشروعها الغريب؟ هل سألت أساتذة الهندسة والعمارة عن ظروف القلعة وما تحتمل وما لا تحتمل..؟

والشىء المؤلم أن عمليات ترميم القلعة لم تنته حتى الآن وحدثت فيها أخطاء فادحة ابتداء بسقوط برج الإمام وانتهاء بالشروخ الواضحة فى كثير من قبابها مع استخدام السيراميك والبلاط والأسمنت فى عمليات الترميم وهذا محرم دوليا.. وإن كانت قضية الترميم أخطر بكثير من أن نتناولها فى سطور قليلة فهل نكمل كارثة الترميم بكارثة أخرى أخطر وأسوأ.. ماذا نفعل لو انهارت القلعة ولم تحتمل إقامة الأساس أو ارتفاع الكتل الخرسانية.

المهم فى ذلك كله أن تبقى قلعة صلاح الدين الرمز والتاريخ، أما الفنادق والموتيلات فيمكن أن تقيمها وزارة الثقافة فى أى مكان آخر.

* * *

قانون الآثار يمنع إقامة منشآت جديدة في قلعة صلاح الدين

تحاول وزارة الثقافة أن تستند على مبررات وأسباب غريبة تعطيها الحق فى إقامة مشروعاتها ومبانيها التوسعية فى باب العزب فى قلب قلعة صلاح الدين الأيوبى بالقاهرة.

إن وزارة الثقافة تقول إن ترميم الآثار يحتاج إلى مبالغ مالية طائلة تقدر بمئات الملايين من الجنيهات، وأن الهدف من مشروعات باب العزب فى القلعة هو إيجاد موارد مالية للمجلس الأعلى للآثار لكى يغطى نفقات الترميم والصيانة، وأن هذا شكل من أشكال الاستثمار فى المواقع الأثرية من خلال إعادة توظيف المبانى والفراغات فى المواقع الأثرية وهذا يعنى إنشاء مبانٍ جديدة وقانون الآثار فى مصر يحرم ذلك تماما حيث أن للأثر حرما مقدسا لا ينبغى المساس به أو الاقتراب منه إلا من خلال رؤية

معمارية وفنية وهندسية بطبيعة هذا الأثر مع استبعاد كل محاولات إنشاء مبانٍ جديدة بل إن المساس أحيانا بالمساحات المخصصة لمشاهدة الأثر تدخل فى نطاق الأثر نفسه، ولها نفس حقوقه التى يكفلها القانون من الحماية. وإذا كان ذلك يخالف قانون الآثار المصرى، فهو يخالف أيضا المواثيق الدولية التى تحمى صيانة وترميم المواقع الأثرية.

ولا أعتقد أن الحكومة بخلت فى السنوات الماضية على آثار مصر ترميما وصيانة. بل إننى أؤكد أن الآثار المصرية حصلت على اعتمادات مالية لم تحصل عليها من قبل فى أى عصر من العصور.. ويكفى أن الدولة قد خصصت أكثر من ٧٠٠ مليون جنيه لترميم وصيانة الآثار المصرية بعد زلزال أكتوبر.

ولكن أين ذهبت هذه الملايين.. هذا هو السؤال الحائر .. وإذا أخذنا بمبدأ عمل أى شىء لتوفير الأموال اللازمة للترميم والصيانة فهذا المبدأ يمكن أن يفتح أبوابًا باتساع الكون خاصة أن منطق إعادة توظيف المبانى الأثرية مصطلح مطاط يمكن أن يصل بنا إلى «الخصخصة الأثرية» وهو استثمار غير مشروع تحرمه القوانين المحلية والدولية خاصة إذا ارتبط بإقامة منشآت ومبان ومشروعات داخل المناطق الأثرية، وهذا ما تفكر فيه وزارة الثقافة فى قلعة صلاح الدين.

ولعلنا مازلنا نذكر استخدام هذا المبدأ فى حكومات سابقة عندما أنشأت مبانى وإنشاءات إضافية رغبة فى التوسع.. حدث هذا فى قصر الأميرة شويكار الذى يشغله مجلس الوزراء فأقيم أكثر من مبنى على أطلال حديقة القصر العريق من بينها مركز المعلومات وملحق مجلس الوزراء، وكانت هذه أكبر إهانة جمالية ومعمارية للقصر العريق .. وحدث نفس الشىء فى مجلس الشعب التحفة المعمارية النادرة حيث أقيم فى حديقة المجلس مبنى إدارى وما بين مجلس الوزراء ومجلس الشعب تعثرت وتلاشت جوانب الجمال فى المنشآت الأثرية العريقة.

هذه بعض النماذج التى حاول فيها بعض المسئولين السابقين إعادة توظيف المكان فأساءوا له.. رغم أن مبنى مجلس الوزراء ومجلس الشعب ليسا على درجة من الأهمية الأثرية والتاريخية التى تحتلها قلعة صلاح الدين فى سجل الآثار المصرية.

من هنا أتساءل كيف تقيم وزارة الثقافة منشآت جديدة داخل قلعة صلاح الدين .. كيف تقيم الوزارة متحفا.. ومكتبة.. ومسجدا.. ومركزا لعلوم الترميم.. وفندقا ومقرا لإقامة الباحثين والدارسين.. ومعارض ومحلات للمنتجات الحرفية وبازارات ومطاعم ونوادى ليلية على أى أساس تستباح قدسية المكان بالمحلات للمقيمين وغير المقيمين سواء من الدارسين أو السائحين أو الزوار؟!

لا أجد ضـرورة على الاطلاق لأن تقام هذه المنشآت داخل القلعة، ويمكن أن تقام فى أى مكان آخر فى السيدة عائشة أو المقطم أو شارع محمد على أو نعيد بها أمجاد شارع الهرم.. وتستطيع محافظة القاهرة توفير قطعة أرض لكى تقام عليها هذه المشروعات بعيدا عن حرم القلعة. إن القلعة من الناحية المعمارية والجمالية تضم عدة عصور منها المصرى والعثمانى .. والأيوبى والمملوكى.. فكيف تدخل العمارة الحديثة بالخرسانات والأسمنت والبلدوزارات وسط هذا التكوين المعمارى الفريد.. أين مكان الأسمنت والسيراميك والطوب الأحمر وسط هذا السياق المعمارى العريق.. إن أعظم ما فى القلعة هو ذلك التناغم الفريد بين مبانيها رغم اختلاف عصورها.. فلماذا يكون هذا النشاز وما الهدف منه.

إن مشروع وزارة الثقافة يشمل إنشاء متحف .. رغم أن فى القلعة متحفا قديما .. ويضم المشروع إقامة مسجد.. رغم أن فى القلعة عددًا من أجمل المساجد التاريخية منها مسجد الناصر بن قلاوون ومسجد السليمانية.. ومسجد محمد على ومسجد سيدى سارية.. وزاوية الشيخ أحمد الكحكى وزاوية الشيخ حسن الرومى.. فما المبرر لإنشاء مسجد جديد داخل القلعة وفيها كل هذا العدد الكبير من المساجد والزوايا؟

إن وزارة الثقافة تحاول من خلال هذا المشروع الاستثمارى توفير موارد مالية لمواجهة أعباء ترميم وصيانة الآثار المصرية..

فماذا نفعل إذا تعارضت مبادىء الاستثمار مع القيمة التاريخية والحضارية.. إننا نرفض محاولات خصخصة الآثار المصرية وهذا ما يحدث الآن فى قلعة صلاح الدين.

الأخطر من ذلك أن عمليات الترميم التى تمت افتقدت فى كثير من مراحلها للقواعد الفنية والهندسية السليمة .. وأن أموالا كثيرة تناثرت مع الرمال والدبش والأسمنت.. وقد حدث ذلك فى مواقع أثرية على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة.

وأمامى عشرات النماذج التى يمكن أن نتوقف أمامها:

● فى المسجد العريق عمرو بن العاص حدثت أخطاء فادحة فى ترميم المسجد أدت إلى سقوط جزء من أيوان السقف وأصبح رواق القبلة مهددا بالانهيار حيث تمت معالجة سقف المسجد بمواد عازلة غير سليمة مما أدى إلى انهيار أجزاء كثيرة من السقف.

وأكد هذا تقرير مركز هندسة الآثار والبيئة بكلية الهندسة جامعة القاهرة وقال المركز فى تقريره «قام المركز بدراسة ٥ عينات للمواد العازلة المستخدمة فى أعمال الترميم من بينها ٣ عينات خاصة بمسجد عمرو بن العاص وتحمل العينة رقم ٨٧٣١ واتضح من الدراسة أن العينة بها تشققات، وأن طبقة الأسفلت المستخدمة غير متماسكة نتيجة استخدام نسبة عالية من الرمل، واتضح

أيضا أن جميع طبقات العزل لا تحتمل التغييرات الجوية والنتيجة النهائية للدراسة هى عدم صلاحية جميع العينات المستخدمة كمواد عازلة فى ترميم الآثار والتى تمت دراستها بالمركز.

هذا التقرير المقدم من واحد من أكبر المراكز العلمية فى الجامعات المصرية يؤكد عدم صلاحية المواد العازلة فى عمليات الترميم وهى من أخطر مراحل العملية الترميمية على الإطلاق.

وكانت النتيجة سقوط أثر تاريخى هام مثل جامع عمرو بن العاص.

نموذج آخر..

● طبقا للقرار ١١٢٨ الصادر من المجلس الأعلى للآثار لتقييم ودراسة الموقف المالى فى ١٩ أثرًا اسلاميا يجرى ترميمها تم سحب مشروع ترميم مسجد شيخو البحرى من الشركة التى تقوم بأعمال الترميم لأخطاء فنية ومعمارية.

والشيء الغريب أن هذه الشركة التى تم استبعادها من ترميم مسجد عمرو بن العاص ومسجد شيخو البحرى قد احتكرت لفترة طويلة أهم أعمال الترميم فى الآثار المصرية، وهى شركة حديثة ولا علاقة لها بهذا النشاط المعمارى الدقيق الذى يسمى ترميم الآثار.

والأغـــرب من ذلك.. وبعـــد كل هذه الأخطاء قـــررت وزارة الثـقـافـة اسناد عـمليـة من أكبـر الـعـمليـات الـتـرمـيـمـيـة فى الآثار المصـــرية إلـى نفس الشـــركـة، وهـى ترمـيم الـكنيـســة المعلقـــة فى مناقصة عليها الكثير من الغبار، وادى ذلك إلى رفض وزارة المالية دفع مـســتـحـقـات هذه الشــركـة لوجـود مـخـالفــات فى إجـراءات المناقـصــة وقـيـمـتـهـا ٢٣ مليـون جنيـه. وفى خطاب الإدارة المركـزية للتــفــتــيش المالى بوزارة الماليـــة تحت رقم ٥٢/٧٠٢/ ب د - ١٩ بتـاريـخ ٩٨/٢/٩ جـاء بالنص الحـرفى «قـام التـفـتـيش المالى بوزارة المالية بفحص مستندات المناقصة الخاصة بترميم الكنيسة المعلقة وحـصن بابليـون والمتـحف القـبـطى وانتـهـى إلى إعـداد تقـريـر عن المخـالفـات فـى هذه المناقـصـة تم ابلاغـه للسـيـد وزيـر الثـقـافـة وفق كتاب مـن السيد الوزير رقم ٩٤ بتاريخ ٩٨/١/١٤ والإدارة المركـزية للتفتيش المالى مازالت عند رأيها فيما يتعلق بالمخالفات التى وردت فى هذه المناقصة».

ورغـم هذا الاعـــتــراض الـواضـح من وزارة الماليـــة تم اسنـاد المنـاقـصـــة لهـذه الشـركـة رغم كل مـا حـدث من أخطـاء !! وكـانت النتـيـجـة انهـيـار أجـزاء مـهـمـة جـدا فى الكنيـســة المعلقـة واغـراق المتحف القبطى بالمياه الجوفية.

نموذج آخر..

● وصل الأمر فى أحيان كثيرة إلى إحالة المسئولين عن
الترميم إلى التحقيقات القانونية لوجود أخطاء وتجاوزات فى عمليات الترميم.. حدث هذا فى محاضر استلام مسجد شيخو القبلى.. ومسجد السلطان شاه.. وهذا كله مسجل فى الخطاب رقم ٥٧٣ - ٢ - ١٢٢٨ لسنة ١٩٩٧ الصادر من قطاع الآثار الإسلامية والقبطية بالمجلس الأعلى للآثار وبه أسماء الأشخاص الذين أحيلوا للتحقيق.

نموذج آخر...

● كان من نتيجة ذلك كله وأمام التجاوزات الواضحة فى ملف ترميم الآثار المصرية فى السنوات الأخيرة هو سقوط برج الإمام بالقلعة أثناء إنشاء «مشروع المحكى» وبعد دخول البلدوزارات إلى حرم القلعة كما انهار جزء من رواق القبلة بجامع عمرو بن العاص أدى إلى إغلاق مسجد الأمير حسن.. وقمة مئذنة جامع الحنفى وجزء من مسجد قايتباى الجركسى بالسيدة عائشة.. وحدثت أخطاء فى ترميم الكنيسة المعلقة أدت إلى ميل الأعمدة الرخامية.

هذه بعض نماذج الكوارث التى لحقت بالآثار المصرية فى أعمال الترميم وما خفى كان أعظم .. تجاوزات فى المناقصات .. واختيار شركات بعينها.. واستخدام مواد غير سليمة علميا وفنيا

ومعماريا فى ترميم الآثار، وبعد ذلك كله يريد المسئولون فى وزارة الثقافة استثمار القلعة وتأجيرها للحصول عل مزيد من الأموال بحجة ترميم الآثار.

فهل هذه هى مشروعات الترميم التى تريد وزارة الثقافة أن تؤجر القلعة وتقيم فيها المنشآت من أجلها.. قبل أن تعرضوا القلعة للإيجار للشركات الأجنبية يجب أن نطرح هذا السؤال.. أين ذهبت أموال الترميم ..؟!

* * *

بين توظيف الأموال .. وتوظيف الآثار

لو كان صلاح الدين الأيوبى يعلم أن المصريين سوف يقيمون يوما فى قلعته العريقة محلات لبيع البيتزا والهامبورجر والآيس كريم لاختار لها مكانا آخر غير قاهرة المعز !!

ولو كان القائد العظيم يعلم أن قلعته الحصينة سوف تتحول إلى بازارات وكافيتريات وفنادق وملاهٍ لما تردد لحظة فى هدم جدرانها قبل أن يلقى ربه !!

ولو كان صلاح الدين يعلم أن القلعة سوف تشكو الإهمال والجحود لأقامها فى منطقة صخرية قادرة على حمايتها.

ولكن ماذا تفعل القلعة الحزينة الآن وقد تجمعت حولها خيوط مؤامرة غريبة لم يعد أمامها.. وأمامنا غير أن نشكو إلى خالقنا حيرة أمرنا.. وقلة حيلتنا وهواننا على من لا يدركون قيمة البشر.. والتاريخ .. والأماكن.

لقد تعجبت كثيرا وأنا أتابع دفاع وزارة الثقافة عن مشروعها الغريب.. ولا أدرى على أى منطق يستند هذا الدفاع؟!!

● على أى أساس تدعى وزارة الثقافة أن باب العزب ليس منطقة أثرية ولا تعتبر أثرًا على الإطلاق؟؟ ومن خلال عشرات الاتصالات التى قام بها علماء للآثار الإسلامية معنا استنكروا بشدة هذا الادعاء الباطل.. وفى رسالة من واحد من رموز الآثار الإسلامية وهو د. صالح لمعى مصطفى أستاذ العمارة الإسلامية وعضو المجلس الدولى للآثار يؤكد فيها أن باب العزب تدخل فى نطاق حرم قلعة صلاح الدين وهى جزء منها.. فكيف بالله تدعى وزارة الثقافة أن باب العزب ليس منطقة أثرية ومن أين جاءت بهذه الحجة الواهية؟!

● إن وزارة الثقافة تقول إن المشروع يهدف إلى إعادة توظيف المكان.. وليست هناك إنشاءات جديدة .. ثم فى نفس الوقت تقول إن المشروع يتضمن إنشاء فندق من ٦٠ غرفة.. ومتحف.. ومحلات وبازارات وكافيتريات .. فهل ستقام هذه المشروعات من البلاستيك.. أم من الطوب والرمل والأسمنت؟

إن وزارة الثقافة تريد إنشاء متحف إسلامى فى باب العزب بحيث تنقل إليه محتويات المتحف الإسلامى العريق فى باب الخلق وبه ٧٠ ألف قطعة من أندر وأغلى التحف الإسلامية وهو فى حد ذاته يمثل كل ثروة مصر من الآثار الإسلامية النادرة.. وإذا نجح

هذا المخطط .. فكيف سيتم نقل ٧٠ ألف قطعة أثرية إسلامية إلى المتحف الجديد فى القلعة؟ وما ضمانات نقلها .. وتخزينها .. وتكسيرها ونهبها قبل هذا كله؟ وما سيتبع ذلك من اختفاء هذه الآثار النادرة كما اختفى غيرها من قبل.. من يتحمل مسئولية نقل وحماية وصيانة ٧٠ ألف قطعة أثرية إسلامية هى أعظم ما تملك مصر من عصورها الإسلامية المختلفة؟ هذا فى الحقيقة هو مربط الحصان.

ولماذا تنقل وزارة الثقافة المتحف الإسلامى وعمره الآن مائة عام، ولماذا تخطط لهذا المشروع الغريب؟! فالقضية ليست فقط تخريب قلعة صلاح الدين ولكن استباحة الآثار الإسلامية التى تمتلكها مصر فى عملية واحدة، وما بين النقل والتخزين يمكن أن تحدث كوارث لا يعلم مداها إلا الله.

● إن وزارة الثقافة تقول إن هذا المشروع أعد للدراسة منذ عشر سنوات.. ومنذ حكومة د. عاطف صدقى.. لماذا تأجل كل هذه السنوات.. وإذا كانت الحكومة السابقة قد وافقت عليه الا يستدعى ذلك موافقة الحكومة الحالية على المشروع؟

لقد أقيم فى كلية الآثار بجامعة القاهرة مؤتمر علمى فى عام ١٩٨٩ حول هذا المشروع ورفضه المؤتمر شكلا وموضوعا .. فكيف تدعى وزارة الثقافة أن اللجان العلمية وافقت على المشروع!

لقد تعجبت كثيرا وأنا أقرأ أن السفير الفرنسى والسفير الإيطالى فى القاهرة قد زارا منطقة باب العزب وأبديا استياء شديدا لما وصلت إليه.. وأيدا مشروع وزارة الثقافة فما علاقة سفراء الدول الأجنبية بالآثار المصرية؟! وما خبرات كل منهما فى تاريخ القلعة وتراثها؟ لقد كنت أتصور أن يقال لنا إن وفدا من أساتذة الآثار الإسلامية - سواء مصريين أو غير مصريين - قد زار منطقة باب العزب بالقلعة وأبدى ملاحظاته .. أما زيارة السادة السفراء فلا تمثل على الإطلاق مبررا تستند إليه الوزارة فى تأكيدها لأهمية المشروع فقد انتهى عصر المندوب السامى.

● إن الفصل بين ما يجرى فى قلعة صلاح الدين وما تعرضت له آثار أخرى من أضرار يعتبر فصلا تعسفيا لأننا نناقش قضية واحدة وهى حالة التدهور التى وصلت إليها الآثار المصرية سواء على مستوى السرقات أو التهريب أو الترميم أو الإهمال أو إعادة التوظيف وهو يذكرنا بشركات توظيف الأموال والكوارث التى حملتها للمصريين يوما .. ولم ينته بعد مسلسل توظيف الأموال.. فهل ندخل مسلسلا جديدا عن توظيف الآثار؟

● إن هناك تداخلا شديدا فى أعمال السادة الوزراء فى الحكومة ومما يلفت النظر حقيقة هو الاهتمام الشديد بالمشروعات الإنشائية بحيث يكرث كل مسئول جهده الآن لإنشاء

مشروعات جديدة حتى ولو كانت لن تضيف شيئا جديدا وفى الوقت الذى تبيع فيه الحكومة المشروعات نجد خططا لمشروعات جديدة مشابهة .. فما العلاقة بين القديم والجديد؟!

والأغرب من ذلك هو تداخل أنشطة الوزارات .. وعلى سبيل المثال نجد وزارة السياحة تقيم مهرجانات فنية وغنائية وتقيم مهرجانا سنويا للأغنية.. فى حين تتقدم وزارة الثقافة بمشروعات سياحية لإنشاء فنادق وبازارات ومعارض فى المناطق الأثرية.. أليس ذلك شيئا غريبا؟ ما علاقة وزارة السياحة بالغناء؟ أشياء تحتاج إلى تفسير لأنها تترك ظلالا كثيفة خاصة مع هذا التداخل الغريب فى الاختصاصات والأنشطة.

● لقد علمت أن لجنة الثقافة والإعلام بمجلس الشعب توشك على أن توافق على مشروع باب العزب، وكانت ترفضه فى البداية.. وأتمنى أن يقف أعضاء المجلس ضد هذا المشروع عند عرضه على المجلس وأرجو ألا تقع اللجنة فى هذا المأزق.

وإذا فشلنا فى هذه المواجهة فلم يعد أمامنا غير أن نتجه إلى مركز التراث العالمى الذى أوقف من قبل الطريق الدائرى بهضبة الأهرام، كما أوقف أعمالا إنشائية فى دول أخرى من هنا يصبح من واجب الحكومة المصرية أن تطلب رأى هذا المركز فى مشروع باب العزب بالقلعة على أساس أن مصر عضو بهذا المركز

منذ عام ١٩٧٨ وتسرى عليها اتفاقياته وقراراته فيما يخص حماية الآثار.

● إن القضية ليست خلافا حول قطعة أرض تريد وزارة الثقافة أن تقيم فيها مشروعا ولكنه خلاف حول موقع أثرى له قدسيته.

لقد أوقفت الحكومة من قبل مشروع إنشاء فندق فى حديقة قصر محمد على بالمنيل.. ورفضت إقامة محلات ومطاعم ماكدونالدز فى حديقة الأسماك، ورفضت مشروع إنشاء مدينة للملاهى فى حديقة الأورمان، وكان ذلك حرصا على قيمة الآثار.. ولاشك فى أن قلعة صلاح الدين من حيث القيمة والأهمية والتاريخ تعتبر واحدة من أندر قطع مصر الأثرية فكيف نسمح بأمتهان تاريخها واستباحة قدسيتها بالمطاعم والفنادق والملاهى والبازارات.. وإذا كانت وزارة الثقافة تريد المزيد من الاستثمارات لتقيم هذه المشروعات فعليها أن تبحث عن مكان آخر غير قلعة صلاح الدين.

والقضية الآن أمام مجلس الوزراء ومجلس الشعب وأرجو أن يحسم الخلاف لمصلحة القيمة وليس لمصلحة أصحاب البازارات.

* * *

ثقافـــة الاستثمـــار

تعتبـر الثقـافة أرقى أنواع الاستثمـار لأن وسيلتهـا فى البناء هى الفكر وهدفـهـا الإنسـان .. وإذا كـانت هناك أنواع كـثيـرة من الاستثمار منها الاستثمار المالى أو العقارى أو الصناعى والزراعى.. فـإن الثقـافـة تخـتلف عن ذلك كله ويصبح من الخطأ الجسيم أن نطبق قـواعد الاسـتثـمـار العـقارى على الاسـتثـمـار البـشرى .. وأن نتصور أن العمل الثقافى لا يختلف كثيرا عن الأعمال الأخرى حتى ولو كـانت تتعـامل مع الطوب والـرمل والحجـارة لأن إنشـاء عـمـارة غير بناء إنسان.

من هنا تصبح الكارثة أن تتحـول وزارة الثـقـافـة إلى قطاع يدخل فى أنشطة قطاع الأعمال فتترك دورها فى بناء عقول الناس لتصبح مقاولا يوجه نشاطه وفكره إلى أعمال المقاولات .. وحينما تصبح الثقـافة إنشـاءات عقـارية فإن ذلك يفقـدها أهم مقـوماتها

وتتحول مع الوقت والزمن والأرباح والخسائر إلى استثمار إنشائى ينسى مسئوليته الأساسية فى بناء العقول وتشكيل الوجدان.

وليس من الخطأ أن تهتم وزارة الثقافة بالأعمال الانشائية فتبنى قصرا للثقافة أو مسرحا أو مكتبة أو دارا للطفولة أو متحفا .. ولكن الكارثة أن تفعل ذلك ولا تفعل شيئا غيره وتتحول مع الوقت إلى النشاط الاستثمارى وتتصور أنه عملها الأساسى..

ومن هنا يصبح من الخطأ أن نتعامل مع الآثار التاريخية على أساس أنها أرض وعقارات وأبنية .. لأن الأصل فى الآثار أنها رمز حضارة وذاكرة أمة وتاريخ شعب .. وإذا تعاملنا معها من منطلق استثمارى فمعنى هذا أن نقرر غدًا بيع حديقة الأورمان وحديقة الحيوان .. وقصر عابدين والمنتزه ، وربما توجد مساحات شاسعة يمكن تقسيمها حول أهرامات الجيزة لأن هذه المساحات من الأراضى تساوى الآن آلاف الملايين من الجنيهات وشركات الإسكان والمقاولات فى انتظارها.

.ومن هذا المنطلق فإننا نرفض مبدأ التعامل مع قلعة صلاح الدين على أساس أن هناك مساحة من الأراضى الخالية فى قلب القلعة تحولت مع الإهمال إلى مقلب زبالة . فالخطأ هنا ليس فى المكان ولكن فى المشرفين عليه من البشر الذين وصلوا به إلى هذه الحالة السيئة .. إن الفلاحين فى مصر كانوا يلجأون إلى تبوير الأراضى الزراعية من أجل صناعة الطوب .. ولا يعقل أن نتبع

نفس الأسلوب ونقول إن فى قلعة صلاح الدين خرابة اسمها باب العزب انتشرت فيها العشوائيات، ولهذا يجب إنقاذها بخطة جديدة لإنشاء مبانٍ حديثة عليها لأن هذا تفكير خاطئ ولا ينبغى أن نعالج الخطأ بخطأ أكبر .

لقد حافظ العثمانيون والمماليك والانجليز على آثار مصر وكان من الممكن أن يفكروا فى إقامة مشروعات توسعية بجوار الهرم أو القلعة أو الكرنك .. ولكنهم - وهم الغزاة - كانوا يدركون قيمة التاريخ .. وإذا كان الهدف كما يدعى المسئولون عن الثقافة هو إعادة توظيف الأماكن فإن هذا المبدأ يمكن أن ينطبق على مصر كلها تقريبا .. وأستطيع الآن أن أضع أمامهم مائة مكان أثرى يمكن إعادة توظيفها .. ابتداء بالمساحات الخالية حول أهرامات الجيزة وانتهاء بالمساحات الشاسعة حول معبد الكرنك مرورا على حديقة الحيوان وبجانبها الأورمان ثم الأندلس والحرية والأسماك، وهذه جميعا تصلح لإنشاء مشروعات استثمارية وتجارية ومحلات وبازارات وفنادق.

ومن يريد إعادة توظيف قلعة صلاح الدين فعليه أن يعيد لها نظافتها وجمالها ، ولا يقيم فيها مطاعم وكافيتريات .. إذا كانت باب العزب مقلب زبالة .. فإن المطاعم سوف تجعل من القلعة كلها مقالب للزبالة.

إن الكارثة الكبرى أن أموال هيئة الآثار ضاعت على

الاحتفاليات والمهرجانات السياحية .. وبدلا من أن تتجه إلى تنظيف وتعمير باب العزب وغيرها من المناطق الأثرية فقد اتجهت إلى إقامة حفلات ترويحية لضيوف مصر فى المهرجانات غير الثقافية .. هل يعقل أن لدينا أكثر من مهرجان للسينما .. ومصر تنتج فى العام ستة أفلام .. هل هناك هزل أكثر من هذا .. مهرجان للمسرح وكل ما قدم المسرح المصرى فى خمس سنوات لا يتجاوز خمس مسرحيات .. مهرجانات للشعر والرواية واحتفاليات بالراحلين والقادمين والذاهبين المقيمين وغير المقيمين ، ملايين الجنيهات على طبع التذاكر وفنادق الخمسة نجوم وبدلات السفر والوفود المسافرة والحاضرة .. وماذا أخذت ثقافة مصر بعد ذلك كله .. مساحات جديدة من التخلف تحاصر عقول الشباب فى الأرياف والنجوع والقرى، وتحولت الثقافة المصرية إلى مجموعة من المهرجانات ينتهى كل واحد منها لنبدأ بالآخر.

وبعد أن ضاعت أموال الآثار على الثقافة السياحية اتجهنا إلى بيع الأماكن الأثرية تنفيذا للمبدأ القائل .. كله خصخصة..

ثم بعد ذلك كله ..

لم يقل لنا أحد فى وزارة الثقافة لماذا تنقلون المتحف الإسلامى فى باب الخلق؟.. وما الهدف من إنشاء متحف جديد وماذا فعل فيكم المتحف الحالى.. هل القضية إنشاء مبانٍ حتى

ولو لم نكن فى حاجة إليها؟.. ان الادعاء بأن المتحف الحالى مطلوب لنشاط أخر يتعلق بالطفولة ادعاء باطل وغير صحيح وإذا كانت الطفولة فى حاجة إلى بناء جديد فإن الحكومة تستطيع أن تقيم لها مبنى جديدًا فى مكان مناسب وظروف أفضل ومنطقة أقل كثافة سكانية وأقل ازدحاما من باب الخلق .. ولا يمكن أن تكون مشروعات الطفولة مبررًا لنقل المتحف إلى مكان آخر . إما أن تنقلوا ٨٢ ألف قطعة أثرية يضمها المتحف فهذه والله جريمة.

لقد وصلت إلى فى الأيام الأخيرة عشرات الرسائل واقترح البعض أن يقدم المثقفون المصريون عريضة للقيادة السياسية يطالبون فيها بوقف اعتداءات وزارة الثقافة على آثار مصر ووقف هذا المشروع المشبوه الذى يهدف إلى تخريب القلعة واستباحة آثار المتحف الإسلامى .. وإنها لكارثة أن يطالب الناس بحماية تراثنا الثقافى والحضارى من المسئولين عن الثقافة.

وحينما يؤكد د. مصطفى صالح لمعى خبير الترميم الدولى وأستاذ الآثار الاسلامية أن القلعة تقع على تربة طفلية وأن أسفلها آثارا مملوكية فإن الرجل يدرك خطورة ما يقول .. وحينما يؤكد أن إقامة فنادق وحمامات سباحة أو مطاعم أو مشروعات جديدة سوف تترك آثارا سيئة على القلعة كلها، فيجب أن نسمع لأهل العلم والخبرة ولا نترك الأمور للأهواء والأغراض والمصالح.

ليس بيننا وبين المسئولين فى وزارة الثقافة خصومات شخصية.. وقلعة صلاح الدين ليست من أملاك وزارة الثقافة ولكنها ملك الشعب المصرى .. وحينما ندافع عنها فنحن ندافع عن تاريخنا وحاضرنا ومستقبل أبنائنا.

إن بعض المسئولين يتعاملون مع الأمور من منطلقات شخصية بحتة ويتصورون أن كل من يخالفهم الرأى يتآمر عليهم ويصفى معهم حسابات .. رغم أن الدفاع عن تاريخ مصر أكبر من كل الحسابات، والشىء الذى ينبغى أن يدركه الجميع أن التعامل مع الأشياء من منطلقات شخصية لا يعطينا أبدا الحق فى أن نتصرف فى أمور الدولة كما لو كنا نتصرف فى أملاكنا الخاصة.

إن آثار مصر ملك لأجيال ستجىء .. وإذا كانت القلعة قد بقيت على مر الأيام والسنين فمن الخطأ أن نقيم فيها الآن الفنادق والمطاعم والبازارات.

وخلاصة هذه القضية يمكن أن نضعها أمام المسئولين فى الدولة فى مجموعة نقاط أساسية:

- إن آثار مصر تعانى الآن ظروفا غاية فى الصعوبة وسوف تظهر نتائج ذلك بل إنها ظهرت الآن بالفعل فى فشل عمليات ترميم المواقع الأثرية الكبرى فى مسجد عمرو بن العاص والكنيسة المعلقة ومسجد شيخو والكرنك وعشرات من الأماكن الأثرية التى

شوهتها أخطاء جسيمة فى عمليات الترميم شهد بها مركز الترميم بكلية الهندسة بجامعة القاهرة، ويقوم بدراسة العينات الترميمية بناء على تعاقد بينه وبين المجلس الأعلى للآثار أى أنه جهة محايدة تتسم بالنزاهة والموضوعية والعلم.

- إن هناك تجاوزات مخيفة فى الأنشطة المالية لعمليات الترميم، والنموذج الصارخ فى ذلك هو صفقة الكنيسة المعلقة وما حدث فيها ثم إجراء مناقصة خاطئة اعترضت عليها أجهزة التفتيش المالى فى وزارة المالية لأسباب «مالية»، ورغم هذا تم اسناد هذه العملية لشركة تخصصت منذ سنوات فى الحصول على جميع أعمال الترميم فى الآثار المصرية رغم أنها بعيدة تماما عن هذا النوع من النشاط المعمارى، ولكن وزارة الثقافة تسند لها معظم أنشطتها الإنشائية والمعمارية والترميمية ولن يكون غريبا أن تسند لها أيضا عملية باب العزب فى قلعة صلاح الدين.

- إن مشروع باب العزب والذى يهدف إلى إقامة فندق ومطاعم ومحلات وبازارات ومتحف إسلامى مخالف لقانون الآثار.. ومخالف لكل القوانين الدولية التى تحظر إقامة منشآت جديدة فى المناطق الأثرية وإن إعادة توظيف الأثر لا ينبغى أن تمثل اعتداء صارخا على حرمته وتاريخه .. ومشروع باب العزب يمثل تهديدا لقلعة صلاح الدين.

- إن مشروع باب العزب يخفى وراءه جريمة أكبر وهى نقل المتحف الاسلامى من باب الخلق، ولا يوجد مبرر واحد لهذا القرار غير أن هدفه الأساسى هو نهب ما بقى من آثار مصر الإسلامية ولا يعقل أن يتم نقل ٨٢ ألف قطعة أثرية ولا توجد جهة فى مصر تستطيع أن تتحمل مسئولية ذلك دون أضرار تلحق بهذه الآثار.

إن نقل متحف بحجم وتاريخ المتحف الإسلامى لا ينبغى أن يكون قرارا وزاريا من مسئول، ولكنه فى الحقيقة قرار سيادى يجب أن يناقش من كل جوانبه خاصة جوانبه السلبية ولا يعقل أن يترك مثل هذا القرار الخطير للنيات والأغراض حتى ولو كانت طيبة.

- إن الشعار البراق الذى يسمى توظيف الآثار يجب أن يخضع لقواعد فنية وهندسية ومعمارية وليس مجرد رغبة تنطلق فى رأس مسئول فيصدر بها قرار .. ولا يعقل أبدا أن يعنى توظيف الآثار إقامة فنادق وموتيلات وملاهٍ لأن ذلك يدخل فى نطاق التخريب وليس التوظيف.

- يجب أن يتفرغ المسئولون فى وزارة الثقافة قليلا للنشاط الثقافى ويبتعدوا بعض الوقت عن النشاط الاستثمارى، لأن الأساس فى أهداف وعمل وزارة الثقافة أنها وزارة فكر وليس وزارة مقاولات.

ومن يتابع ما وصل اليه المستوى الفكرى والثقافى للشباب المصرى فى السنوات الأخيرة سوف يكشف أن الأجهزة الثقافية لم تكن أمينة فى تحمل مسئولياتها تجاه الأجيال الجديدة التى تركناها للتخلف والإرهاب والسطحية، واكتفينا بالاحتفالات والمهرجانات والمبانى.

- إن آثار مصر قضية قومية ويجب أن نتعامل معها من هذا المنطلق الشامل ، ولهذا يجب أن نفرق بين أشياء خاصة نملكها وأشياء أخرى يملكها الشعب وجعلنا أمناء عليها.. والأمانة تقتضى أن نعالج هذه القضايا من منطلقات علمية وفنية وحضارية وليس مجرد اجتهادات شخصية قد تصل بنا إلى كارثة.

- يبقى بعد ذلك كله إيماننا العميق بأن القيادة السياسية التى أنقذت قصر محمد على بالمنيل فى اللحظات الأخيرة سوف تنقذ قلعة صلاح الدين والمتحف الإسلامى من هذه المشروعات العربية ، لأن آثار مصر أمانة فى أعناق هذا الجيل ويجب أن يسلمها لأجيال أخرى ستجىء وهى فى كامل جلالها كما سلمها لنا أجدادنا ذات يوم.

تاريخ مصر وآثارها أمانة فى أعناقنا أمام الله وأمام الوطن والتاريخ.

* * *

هل يحسم رئيس الحكومة الخلاف حول مشروع باب العزب فى قلعة صلاح الدين؟

وصل الخلاف بيننا وبين وزارة الثقافة حول مشروع باب العزب فى قلعة صلاح الدين إلى طريق مسدود .. ولا يمكن أن تتفق آراء ترى فى قلعة صلاح الدين أثرا وتاريخا وحضارة وآراء أخرى تراها قطعة أرض خالية يجب استثمارها . إن لغة المال تختلف تماما عن لغة التاريخ ولغة القيمة تختلف تماما عن لغة النقود .. ولغة المثقفين تختلف تماما عن لغة السماسرة .. ومن اعجب ما سمعت فى هذه القضية أن مشروع باب العزب يشبه قناة السويس .. والناس عادة تقارن بين الأشياء التى تتشابه وأنا لا أجد تشابها من قريب أو بعيد بين موقع أثرى مثل قلعة صلاح الدين ومشروع اقتصادى مثل قناة السويس.. ومنذ متى كانت الآثار تعامل أو تقارن على أساس أنها مشروعات اقتصادية رابحة أو خاسرة؟ ومنذ متى كانت الآثار تخضع لمبدأ العرض والطلب

والمكسب والخسارة؟ إن التاريخ لغة أخرى غير لغة السمسرة والتجارة.

والاقتصاد علم يختلف بمقاييسه ومبادئه وأفكاره عن علوم التاريخ والحضارات والتراث لأن لغة الاقتصاد هى النقود والسلع ومبادئ العرض والطلب والربح والخسارة .. بينما تقوم لغة التاريخ والحضارات على قيمة الأشياء وليس ثمنها ، والحجر فى لغة الاقتصاد يختلف تماما عن الحجر فى لغة التراث.. والمكان فى لغة الحضارة يتجاوز حدود الحاضر ويصل إلى أعمق نقطة فى التاريخ.. والمكان فى لغة الاقتصاد مجرد قطعة أرض لها ثمن.. أيًا كان هذا الثمن.

من هنا فإن لغة الحضارات.. غير لغة المزادات والمناقصات والصفقات .. ومن الخطأ أن تتداخل هذه اللغات فى بعضها البعض، لأن لغة الثقافة هى القيمة وليست النقود.. ولغة التاريخ والحضارة غير لغة التجارة.. من هنا تصبح المقارنة بين قناة السويس وقلعة صلاح الدين ومشروع باب العزب مقارنة خاطئة.

والشعارات الرنانة عن العائد الاقتصادى والربحية والدخل القومى وهذه المسميات البراقة لا ينبغى أن تدخل سجل الآثار المصرية حسب مقاييس الاقتصاد، لأن الآثار لا تقدر بثمن وحتى لا تختلط الأوراق فى أيدينا فليس من حق جيل أن يتعامل مع هذا

التراث من منطلق اقتصادى محدود.. لأن ذلك يعنى أننا سنفتح الباب لبيع كل شىء بما فى ذلك التاريخ نفسه.

هذه بديهيات كنت أتمنى أن يكون المسئولون عن الثقافة فى مصر على وعى بها ، حتى لا توضع قلعة صلاح الدين الأثر والتاريخ فى مقارنة ساذجة مع قناة السويس.. لان المقارنة هنا تعكس خطأ شديدًا فى الفهم لمعايير الاشياء، وتعكس خللاً رهيبًا فى طبيعة وأسلوب وقيمة العمل الثقافى كنشاط له خصوصية فريدة ومميزة.

وهذا الأسلوب الخاطئ فى الفهم والتفكير هو الذى جعل مصر تخسر في عشرين عاما ألف قصر هدمتها معاول القبح ، وأقامت عليها أبراجا سكنية قبيحة ..ومن منطلق التفكير الاقتصادى والاستثمارى فإن هذه الابراج حققت دخلا وأموالا تتجاوز فى قيمتها قناة السويس ، وإن كانت فى المقابل قد دمرت ثروة مصر المعمارية والحضارية ، وجعلتنا الآن نبكى عليها دما لا دموعا .

ومع هذا الأسلوب الخاطئ فى الفهم والتفكير استباحت معاول القبح شواطئ نيل مصر العريق عندما تحول إلى مظاهرة عشوائية هى أسوأ ما شهدت العمارة المصرية من نماذج القبح والتشويه فى عصرنا الحديث.

وهذا الاسلوب الخاطئ فى الفهم والتفكير هو الذى جعلنا نقيم الكبارى ثم نهدمها .. ونرمم الآثار ونسىء إليها ، وجعل مئات المواقع الأثرية المهمة تعانى الإهمال، وأكبر دليل على ذلك ما وصلت إليه الاحوال فى باب العزب ولم نفكر فى إنقاذها بل نفكر فى تأجيرها .

ولا يمكن أن يكون إنقاذ موقع أثرى على حساب قيمته التاريخية، لأن ذلك يعنى أن نفتح مجالات الاستثمار والربح فى كل مواقع مصر الاثرية والتاريخية وما اكثرها .

ولا شك أن هناك تعارضا فى الفكر والأسلوب بين قرارات وأحكام عسكرية يصدرها رئيس الحكومة لحماية ما بقى لدينا من فيلات وقصور ، وبين فكر آخر يرى فى إنشاء فنادق وبازارات ومحلات فى المناطق الأثرية عملا حضاريا عظيما واستثمارا رائعا .. هذا الانقسام الشديد فى الرؤى يجب أن نتوقف عنده قليلا .

إن د . الجنزورى يخوض معركة فى العامين الماضيين ضد حالات التسيب الذى أدى إلى هدم مئات الفيلات والقصور .. وأصدر رئيس الحكومة قرارات تمنع إنشاء عمارات سكنية على انقاض القصور والفيلات حماية لتراث مصر الحضارى والمعمارى.

إن جميع الندوات والمؤتمرات التى ناقشت مشروع باب

العزب ادانت هذا المشروع فكرًا وأسلوبًا ابتداء بالمجالس القومية المتخصصة وتضم أكبر نخبة من علماء الآثار وانتهاء بأساتذة الآثار فى جامعاتنا العريقة.

والشىء الغريب أن المسئولين فى وزارة الثقافة يقولون إن اللجان الأساسية بالمجلس الأعلى للآثار وافقت على المشروع سواء فى بداياته أو عندما انتهت الدراسات الخاصة به .. ويعيب المسئولون فى الآثار أنهم وافقوا على المشروع عندما كانوا فى مناصبهم .. ورفضوه الآن بعد أن تركوا هذه المناصب، وفى تقديرى أن من يغير موقفه بهذه الصورة لا يستحق أن يؤخذ برأيه على الإطلاق سواء كان فى المنصب أو خارج هذا المنصب.

والسبب فى ذلك معروف وواضح للجميع أن وزارة الثقافة هى الوزارة الوحيدة فى مصر التى لا تضم مسئولا قياديا من داخل الوزارة .. إن جميع قيادات وزارة الثقافة يتولون مناصبهم بالانتداب ومن يصدر قرار الانتداب اليوم يستطيع أن يلغيه غدا.. وقد تسبب ذلك فى كوارث كثيرة حيث كان المقابل دائما إما تنفيذ الأوامر أو ترك المنصب ولا أعتقد أن هذا اسلوب إدارى يليق بدولة نشأت على ضفافها أول حكومة فى التاريخ والذى يريد أن يعرف الحقيقة عليه أن يتابع قرارات الانتداب بين الإبقاء والإلغاء فى وزارة الثقافة فى السنوات الأخيرة.

إن جميع - وأقول جميع - المسئولين فى المواقع الرئاسية فى قطاعات الثقافة منتدبون من مواقع أخرى وليس بينهم مسئول واحد من وزارة الثقافة.

وقائمة الندب هذه تشمل قيادات هيئة الكتاب .. والمجلس الأعلى للثقافة وقطاع المسرح والفنون الشعبية وقصور الثقافة والمسرح القومى وصندوق التنمية الثقافية والمجلس الأعلى للآثار.. ودار الأوبرا .. والمركز القومى للفنون التشكيلية وجهاز الرقابة على المصنفات الفنية والمركز القومى للسينما.

وإذا كان نظام الندب قد أطاح بقيادات قطاع الآثار مرات عديدة.. فكيف نضمن سياسة ثابتة أو قرارًا سليما أو دراسة موضوعية.

من يصدر قرار الانتداب اليوم يلغيه غدا .. والهدف واضح ومعروف وهو أن تنفذ القرارات حتى ولو كانت خاطئة دون بحث أو نقاش أو سؤال ابتداء بأعمال المقاولات والمناقصات وانتهاء بالاحتفالات والهبات.

وقد ترتب على ذلك تنفيذ مشروعات كثيرة خاطئة فى ظل قرارات مركزية يحميها سيف الانتداب المعلق على رؤوس قيادات وزارة الثقافة حيث لا مجال للنقاش أو الحوار أو الرفض.

من أجل هذا ينبغى أن نحسم قضية باب العزب بعيدا عن

قيادات وزارة الثقافة وانتداباتها بحيث نضع القضية أمام جهة محايدة.. وهنا أقترح على د. كمال الجنزورى رئيس الحكومة تشكيل لجنة من عدد من المسئولين وعلماء وخبراء الآثار المشهود لهم بالنزاهة وما أكثرهم فى مصر لتقييم هذا المشروع من كل جوانبه التاريخية والأثرية والاقتصادية بحيث يقدم هذا التقييم لمجلس الوزراء بعيدا عن حماس المسئولين فى وزارة الثقافة للمشروع أو الرافضين له ونحن منهم .. إن الخلاف ليس خلافا على قطعة أرض تريد وزارة الثقافة أن تسيطر عليها ولكنه خلاف على مبدأ خطير وهو ما حدود الاستثمار فى المواقع الأثرية .. وما حدود التداخل بين لغة الاقتصاد ولغة التاريخ فى هذه المنطقة الخطيرة التى تمثل رصيد مصر الحضارى والتاريخى .

إن هذا الخلاف وما يترتب عليه من نتائج سوف يحكم لسنوات طويلة علاقتنا بالتراث حتى لا نفاجأ فى يوم من الأيام بأن آثار مصر قد تحولت إلى محلات ومطاعم وبازارات تحت شعار إعادة توظيف الأماكن الأثرية.. إننا مع كل فكر متطور يسعى إلى الحفاظ على تراثنا الحضارى ولكننا نرفض محاولات التشويه مهما كانت الأقنعة التى تتخفى وراءها، ومهما كان حجم الإغراءات والأرباح التى يتصورها البعض من وراء هذه المشروعات ومن الخطأ أن تتصور وزارة الثقافة أنها تملك آثار مصر حتى تتعامل معها بهذه الصورة.

إن القضية أكبر من جميع أطرافها معارضين أو مؤيدين ولذلك ينبغى أن يحسمها رئيس الوزراء على أسس علمية وفنية سليمة من خلال لجنة من علماء الآثار والتاريخ والحضارة والعمارة تقوم بهذه المهمة وتعد تقريرًا شاملاً عن المشروع لمجلس الوزراء.

لا أتمنى أبدا أن يقال يوما إن المصريين فى نهاية القرن العشرين أقاموا محلات للبيتزا والآيس كريم والهامبورجر فى قلب قلعة صلاح الدين الأيوبى بالقاهرة .. هذه نقطة سوداء وثمنها باهظ جدا لأن التاريخ لن يرحم.

* * *

تراثنا المعمارى .. قضية قومية

يخطئ من يتصور أن المعركة بين دعاة الجمال ومروجى القبح فى مصر معركة سهلة أو بسيطة . إنها واحدة من أكثر المعارك ضراوة وشراسة ومن الممكن أن يستخدم فيها مروجو القبح كل الأساليب لتحقيق أغراضهم فى امتهان كل ما هو أصيل وجميل فوق ربوع هذا الوطن.

إنها معركة بين أنصار القيمة .. وسماسرة الفجاجة .. بين من يرون الوطن ذاكرة وتاريخا وتراثا وبين من يرونه قطعة أرض يسيل عليها لعابهم وهم يقيمون عليها الأبراج القبيحة التى تتحول فى لحظة زمن إلى أرصدة فى البنوك حتى ولو كان الجمال والتاريخ والذاكرة هى الضحية.

ولهذا لم يكن غريبا أن تخسر مصر مئات القطع المعمارية النادرة أمام سماسرة القبح وعلى امتداد عشرين عاما تم هدم مئات القصور والفيلات وقطع رقاب عشرات الحدائق حتى

الأرصفة التى كانت مخصصة لكى يمشى عليها الناس، تلاشت أمام زحام السيارات وتلال الغبار والاندفاع المجنون فى الشوارع .. ولا توجد بقعة فى مصر إلا وفيها تاريخ .. سواء كان هذا التاريخ قديما .. أو حديثا .. من أجل هذا كان من الخطأ الفادح أن يمتهن التاريخ فى بلد التاريخ.

ولا شك فى أن ثورة يوليو هى أول من فتح النيران على التاريخ حينما استباحت ذاكرة الأمة وحاولت تشويه رموزها واعتدت على حرمة تاريخها سواء كان ذلك أحداثا أو تراثا .. إن الهجمات الشرسة التى تلاحقت فى صلف وجنون على القصور الملكية تنهب ما فيها كانت أول اعتداء صارخ على تراث مصر المعمارى والحضارى.

إن اجتياح القصور الملكية وتخريبها تحت شعار الثورة كان خطيئة لا تغتفر فكم من الثورات التى حافظت على تراث أوطانها.

ومنذ هذا التاريخ بدأت رحلة الاعتداء على كل ما هو جميل فارتفعت أعلام الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى والجمعيات التعاونية والإدارة المحلية والمدارس على تحف مصر المعمارية من القصور والفيلات .. بل إن البعض منها تحول إلى إسطبلات للخيول ومخازن للأقطان..

وتهدمت عشرات القصور أمام الإهمال، وكان هناك ما

يشبه العداء بين الثورة وهذه القصور وذلك لأنها من مظاهر العهد البائد كما كان يردد البعض فى هذه الأيام الغريبة.. وسقطت قصور الإقطاعيين وملاك الأراضى فى الريف .. وانهارت قصور الباشوات فى المدن.. ونهبت جحافل السلطة ما كان فى هذه القصور من تحف معمارية وجمالية نادرة.

وجاءت المرحلة الثانية من تدمير ثروة مصر المعمارية مع السبعينيات حيث بدأ استيراد النموذج الأمريكى فى العمارة وهنا شهدت العواصم الكبرى فى محافظات مصر إنشاء عدد كبير من ناطحات السحاب، وقد جاء ذلك على حساب ما بقى من القصور والفيلات حيث تم هدمها وتحويلها إلى عمارات قبيحة ، وأمام الجشع المادى الرهيب والرغبة فى الكسب السريع توارت على شواطئ النيل عشرات القصور والفيلات لكى نشهد هذه المظاهرة الفجة من المبانى القبيحة .

واستمر مسلسل القبح يطارد كل ما هو جميل.

ولم يقتصر الأمر على المبانى ولكنه اتجه إلى العقول حيث كانت الهجمة الشرسة على ذاكرة الأمة والتى شوهت رموزنا التاريخية من البشر وألقت بهم جميعا إلى الهاوية.

ولا شك فى أن المعركة كانت لصالح مروجى القبح. فقد حققوا انتصارات كثيرة .. كسبوا الأموال . وغيروا أذواق الناس

وشوهوا الشوارع واستباحوا حرمة التاريخ .. ولم تعد الأجيال الجديدة تذكر ما كانت عليه شواطئنا وشوارعنا وبيوتنا فى يوم من الأيام. ورغم هذا بقيت المعركة، فما زالت هناك قلة تدافع عن الجمال وتؤمن بأننا نملك وطنا ليس ككل الأوطان وأن كل جزء من أرضنا يمثل تاريخا وحضارة، ومن السفه أن نفرط فى هذه الأشياء لأنها ليست ملكا لنا وحدنا ولكنها ملك لأجيال ستجئ.

من أجل هذا أتابع مع الكثيرين غيرى الخطوات التى اتخذتها حكومة د. الجنزورى من أجل إعادة الشكل الحضارى للشارع المصرى لقد غابت قضية الجمال عنا زمنا طويلا شعبا وحكومة .. ولهذا فإن أية خطوة تتخذها الحكومة فى هذا الاتجاه يجب أن نساندها جميعا.

كان من أبرز هذه الخطوات الأمر العسكرى بعدم هدم القصور والفيلات، وهو القرار الذى يواجه حتى الآن ظروفا صعبة فى تطبيقه أمام فساد المحليات والذمم المهترئة التى تهدم القصور والفيلات وتحولها إلى إنقاض.

وكان من هذه الخطوات أيضا محاولة تجميل ما بقى عندنا من قصور وترميم هذه التحف المعمارية التى بقيت فى جاردن سيتى والزمالك ومصر الجديدة حيث يجرى الآن ترميم أكثر من قصر تاريخى، كما تشهد العاصمة محاولة جادة لعودة أرصفة

المشاة إلى الشوارع وهناك الملايين من البشر يتمنون أن يجدوا يوما رصيفا نظيفا يسيرون عليه مثل كل العواصم فى العالم.

وكان من هذه الخطوات أيضا توحيد ألوان طلاء البيوت وهو تصرف حضارى قرره مجلس الوزراء أخيرا.

إن أحد الأثرياء العرب حاول يوما تغيير لون قصر كبير اشتراه فى عاصمة أوروبية.

ورفضت بلدية العاصمة تغيير اللون حتى لو كان ثمن ذلك وقف صفقة شراء القصر، وقد حدث.

هناك أيضا محاولة تغيير نظام الكبارى القبيحة التى اقيمت فى شوارع القاهرة وأكبر نموذج هو كوبرى شارع الأزهر الذى يجرى هدمه الآن فى إطار إنقاذ القاهرة الفاطمية .. ويدخل فى هذه السلسلة كبارى مدخل المعادى والزمالك والدقى ، وهذه الكبارى وإن كانت قد عالجت مشاكل المرور فقد كانت أكبر إساءة لشوارعنا العتيقة بكل جوانب الجمال فيها .. وأنا لا اتصور حتى الآن أن نهدم كوبرى أبو العلا لنستكمل على أنقاضه كوبرى ١٥ مايو الذى شوه أجمل شوارع الزمالك.. وكان من الممكن أن يشوه امتداد هذا الكوبرى فى المهندسين شارع جامعة الدول العربية لولا قرار الحكومة بوقف هذه الجريمة.

وفى الأسبوع الماضى أكد المستشار طلعت حماد وزير شئون

مجلس الوزراء أن د. الجنزورى رئيس الحكومة قرر ألا يقام مزيد من الكبارى، العلوية فى القاهرة الكبرى حتى لا يؤثر ذلك على الطابع المعمارى كما أن كوبرى أبو العلا سوف يوضع فى مكان مناسب بعد إتمام نقله ليكون مزارا سياحيا . وأكد طلعت حماد أن الحكومة الآن تعطى اهتماما خاصا للجانب الجمالى والمعمارى حرصا على ما بقى لدينا من تحف معمارية نادرة.

ولا أدرى لماذا افتقد الطريق الدائرى الجديد اللمسة الجمالية وهى لن تكلف الدولة الكثير .. إن أسوار هذا الطريق سواء الذى يبدأ من المعادى أو من ميدان لبنان تحتاج إلى شىء من التنسيق الجمالى خاصة أن هذه الأسوار لا تتناسب أبدا مع ضخامة المشروع والأموال التى أنفقتها الدولة عليه، ان الأسوار تبدو رخيصة وقبيحة، وأنا على يقين أن الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الاسكان سوف يضع ذلك فى اعتباره عند اتمام إنشاء هذه المشروعات الضخمة التى تمت فى الفترة الأخيرة ولكنها من الناحية الجمالية لا تليق بالقاهرة عاصمة العمارة والتاريخ بكل مراحل توهجها.

والشىء الذى أسعدنى كثيرا أن الكثير من مشروع تجميل العاصمة يقوم به فى صمت جميل بعض القادرين من أبناء مصر.. وقد كانت هذه هى روح المصريين دائما، وأرجو أن تتسع هذه

المشاركة لتشمل كل جوانب الحياة فى مصر فقد كانت هذه هى روح القادرين من أبناء الشعب المصرى.

والأهم من ذلك كله أن المعركة ضد القبح بأشكاله وعناصره ومروجيه تجد لها كل يوم أنصارا من دعاة الجمال على مستوى السلطة والمواطنين الشرفاء .. ولا أتصور أبدا أن يصبح للقبح سلطان فى بلد علم الدنيا كيف يكون الجمال، وإذا كانت مصر قد خسرت الكثير جدا من حصون الجمال فيها فما زال بين أيدينا ما يستحق أن نحافظ عليه ونحميه .. وهذه مسئولية كل الشرفاء فى هذا الوطن .

ومن هنا يصبح الحرص على تراثنا المعمارى قضية قومية.. فمن الخطأ أن يصبح وطن التاريخ .. بلا تاريخ.

* * *

ثروة مصر المعمارية وعدالة القضاء

أصدرت المحكمة التأديبية العليا بمجلس الدولة حكما بفصل ٧ من كبار الموظفين فى محافظة الجيزة من أعضاء لجنة هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط فى القضية الشهيرة المعروفة بهدم الفيلات بالجيزة والتى راح ضحيتها عدد كبير من الفيلات والحدائق فى مذبحة جديدة من مذابح الجمال فى المحافظة العريقة التى تضم بين ربوعها أعظم آثار مصر التاريخية والحضارية ابتداء بأهرامات الجيزة وانتهاء بأبى الهول الصامت الحزين.

ولاشك أن هذا الحكم القاطع يمثل بداية جديدة للتعامل مع هذه القضية الخطيرة قضية هدم القصور والفيلات والتى أطاحت طوال سنوات عديدة بثروة مصر المعمارية وأقامت على اطلالها أكبر مظاهرة للقبح شهدتها العمارة المصرية فى تاريخها الحديث.

لقد حرصت حكومة د. الجنزورى على إيجاد حلول جذرية لهذه القضية تمنع أساليب التلاعب والتحايل وما أكثرها، ولهذا

كان قرار رئيس الحكومة بحظر هدم القصور والفيلات حماية لما بقى من تراث مصر المعمارى.. ورغم هذا القرار استمر مسلسل الاعتداء والهدم والتحايل على قوانين وقرارات الدولة، وفى كل يوم كنا نسمع أخبار جريمة جديدة راح ضحيتها قصر عتيق أو عدد من الفيلات كما حدث فى محافظة الجيزة وبالتحديد فى منطقة المهندسين التى شهدت أكثر من مذبحة خلال شهر واحد ورغم صدور قرار رئيس الحكومة.

لقد أعلنت الحكومة أكثر من مرة أنها بصدد إعادة النظر فى أمبراطورية المحليات ابتداء بالأشخاص وانتهاء بالقوانين والضوابط.. ولكن كل شىء توقف فجأة دون إبداء الأسباب.

إن قطاع المحليات يتحمل الجزء الأكبر من مسئولية ضياع ثروة مصر المعمارية من القصور والفيلات لأن قرارات الهدم والإزالة خرجت جميعها من ذهاليز المحليات.. وهناك عشرات القضايا والعقوبات التى بقيت حبرا على ورق ولم تتجاوز مكاتب المسئولين فى المحليات.

ولا أدرى ما هى الأيادى الخفية التى تحمى كل هذه التجاوزات وتشل يد الحكومة كلما بادرت باتخاذ إجراءات جادة وحاسمة لمواجهة عمليات التحايل فى هدم القصور والفيلات.

هل يعقل أن يكون هناك خلاف حول تعريف «شكل الفيلا»

وهل هى بحديقة أو سلم داخلى أو خارجى .. إن هذه القضية مازالت حتى الآن محل خلاف من الناحية القانونية، وهذا الخلاف هو الذى يفتح أبواب التلاعب والتحايل ويعطى الفرصة لهدم المزيد من ثرواتنا المعمارية.

وإذا كان القضاء قد اتخذ موقفا عادلا من المسئولين فى محافظة الجيزة من أعضاء لجنة هدم المنشآت، وأصدر حكما بفصلهم فماذا ستفعل الحكومة مع محافظها الذى اعتمد جميع قرارات الهدم ووافق عليها وهو المستشار ماهر الجندى محافظ الجيزة الحالى.

لقد جاء فى حكم المحكمة التأديبية أن محافظ الجيزة السابق د. عبد الرحيم شحاتة حرص طوال توليه مسئولية محافظة الجيزة على أن يعاين بنفسه وعلى الطبيعة جميع العقارات التى وافقت اللجنة على هدمها قبل اعتماد قرارات الهدم بصفة نهائية وذلك منعًا للتحايل على هدم القصور والفيلات.. إلا أن محافظ الجيزة الحالى وافق على هدم ١١ فيلا فى ضربة واحدة وخلاف فترة زمنية قصيرة للغاية لا تتجاوز شهرا واحدا.

والسؤال الآن .. إذا كان القضاء قد أدان بصورة قاطعة هذه الجريمة وقرر فصل المسئولين عنها فما هو موقف الحكومة من محافظها الذى اعتمد قرارات الهدم وما هو دفاع السيد المحافظ فى هذه القضية.

كيف وقع هذه القرارات دون أن يشاهد واحدة فقط من الفيلات التى تم هدمها.. وكيف تم ذلك كله وبهذه السرعة.. وهل صحيح أن الفيلات تم هدمها ليلا وأن عددها ٤٦ وليس ١١ فقط.

وهل كان سيادة المحافظ يرى فى هذا الإجراء عملا سليما من الناحية الإدارية أن يخالف قرارا للحكومة، وهل يرى فيه موقفا عادلا أن يوافق مرة واحدة على هدم ١١ فيلا بحدائقها خلال شهر واحد وفى بداية توليه مسئولية العمل كمحافظ للجيزة لقد تمنيت أن أسمع دفاعًا من محافظ الجيزة فى هذه القضية.

وإذا كان القضاء قد عاقب المسئولين فى قضية هدم الفيلات بالجيزة فينبغى على الحكومة أن تحاسب المحافظ الذى وافق على هذه الجريمة لأن الكل فيها مدان..

لا ينبغى أن يكون هناك مسئول فوق الحساب.

* * *

مرة أخرى .. مطلوب وزارة للآثار

خسرت مصر أخيرًا أثرًا من آثارها المعمارية الجميلة .. أكلت النيران قصر المسافرخانة فى منطقة الجمالية.. واحترق البناء العريق بعد أكثر من مائتى عام شاهد فيها أزمنة مختلفة وبقى شامخا تتعاقب عليه الوجوه والعصور والأجيال حتى كانت نهايته الدامية فى الأسبوع الماضى عندما أكلت النيران كل شئ فيه، وانضم بذلك إلى الأوبرا المحترقة وقصر الجوهرة وعشرات التحف المعمارية النادرة التى تهاوت تحت معاول الهدم والإهمال والتسيب وعدم إدراك القيمة الحقيقية لتراث هذا الوطن.

وقصر المسافرخانة أنشئ فى عام ١٧٧٩ وأقامه محمود محرم وهو واحد من أبرز تجار مصر فى هذا الزمن البعيد.. وإقامة الرجل ليكون مقرًا لضيوفه من التجار.. وحدث بعد ذلك أن أعجب القصر أسرة محمد على فاشترته من صاحبه.. وقد شهدت إحدى قاعات هذا الأثر العريق ميلاد الخديو إسماعيل

وقد خصصته الأسرة العلوية بعد ذلك ليكون مقرا لاستقبال السفراء والضيوف من أصحاب الشأن.

وكان القصر المحترق يتكون من طابقين وتؤدى إليه ثلاثة مداخل، مدخلان بشارع المسمط.. والمدخل الثالث بشارع درب الطبلاوى.. وكان القصر يتميز بسمات العمارة الإسلامية الرفيعة حيث يوجد به فناء واسع وقاعة تتكون من إيوانين ثم قاعة أخرى تسمى قاعة الأنس.

وقد أشرف على ترميم هذا القصر فى الستينيات وزير ثقافة مصر الأسبق د. ثروت عكاشة صاحب أهم الإنجازات فى ثقافة مصر الحديثة ابتداء بالآثار وانتهاء بالفنون.

وفى البيت المحترق كانت هناك قاعة المجد وبها أيضا ثلاثة أيوانات.. ويتصدر الفناء مكان مفتوح لاستقبال تجار مصر صيفا.

وقد امتاز قصر المسافرخانة بمشربياته ذات النقوش الإسلامية الرفيعة والفريدة والمطعمة بالصدف والفسيفساء والأخشاب المرسومة بالألوان وكانت فيه أطول مشربية فى مصر وكانت أبواب القصر تحفا نادرة فى الجمال والروعة وجميعها مشغولة ولا تقدر قيمتها بثمن.

هذه هى قصة الأثر المحترق المسافرخانة.. والذى تحول فى السنوات الأخيرة إلى مقلب للزبالة مثل باب العزب تماما.. والفرق

بين الاثنين أن الأول أكلتــه النيــران.. والثــانـى ســتــأكله الفنادق.. ومـحـلات البيتـزا والمصير واحد.. وكان من المفروض أن يتم ترميم هذا القـصـر بعـد زلـزال ٩٢.. ولكن بقى الحال كـمـا هو عليـه من الإهمال والجحود حتى أتت النيران على القصر الجميل.

وهذا المصير هو الذى يوشك أن يطيح بأقدم مساجد مصر وهو مسجد عمرو بن العاص الذى تهاوت جدرانه وسقط سقفه أمام عمليات ترميم خاطئة مازالت تجرى منذ ٣ سنوات، ولم تصل إلى شىء حـتى الآن غـيـر إغـلاق المسـجـد وحـرمـان المصلين من رحابه الطاهرة وتاريخه العريق.

وهذا المصير هو الذى ينتظر الكنيسة المعلقة التى أنفقت الدولة ٢٣ مليون جنيه لترميمها.. وأكلتها المياه الجوفية ومازالت عـمليات التـرميم متـوقفـة فيـهـا حتى الآن أمام أخطاء جسـيمـة معروضة على القضاء.

وهــذا المـصـيــر هــو الذى جـعل عـمـيــد آثـار القــاهـرة د. رأفت الكحـلاوى يؤكـد أن هنـاك ٦٨٧ تعـديا على آثار مــصــر الإسـلامـيـة منهـا ٦١٧ تعـديا تجـاريا.. و٢٩ تعـديا إسكـانيـا.. و٥١ تعديا حكوميا.

وهذا المصير أيضا هو الذى جعل موارد قطاع الآثار تدخل فى ميزانية وزارة الثقافة لتقيم بها المهرجانات والحفلات والولائم وليحترق التاريخ رغم أنفنا جميعا.

وهذا المصير هو الذى جعل مئات الملايين تدخل فى سراديب مشبوهة تحت شعار الترميم.. رغم الأخطاء الفادحة فى معظم العمليات التى تمت ابتداء بالكرنك فى صعيد مصر وانتهاء بمسجد عمرو بن العاص والكنيسة المعلقة.

إن وزارة الثقافة لم تكن أبدا أمينة على آثار مصر وهذه حقيقة أكدتها المواقف والأحداث وليس ذلك مجرد اتهام جزافى نطلقه.

وإذا كانت وزارة الثقافة قد تخلت أو تجاهلت دورها أو أساءت عن عمد لآثار مصر من منطلقات غير مسئولة فإن هناك تجاوزات أخرى يجب حسمها.

إن عشرات الأماكن الأثرية تحولت إلى مدارس وبعضها تحول إلى أقسام للشرطة .. والمطافىء.. والصحة.. والكهرباء.

وزارة التربية والتعليم احتلت سبيل محمد على بالنحاسين وحولته لمدرسة.

وزارة الداخلية احتلت واجهة بيت القاضى وحولتها لقسم شرطة الجمالية.

وزارة الصحة حولت بيمارستان قلاوون لمستشفى للرمد ثم مخزن لمخلفات مكاتب الموظفين.

وزارة التموين تعدت على مقعد ماماى بشارع بيت القاضى وحولته لمصلحة الموازين والمصوغات.

وزارة المواصلات احتلت مدرسة القاضى عبد الباسط وحولتها إلى كشك تليفونات وأنشأت مجمعا كهربائيا بجوار سبيل طه حسين الوردانى وهو ما يهدده بالاحتراق تحت أى ماس كهربائى.

وزارة الأوقاف احتلت سبيل تاغرى باردى المقام عام ٨٤٤ هجرية ونزعت نافذته البرونزية وأقامت فيه محلا كهربائيا وأجرته بالفعل.

كما قامت وزارة الأوقاف بتأجير قبة الصالح نجم الدين أيوب التى تعد من أهم آثار العصر الأيوبى وحولت واجهتها وسورها الخارجى إلى محلات تجارية.

قامت وزارة الأوقاف أيضا بتأجير سبيل النقادى بالتمبشكية لإحدى الجمعيات وأجرت الوكالة لأحد تجار الخيش!

وأخيرا .. فإن هيئة الآثار المسئولة عن آثار مصر احتلت بعض المواقع الأثرية ومنها قصر بشتاك ومنزل مصطفى جعفر واقامت فيهما منطقة تفتيش آثار شمال القاهرة.

هذا هو موقف أجهزة الدولة من آثار مصر ابتداء بالوزارة المسئولة وهى وزارة الثقافة وانتهاء بباقى الوزارات.

وكانت نتيجة ذلك كله إننا فى كل يوم نخسر أثرًا جديدًا ينهار أمامنا إما بالإهمال.. أو التسيب أو المياه الجوفية أو الترميم الخاطىء أو الاستخدام السيىء أو النيران.

إن آثار مصر أصبحت الآن موضوعا ثابتا فى صفحات الحوادث والذى يريد التأكد من هذه الحقيقة عليه أن يراجع أخبار الحوادث والكوارث فى السنوات الأخيرة، وسوف يكتشف أن أهم السرقات وأخطر الحرائق .. وأكبر الصفقات كانت فى آثار مصر.

وسوف نقرأ ونسمع عشرات البيانات والاعتذارات والتبريرات لما حدث لقصر المسافرخانة، وأخشى أن يقال إن النيران التى التهمت المواطنين تحت عجلات قطار كفر الدوار قد تطايرت حتى وصلت إلى الجمالية وأحرقت الأثر العتيق.

وأدعو مرة أخرى إلى الاقتراح القديم الذى كتبت عنه منذ سنوات وبعث لى رئيس الوزراء السابق د. عاطف صدقى يومها مؤكدا أنه سيكون محل دراسة وهو إنشاء وزارة للآثار.. يجب أن نفصل فورا آثار مصر عن وزارة الثقافة وتوابعها بحيث تبقى وزارة للمهرجانات والتفاريح والاحتفالات، أما آثار مصر فيجب أن نحميها من العبث ويكفى ما حدث لها فى السنوات الأخيرة من دمار وتشويه.

لقد ضاعت مئات الملايين التى حصلت عليها وزارة الثقافة

على مشروعات ترميم وهمية وتسربت إلى أماكن مجهولة أتمنى أن تكون يوما مجالا للحساب والمساءلة.

وبجانب هذا أصبحت سرقات الآثار المصرية حديث العالم كله حيث لا يمضى يوم إلا وهناك أثر لنا معروض للبيع فى عواصم العالم المختلفة أو مضبوط فى أحد المطارات.

إن آثار مصر هى أغلى ما نملك، ومن الظلم أن نتركها بين أيدٍ لا تعرف قيمة التاريخ.

إذا كان للنيل وزارة .. وللزراعة وزارة.. وللسياحة وزارة فالأولى أن تكون للآثار أيضا وزارة.

قد يرى البعض أننا لسنا فى حاجة لمزيد من الإدارات الحكومية التى تضاف إلى البيروقراطية المصرية العريقة. وأنا لا أعنى بوزارة للآثار مزيدا من الأجهزة الادارية، ولكن الذى يعنينى مسئول يحاسب أمام مجلس الوزراء، وأمام مجلس الشعب وأمامنا جميعا.

إن دم آثار مصر موزع الآن بين الوزارات المختلفة والمحافظات وسراديب الحكم المحلى وإذا جاء وقت الحساب سمعت من يقول ماذا نفعل فى بلد توجد الآثار فى كل شبر فيه؟

حرام أن تبقى آثار مصر بين أيدى وزارة الثقافة، ويجب أن ننقذها فورا من هذا المصير المؤلم الذى ينتظرها .. وينتظرنا.

كيف نحمى آثار مصر؟

قبل أن يمضى أسبوع واحد على احتراق قصر المسافرخانة بالجمالية شبت النيران فى واحد من أهم القصور التاريخية فى مصر وهو قصر إسماعيل باشا المفتش فى ميدان لاظوغلى وهو القصر الذى شغلته زمنا وزارة المالية تم تحول فى السنوات الأخيرة إلى مخزن يضم مخلفات الوزارات المختلفة ولولا عناية الله لأصبح هذا الأثر العتيق أطلالا تضاف إلى عشرات الأبنية الأثرية التى اكلتها النيران والاهمال والسياسات الخاطئة.

من هنا يصبح من الضرورى ألا يترك مجلس الوزراء قضية الآثار قبل حسمها خاصة أن المجلس أصدر مجموعة من القرارات التى تهدف إلى حماية ما بقى عندنا من آثار، وعلى رأس هذه القرارات توفير وسائل الحماية من المطافى وأجهزة الإنذار المبكر عن الحرائق، ومنع المبيت نهائيا فى الأماكن الأثرية كما حدث فى قصر المسافرخانة حيث حولته وزارة الثقافة إلى ملهى ليلى لبعض الفنانين، وسوف تكشف التحقيقات أسباب الحريق، وهل كان

لسكان القصر من الفنانين سبب فى ذلك أمام تجاوزات سلوكية يعرفها الجميع.

ولا أدرى على أى أساس تقرر تخصيص ٣٠ مليون جنيه لإعادة بناء قصر المسافرخانة.. ومنذ متى يمكن إعادة القصور المحترقة.. ولماذا لم تخصص الدولة منذ سنوات مائة مليون جنيه مثلاً لبناء الأوبرا المحترقة فى تقديرى أن الحديث عن إعادة بناء قصر احترق بالكامل بتكلفة ٣٠ مليون جنيه، وفى رواية أخرى ١٠٠ مليون جنيه هو حديث تنقصه الدقة العلمية، ويجب أن يكون للخبراء رأى فيه وحتى لا نلقى ٣٠ مليون جنيه من أموال الشعب فى مشروع وهمى جديد مثل عمليات الترميم الخاطئة.

من أجل هذا يصبح من الضرورى أن يستكمل مجلس الوزراء مناقشة قضية آثار مصر والخراب الذى لحق بها فى السنوات الأخيرة بين الإهمال والنيران والترميم السيىء.

● هنا يجب أن نضع أيدينا على عدد من النقاط الأساسية:

أولا: يجب أن تبقى أموال الآثار بعيدا عن يد وزارة الثقافة، لقد كان للآثار المصرية صندوق خاص يضم مواردها المختلفة، ويتم صرف هذه الموارد على حماية الآثار وترميمها وصيانتها بجانب الأموال التى تخصصها الدولة لهذا الغرض.

ولكن هذا الصندوق تعرض لهجمة شرسة من صندوق آخر أنشأته وزارة الثقافة وهو صندوق التنمية الثقافة.. فى بداية الأمر وافق رئيس الوزراء السابق د. عاطف صدقى على تخصيص ١٠ ٪ من موارد صندوق حماية الآثار لمساعدة صندوق التنمية الثقافية، ولكن هذا الصندوق ابتلع كل أموال الآثار فى مصر ولم يعد هناك شىء يسمى صندوق حماية الآثار رغم أن هذا الصندوق هو الذى تولى المسئوليات الكبرى فى تاريخ حماية الآثار المصرية ابتداء بخطة حماية آثار النوبة فى الستينيات.

وبعد أن ابتلع صندوق التنمية الثقافية كل أموال الآثار المصرية من معارض خارجية ودخل تذاكر المتاحف الكبرى كالمتحف المصرى.. والكرنك وسقارة وغيرها بدأت الآثار المصرية تتلقى فتات ما بقى من أنشطة صندوق التنمية الثقافية الذى أنفق عشرات الملايين على المهرجانات والاحتفالات والتفاريح والمكافآت والدعوات دون رقابة من أحد.

هنا أقول.. يجب أن يعيد مجلس الوزراء بقرار منه أموال صندوق حماية الآثار.. ولا يعقل أبدا أن نأخذ دخل الكرنك وأبو الهول والهرم لكى ننفقه على مهرجان الرقص الشعبى فى الإسماعيلية أو مهرجان مسرح الجسد التجريبى.. يجب أن تعود أموال الآثار لكى ننفقها فى مكانها الصحيح وهو حماية الآثار.

وليس من مسئولية الآثار أن تقدم أموالها لإقامة مهرجانات للسينما الهابطة لأن حماية أثر أهم مليون مرة من تشجيع سينما هابطة تروج للجنس والمخدرات.

وإذا كنا نستطيع تعويض فيلم أو مسرحية أو مهرجان فنحن لن نستطيع تعويض قصر المسافرخانة الذى احترق بسبب الإهمال والسلوكيات الخاطئة.

ثانيا: يجب إلغاء ما يسمى بالمجلس الأعلى للآثار لأنه جهة شكلية ليست لها اختصاصات على الإطلاق.. أن رئيس المجلس الأعلى للآثار لا يستطيع صرف مكافأة لأحد السعاة دون موافقة وزير الثقافة.. لقد أكد لى د. عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق منذ عامين فى رسالة أن تجربة المجلس الأعلى للآثار سيتم تقييمها خلال عامين.

والثابت الآن أن التجربة فشلت.. ومن هنا يكون الحل بإنشاء وزارة للآثار بحيث نفصل الآثار عن الثقافة تماماً أو بإنشاء هيئة للآثار تتبع رئيس مجلس الوزراء ويكون لرئيس الهيئة كامل الصلاحيات.

وهنا أقترح أيضا إنشاء مجلس أعلى للآثار يشرف على خطط حماية الآثار بحيث يضم نخبة من علماء الآثار والمفكرين

وأساتذة الجامعات، وتكون مهمة هذا المجلس هى الإشراف العلمى والفنى فقط على خطط الحكومة من أجل حماية آثارنا.

ثالثا: يجب أن تكون هناك مسئوليات محددة فى تبعية الأماكن الأثرية للأشراف الكامل من هيئة الآثار حتى تلك الأماكن التى تخضع لجهات مختلفة.. وهذا التنسيق الغائب ضرورة حتى لا تلقى أجهزة الدولة المسئولية على بعضها البعض.. لقد أعد د. محمود زقزوق وزير الأوقاف تقريرا اطلعت عليه يضم الأماكن الأثرية المؤجرة فى القاهرة الفاطمية.. والتقرير يحمل تجاوزات خطيرة حيث توجد مئات المحلات والدكاكين فى قلب المناطق الأثرية مما يعرضها لكثير من الأخطار بما فى ذلك أخطار الحرائق التى يمكن أن تشتعل فى أية لحظة.. ولا يكاد يوجد أثر واحد فى القاهرة الفاطمية وفى شارع المعز لدين الله دون أن تكون هناك إشغالات فى المناطق الأثرية.

وهذه الصورة المخيفة لمئات المحلات المؤجرة تهدد المواقع الأثرية وأغرب مثال على ذلك أن قوات الأمن عثرت على ٧ أنابيب بوتاجاز فى قصر إسماعيل المفتش ولو أن الحريق وصل إلى هذه الأنابيب لاحترق القصر بالكامل.

رابعا: لسنا الآن فى مجال إلقاء المسئوليات هنا أو هناك ولكن المطلوب هو وضع سياسة جديدة لحماية آثار مصر فى ظل

ضوابط نحمى بها مواردها بحيث تتجه هذه الموارد إلى المكان الصحيح.. وهذا يتطلب أن تقوم خطط ترميم الآثار على أسس علمية، ومن خلال شركات متخصصة لأن قطاع الترميم الآن فتح الباب كاملاً لكل من يبحث عن الثراء حيث لا ضوابط ولا قواعد ولا أصول والذى يريد أن يعرف الحقيقة عليه أن يراجع أسماء الشركات التى قامت بترميم آثار مصر وتاريخها فى هذا النشاط.. إنها شركات لا علاقة لها بترميم الآثار من قريب أو بعيد.

أرجو من رئيس الحكومة د. الجنزورى ألا يترك مجلس الوزراء ملف الآثار المصرية قبل أن يحسم كل شىء فيه ابتداء بوجود جهاز إدارى مسئول وانتهاء بوضع أسس لحماية الآثار من الحرائق والانهيارات والترميمات الخاطئة.

وإذا كانت مصر قادرة على تعويض أشياء كثيرة ضاعت منها فإن آثارها هى الشىء الوحيد الذى لا نملك تعويضه.. من هنا يجب الحرص عليها.

* * *

مواجهة فوضى المهرجانات

أصدر د. كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء قرارا حاسما يضع نهاية لفوضى المهرجانات .. حيث تقرر أن تصدر موافقة مجلس الوزراء على كل مهرجان يقام مع التأكد من مصادر تمويل هذه المهرجانات.

ولاشك أن المهرجانات أصبحت ظاهرة تدور حولها تساؤلات كثيرة فى الفترة الأخيرة فلا يكاد يمر يوم واحد دون أن نشاهد حفل افتتاح أو حفل ختام لمهرجان جديد.. وبجانب هذا فإن عشرات الملايين من الجنيهات التى تنفقها الوزارات المختلفة على إقامة هذه المهرجانات لا تحقق العائد المناسب، ويبدو أن بعض الوزارات قد تفرغت تماما لإقامة المهرجانات واعتبرت ذلك نشاطها الأساسى ومسئوليتها أمام الضيوف الأجانب وحفلات الاستقبال والتوديع والمصافحة.

وإقامة المهرجانات وسيلة حضارية لمتابعة ما يحدث فى دول العالم فى مجالات الإبداع المختلفة.. وهناك مهرجانات عالمية

احتلت مكانة بارزة فى تقييم مستويات الإبداع وتمييز الجيد منها.. بل إن أسماء بعض الدول ارتبطت بأسماء مهرجاناتها كما يحدث مع مهرجان كان للسينما فى فرنسا .. أو مهرجان جائزة الأوسكار فى أمريكا أو المهرجان السنوى للمسرح فى إنجلترا.. ولهذا لم يكن غريبا أن يبرز مهرجان واحد فى دولة.. أو أن تتبنى دولة مهرجانا مميزا توفر له كل إمكانيات النجاح.. أو أن ترتبط جائزة يقدمها مهرجان بفن معين كما يحدث فى المهرجانات السينمائية الكبرى.

ولكن ما يحدث فى مصر شىء غريب.. من وقت لآخر تخرج فكرة فى رأس أحد المسئولين فيقرر إقامة مهرجان جديد دون بحث أو سؤال أو دراسة وبسرعة البرق يحدد اسم المهرجان.. والمشرفون عليه.. وتبدأ رحلة الدعوات وحجز الطائرات وفنادق الخمسة نجوم.. ويدخل مسلسل الاستقبالات والافتتاح والخطب والكلمات والجوائز وحفلات التوديع.. وكل هذه الخطوات لابد أن تترجم إلى أرقام وأموال ودفاتر شيكات وميزانيات، وتتساءل ما العائد من هذا المهرجان وتكتشف إن الأمر لم يتجاوز حدود بعض الضيوف الذين جاءوا وأقاموا فى فنادقنا واستقبلناهم بكل الحفاوة والكرم.. ثم ذهبوا من حيث جاءوا بلا فائدة والأخطر من ذلك أن الوزارات بدأت تتنافس فيما بينها فى إقامة هذه المهرجانات.

في العام الحال أقيم مهرجان للغناء تحت رعاية وزارة السياحة وآخر تحت رعاية وزارة الإعلام.

وأقيم مهرجان للمسرح تحت رعاية وزارة الثقافة وآخر تحت رعياة وزارة الإعلام.

ويقام مهرجان للسينما فى القاهرة وآخر فى الاسكندرية..

والأغرب من ذلك كله هو عدم التنسيق بين هذه المهرجانات.

فى بعض الأحيان يقام أكثر من مهرجان فى وقت واحد.. حتى أن الناس تسأل عن طبيعة كل مهرجان وهل هو شىء يختلف عن الآخر أم أنه نفس المهرجان.. الأغرب من ذلك كله أن بعض الضيوف يتلقى دعوتين من أكثر من جهة فى مصر فى وقت واحد.

وفى الأيام الأخيرة يقيم التليفزيون المصرى مهرجانا للمسرح بينما تقيم وزارة الثقافة مهرجانها السنوى للمسرح التجريبى.. وبعد أيام سيتم افتتاح مهرجان القاهرة السينمائى بعد أن أفتتح مهرجان الإسكندرية السينمائى أيضا.

وفى وقت واحد كان فى مصر أكثر من خمسة مهرجانات متشابهة .. فأين التنسيق فى ذلك كله.. وما الهدف من هذا الكم الهائل من المهرجانات.. ومن أين تأتى كل هذه الملايين.

أتصور مثلا أن يكون لدينا مهرجان واحد محترم لفن عريق اسمه السينما بشرط أن تكون لدينا أفلام نقدمها للعالم غير أفلام المقاولات والمخدرات والجنس.

أتصور مثلا أن يكون لدينا مهرجان واحد للمسرح تشارك فيه وزارتا الثقافة والإعلام إما أن يكون لكل وزارة مهرجانها فهذا أمر يتطلب التنسيق والترشيد والحسم.

ولا أتخيل أن تقيم وزارة السياحة مهرجانا للغناء فى نفس الوقت الذى يقيم فيه التليفزيون مهرجانه السنوى ومسابقاته الغنائية.. إن هذه الفوضى فى إقامة المهرجانات كانت تحتاج إلى وقفة حاسمة بحيث تتم مراجعة جداول المهرجانات فى الوزارات المختلفة على أساس وضع أولويات لما يتناسب منها مع ظروف الإبداع فى مصر وبحيث نتأكد أن إقامة كل مهرجان يحقق عائدا مناسبا لنا سواء كان ذلك على المستوى الاقتصادى أو الإبداعى أو الإعلامى.

ومن هنا أقترح:

● ألا تقيم وزارة من الوزارات مهرجانا لا يدخل فى صميم اختصاصاتها ومسئوليتها .. كأن تقيم وزارة السياحة مهرجانا غنائيا.. وتقيم وزارة الثقافة مهرجانا سياحيا.. إن ذلك يعكس خللاً واضحا فى المسئوليات وفى التنسيق بين عمل الوزارات

ومسئوليات كل وزير ولهذا لم يكن غريبا أن تقيم وزارة الثقافة الفنادق وأن ترعى وزارة السياحة المطربين.

● ألا يقام أكثر من مهرجان فى وقت واحد حتى ولو كان هناك اختلاف بين طبيعة كل مهرجان خاصة المهرجانات الفنية والثقافية، ويجب أن تكون هناك فترة زمنية معقولة تفصل بين مهرجان وآخر بحيث تتوافر التغطية الإعلامية المناسبة والدراسة الكافية لكل مهرجان.

ولهذا فليس من المنطقى أن تشهد مصر الآن مهرجانين فى وقت واحد أحدهما للسينما فى الإسكندرية والآخر للمسرح التجريبى فى القاهرة وكلاهما تحت رعاية وزارة الثقافة.

● أن تتم مراجعة جميع المهرجانات الحالية بحيث يمكن الإبقاء على المناسب منها.. أو دمج بعضها فى بعض أو التنسيق بين الوزارات المختلفة حول طبيعة كل مهرجان.

وهنا أتصور أن يقام مهرجان واحد للسينما بدلا من مهرجانين أحدهما فى القاهرة والثانى فى الإسكندرية.. وأن يقام مهرجان واحد للمسرح بالاشتراك بين وزارتى الثقافة والإعلام وأن يكون المسرح التجريبى جزءا من هذا المهرجان.. لأنه لا يعقل ألا يكون لدينا مهرجان للمسرح بينما نقيم مهرجانا للتجريب فيه.

وهناك مهرجانات يجب إلغاؤها فورا ومنها مهرجان الأغنية

الذى تقيمه وزارة السياحة ومهرجان الفنون الشعبية بالاسماعيلية ومهرجانات الشعر والرواية لأنها يمكن أن تدخل فى نطاق أنشطة معرض الكتاب السنوى وخاصة أنها تقام فى وقت واحد تقريبا مع معرض الكتاب.

ولهذا لا ينبغى أن يخرج علينا أى مسئول بفكرة إقامة مهرجان دون مناقشة أو دراسة لأن معظم المهرجانات الحالية قامت بطريقة عشوائية.

● ألا تتحول المهرجانات إلى مجال للمنافسة بين السادة المسئولين بحيث تتحول إلى مظاهرات استقبال وتوديع تغطيها أجهزة الإعلام دون أن تحقق أية فائدة سواء على المستوى الفنى أو الإبداعى أو حتى السياحى.

● أن يكون هناك هدف محدد من إقامة المهرجان وأن يكون لدينا بالفعل ما نقدمه للعالم من خلال ذلك.. ولا يعقل أن تقيم مصر مهرجانين عالميين للسينما ونحن ننتج ستة أفلام فى السنة.

● إننا نتصرف الآن فى هذه المهرجانات بصورة من الرفاهية مبالغ فيها ونحن دولة امكانياتنا محدودة ونعانى مشاكل اقتصادية كثيرة وكل قرش ننفقه يجب أن يوضع فى مكانه ولا يعقل هذا الكم الهائل من الضيوف الذى يشاركون فى هذه المهرجانات وحجم الأموال الضخمة الذى ننفقه على تذاكر السفر والإقامة والرحلات والمشروبات والفنادق والجوائز.. إننا نتصرف

أحيانا مع هذه المهرجانات بشكل من أشكال الإسراف بل أقول المبالغة .. لا يتناسب أبدا مع ظروفنا الاقتصادية.. يحدث هذا فى الوقت الذى يمكن أن توجه فيه هذه الأموال لانتشال عقول أبنائنا فى الريف من مخالب الجهل والتخلف والإرهاب.. أيهما أحق ضيوف بالآلاف فى المهرجانات أم شباب ضائع يبحث عن رغيف وكتاب وعمل.

● لابد أن يراعى العائد من وراء إقامة كل مهرجان .. وإذا لم يكن هذا العائد شيئا واضحا وملموسا.. فلنوفر على أنفسنا المال والجهد والتعب.. وإذا لم يكن هناك عائد مناسب سواء كان كسبا ماديا أو معنويا أو فكريا.. فلنغلق كل هذه المهرجانات حتى يكون لدينا إنتاج جيد يليق بنا وبتاريخنا لكى نقدمه فى هذه المهرجانات ولا يعقل أن يكون الهدف منها هو تبادل الزيارات والدعوات وحفلات الاستقبال والتوديع.

وفى ظل القرار الأخير للدكتور الجنزورى يصبح من الضرورى إيجاد تنسيق كامل بين وزارات الإعلام والثقافة والسياحة وهى الوزارات التى إقامت فى الفترة الأخيرة عددا كبيرا من المهرجانات.. شكرا لرئيس الحكومة لأنه وضع حدا لما يمكن أن نسميه فوضى المهرجانات فى مصر.

* * *

هل أخطأنا فى تربية أبنائنا ؟

هل أخطأنا فى تربية أبنائنا؟

دار هذا السؤال فى رأسى وأنا أتابع فى الأسابيع الماضية ما نشرته وسائل الإعلام حول قضية «عبدة الشيطان» وهى القضية التى هزت من الأعماق كل بيت فى مصر ابتداء بسكان القبور وانتهاء بأصحاب القصور.

وربما جاءت أهمية وخطورة هذه القضية أنها كشفت وجها قبيحا من الوجوه التى تسللت إلى أعداد ليست قليلة من شبابنا خاصة أبناء الطبقة الجديدة القادرة.. وعلى الرغم من أن الظاهرة محدودة فإنها خطيرة خاصة فى مجتمع له جذوره التاريخية والثقافية والدينية مثل المجتمع المصرى.

وبالرغم من المبالغات الإعلامية التى صاحبت ظهور هذه القضية وافتقاد الرأى الموضوعى أمام من يحاول الادانة الكاملة أو التبرئة التامة فإن القضية تحتاج إلى وقفة عاقلة وحكيمة

نحـــاول طرح أســـبـــابهـــا قـــبـل أن نتـــحـــدث عن ظواهـرها وأشكال الانحراف فيها.

لقـد نبـهنا عـشـرات المرات إلى أن الشـبـاب المصـرى يعـانى فـراغـا خطيـرا على كل المسـتـويات.. هناك مـلايين لا تعـمل.. وملايين تبحث عن الثقافة الجادة ولا تجدها.. وملايين أخرى بلا هدف أو طمـــوح.. وهنـاك من ســقـط فى دوامـــات الإرهاب ومن سقط فى مستنقع المخدرات.. ثم أخيرا من انتهى به المطاف إلى رحـاب الشـيطـان.. ولا شك أن هناك عـامـلا مـشـتـركـا بين هؤلاء جـمـيـعـا أنهم هـاربون.. وليس المهم أن نحـدد طريق الهـروب ولكن الأهم أن نحدد أسبابه.

لقـد اختفت القـدوة تمـامـا أمـام الأجيال الجـديدة سواء على مسـتوى البيت أو الشـارع أو الإعـلام والثـقـافـة.. لقد انهالت أكوام التـراب على كل قـيـمـة تاريخـيـة وكل رمـز عظيم فى تاريخ مـصـر.. ولا أعـتقد أن هـنـاك شعـبـا أسـاء لتـاريخه كما فعل الشـعب المصـرى فى النصف قـرن الأخيـر .. لقـد دمـرت ثورة يوليـو كل رمـز قـبلهـا.. ثم دمـرت نفـسـهـا وأبنـاءها.. وجلس الجـمـيع على أنقـاض تـاريخ مهان، وكل واحد يبكى على طريقته.

وقـد تـرتب على ذلك حـالة افـتـقـاد حـادة لكل رمـز رفـيع وكل سلوك نقى، وفى المقـابل كـانت الصـحف تحـمل كل يوم قـصص

النصابين والأفاقين الذين نهبوا مال الشعب من هرب منهم.. ومن بقى فى موقعه رغم أنف الجميع.

ووجد الشباب نفسه أمام مجموعة من الوجوه لاتريد أن تخلى مواقعها لأحد، وكانت النتيجة أن ظهر جيل لا يعرف معنى الانتماء ولا يدرك عمق العلاقة بالوطن لأنه لا يرى نفسه شيئا فى هذا الوطن.

وفى المقابل كان أبناء القادرين من الطبقة الجديدة يمارسون كل ألوان السفه سلوكا وإنفاقا وبذخا.. بل إن صور الأفراح فى مصر فى الفترة الأخيرة يمكن أن تؤذى مشاعر الملايين من البسطاء والفقراء وأصحاب الحاجة.

من هنا وجدنا شريحة محبطة من الشباب العاجز.. الذى لا يملك شيئا ولا يرى أمام عينيه حلما.

ثم وجدنا شريحة أخرى من أبناء القادرين الذين اختلت مقاييس الأشياء فى عيونهم فلجأوا أمام الإمكانات المادية الضخمة إلى التقليد الأعمى لكل ما هو غربى فنا وسلوكا.

وهنا غابت منطقة التوازن فى السلوك والفكر وهى من أبرز سمات الشخصية المصرية.

وواكب هذا غياب شبه كامل لدور الأب.. من سافر بحثا عن الرزق وترك الوطن.. ومن عاش مطحونا أمام متطلبات الحياة

القاسية.. ومن أصيب بنوع من الإحباط والفشل أمام تقلص فرص التفوق.. واختلال مقاييس الكفاءة وفساد الذمم والضمائر.

وترتب على ذلك حالة من الإحساس بالاغتراب سواء بين من تركوا الوطن وسافروا.. أو من عاشوا فيه خاصة هؤلاء الذين فاتهم قطار النجاح، ليس بسبب عجز قدراتهم، ولكن بسبب اختلال موازين تقويم قدرات البشر وعدم فتح الأبواب أمام تغيير الأجيال فى مواقع الحياة المختلفة.

ووسط هذه الدوامة من الاغتراب الخارجى والداخلى كان الطغيان المادى الرهيب الذى اكتسح فى طريقه كل أعرافنا وتقاليدنا القديمة فاختلت موازين الفكر والثقافة والسلوك وأصبح المال سيفا مسلطا على رقاب الجميع، وتحكم فى مصائرنا وأقدارنا هذا السلطان الجائر.. ولا يمكن أن يكون المال فى حد ذاته كارثة.. فهو من نعم الله على البشر.. ولكن الكارثة أن نسعى إليه ونحن لا نفرق بين الحلال والحرام، بحيث يضيع الحق فى مواكب الباطل، أو أن يتحول المال إلى صورة من صور القبح الاجتماعى فى السلوك أو الأخلاق أو التباهى.

وفى الظروف نفسها اقتحمت سماء حياتنا نماذج سلوكية وحياتية غريبة فى الطعام والملبس والفكر والثقافة، وأمام هذا الزائر المخيف الذى يسمى الإعلام المرئى.. وأمام الدش ومئات

القنوات الفضائية وهذه السماء الواسعة المفتوحة على مصراعيها وجدنا أنفسنا فى معركة غيرْ متكافئة.

إننا لم نحصن أجيالنا الجديدة بالمقومات الثقافية والفكرية والدينية والسلوكية التى تجعلها قادرة على استيعاب هذا التحول الخطير ومواجهة هذا الهجوم الضارى بحيث تكون لديها القدرة على أن تميز الغث من الثمين والصالح من الطالح.

وبدلا من أن نرشد شبابنا ونوعيه انقسمنا على أنفسنا بين مؤيد ومعارض.. بين من يريدون فتح الأبواب بلا حدود.. ومن يريدون إغلاق النوافذ، حتى ولو فقدنا القدرة على أن نرى شيئا.. ولم يطالب أحد فى ظل هذه المواجهة بإيجاد بناء ثقافى وفكرى ودينى وسياسى قادر على مواجهة تحديات العصر بكل ظروفه.

ووجدنا من يرفض تماما أن يفتح عينيه على هذا التحول الخطير فى مسيرة الكون.. ومن يلقى بنفسه بين أمواجها المتصارعة دون وعى أو إعداد أو حصانة.

وأمام هذا سقط جزء من شبابنا فى دوامة الماضى، رافضا العصر بكل رموزه، فكانت ظاهرة الهروب إلى الدين التى تحولت مع الفهم الخاطئ إلى ظاهرة إرهابية مدمرة مازلنا ندفع ثمنها حتى الآن.

وسقط جزء آخر فى التقليد الأعمى والسطحية والابتذال

ملبسا وسلوكا وفنا.. وأمام التسطيح الإعلامى والثقافى والتعليمى والدينى والسياسى اقتحمت بيوتنا نماذج غريبة من السلوك والفنون والتقاليد.. وشارك الإعلام بكل وسائله المقروءة والمسموعة والمرئية فى ترويج هذه النماذج ودفع بها إلى البيت المصرى سواء كان ذلك عن وعى أو جهل وإن كانت النتيجة واحدة.

ولم يكن غريبا أمام هذا أن تختفى الثقافة الجادة بكل عناصر الثراء والاصالة فيها، وأن يتوارى الفن الجاد والغناء الجميل والمسرح الراقى، وتجتاح حياتنا هجمة شرسة من الفنون الهابطة، والسلوك الهابط هو الابن الشرعى للفنون الهابطة.

ومن جانب آخر كانت العملية التعليمية تواجه ظروفا صعبة حيث تحولت إلى عملية تفريغ لأجيال بلا ذاكرة، كل هدفها أن تجد مكانا فى المدرسة أو الجامعة، وفقدت الجامعات المصرية بكل عراقتها أهم جوانب تميزها وهو البناء الثقافى والفكرى الجاد والمستنير.. وتحولت العملية التعليمية فى كل مراحلها إلى برامج للحفظ والتلقين من أجل الحصول على الدرجة العلمية دون إدراك لقيمة القدرات الفكرية والثقافية والإبداعية المتميزة.

وفى ظل هذا اجتاحت مصر موجة عارمة من تجارة المخدرات، وأصبح الشباب محاصرا من كل اتجاه.

من الفضاء تسربت أفواج الغزو الثقافى التى لم نستعد لها

على كل المستويات .. فكان التقليد الأعمى لكل ما هو غريب فى الفكر والسلوك. ومن الداخل خرجت جحافل الظلام تريد أن تعيد عقارب الزمن للوراء.. وفى الوقت نفسه كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية تشكل عوامل ضغط رهيب على شرائح كثيرة من شبابنا .. بينما ظروف أخرى تمثل أسباب انحراف واضحة لشرائح أخرى.. وكانت المخدرات طريقا للهروب فى بعض الأحيان، بينما كان رفض الواقع بكل جوانب القبح فيه طريقا آخر من طرق الهروب حتى ولو كان الهروب إلى الشيطان.

ومع غياب الأحزاب السياسية وتكاسلها وسلبيتها وتراجع دور المؤسسات الدينية فى تقويم شبابنا وغياب دور الأسرة والمدرسة، وطغيان المادة على سلوكيات الناس، أمام هذا كله وجدنا هذه الظواهر الغريبة تطل برأسها فى تحد صارخ لنا وهى تؤكد فشلنا الذريع فى مواجهة قضايا جيل كامل من الشباب، ندفع الآن ثمن إهمالنا له حكومة ومدرسة وبيتا.

* * *

أزمة إبداع .. أم أزمة مجتمع ؟

لابد أن نعترف بأن مصر تعانى الآن قصورا حادا فى مجالات الإبداع المختلفة .. هذا القصور الذى شمل مجالات كثيرة كانت مصر تتمتع فيها بخصوصية شديدة .. ومنها فنون الغناء والموسيقى والمسرح والسينما والإبداع الأدبى بكل ألوانه.. وقد برزت هذه الظاهرة بوضوح فى السنوات الأخيرة أمام رحيل عدد كبير جدا من المبدعين المصريين الكبار، وفى الأعوام العشرين الأخيرة فقدت مصر نخبة من أبرز مبدعيها فى هذا القرن والشىء المؤلم أن الكثيرين منهم كان أمامهم طريق طويل من الإبداع، ولكن يبدو أن رحلة العمر كانت أقصر من رحلة الإبداع.

والشىء الغريب أن لدينا الآن مواهب كثيرة ولكنها تفتقد ذلك البريق الذى اتسمت به مواهب مصر طوال هذا القرن .. فلو أننا قسمنا هذا القرن إلى ثلاث مراحل .. الأولى عند الثلاثينيات .. والثانية عند الستينيات والثالثة عند التسعينيات لاكتشفنا أن

أقل الثمار جودة هى الفترة الأخيرة وان بداية القرن حملت لنا مواهب اضخم بكثير من بعض ما جاء بعدها رغم كل مظاهر التقدم الحضارى والثقافى.

وعلى سبيل المثال لم يظهر عندنا حتى الآن مفكر إسلامى فى حجم واستنارة الإمام محمد عبده.. ولم يظهر صوت فى عبقرية أم كلثوم ولم يظهر روائى فى حجم نجيب محفوظ ولم يظهر موسيقار يتجاوز عبد الوهاب أو السنباطى، ولم يظهر نحات فى حجم مختار أو شاعر فى عبقرية شوقى.

وفى النصف الثانى من هذا القرن ظهرت مواهب كبيرة وبدأ مستوى الإبداع يتراجع مع فترة السبعينيات والثمانينيات حتى وصل إلى اسوأ حالاته فى التسعينيات ومن يتابع الغناء المصرى والسينما المصريةومسرح القطاع الخاص وقصيدة النثر يكتشف أن الابداع عندنا وصل إلى طريق مسدود مع نهاية القرن.

لقد تراجع حجم الثمار وتضاءلت قيمتها فى السنوات الأخيرة .. ومنذ سنوات اكتشفنا هذه الحقيقة وقلنا يومها ربما استراح الزمن قليلاً على حد قول موسيقارنا الراحل محمد عبد الوهاب .. ولكن الملاحظ أن الظاهرة تفاقمت .. وأن المشكلة صارت أزمة، وأن الأزمة بدأت تطل برأسها فى كل جوانب الإبداع تقريبا ابتداء بالغناء وانتهاء بالصحافة والمسرح وحتى فى السياسة تكاد الساحة تخلو من وجوه جديدة واعدة.

يصعب عليك أن ترصد قلما فى تميز وخصوصية مصطفى أمين ومحمد حسنين هيكل وأنيس منصور وأحمد بهاء الدين.

يصعب عليك أن ترصد فى مصر كلها ثلاثة كُتَّاب مسرح فى حجم الحكيم ويوسف إدريس وسعد الدين وهبه ونعمان عاشور.

لن تجد باحثا أو مفكرا فى قامة طه حسين والعقاد وزكى نجيب محمود .. لن تجد صوتا لا أقول فى مستوى أم كلثوم ولكن فى مستوى وموهبة ليلى مراد وأسمهان.

فهل انتهى زمن المواهب الكبيرة، وأصبح مقدرًا علينا أن نعيش زمن القامات القصيرة فى كل شىء .

وما حدث فى مجالات الإبداع الأدبى والفنى والفكرى حدث ايضا فى السياسة والصحافة والأحزاب السياسية .. فلم يخرج منها جميعا وجه سياسى مقنع طوال عشرين عاما .. حتى الحزب الوطنى ما زالت تحكمه حتى الآن هيئة التحرير والاتحاد القومى.

- السؤال الآن هل الأجيال الجديدة تفتقد التميز .. أم أن هناك من الأسباب ما حال دون ظهور كثير من المواهب بل أدى أحيانا إلى قلتها .

قد يرى البعض أن هذه الظاهرة لا تتجاوز حدود المتغيرات العادية التى يمكن أن يتعرض لها شعب من الشعوب حيث يبرز

بعض أبنائه فى فترة زمنية بينما يخبو الإبداع والتميز فى مرحلة زمنية أخرى .. والدليل على ذلك أن هناك بلادا عريقة فى مجالات الإبداع تعانى ما تعانيه مصر. فليس فى فرنسا الآن مالرو ولا سارتر ولا أراجون .. وليس فى إنجلترا ملتون أوكيتس أو اليوت أو بيرون وما يسرى على حركة الزمن والتاريخ والاشياء فى العالم يسرى علينا .

وقد لا نطالب بمواهب فى حجم طه حسين ونجيب محفوظ وأم كلثوم وعبد الوهاب والسنباطى فلا نريد من يغنى الأطلال كما غنتها عبقرية الغناء، ولكننا فى نفس الوقت نرفض أن نصل إلى هذا المستوى من الغناء الهابط كلاما وألحانا وأصواتا.

إن لكل جيل ظروفه ولكن يجب أن تبقى للمواهب الحقيقية قيمتها ووزنها وأيضا دورها.

معنى هذا أن الإبداع الحقيقى يواجه الآن أزمة .. وهذه الأزمة لها اسبابها .

أول هذه الاسباب أن مسيرة الأجيال فى مصر تعثرت بشكل غريب .. ومنذ قيام ثورة يوليو وحتى الآن تداخلت الأجيال فى بعضها .. وقفزت أجيال على مواقع السلطة والقرار ، بينما بقيت أجيال أخرى تنتظر فرصتها التى لا تجىء .. وقد حدث ذلك فى كل جوانب الحياة فى مصر تقريبا ابتداء بالسياسة وانتهاء بإتاحة

الفرصة للموهوبين والمبدعين فى جميع المجالات.. ولا شك أن هناك أجيالا أخذت مساحة زمنية فى تاريخ مصر كانت على حساب أجيال أخرى كان من حقها أن تتعلم وأن تشارك وأن تأخذ موقعها على خريطة الأحداث ولكن ذلك لم يحدث .. لقد حدث هذا فى السياسة والفنون والآداب وكل مجالات الحياة تقريبا.

نأتى إلى سبب آخر يقف وراء تراجع مستوى الإبداع فى مصر وهو الحرية.. إن الحرية هى أهم العناصر التى تشكل درجة ومستوى الإبداع فى أى مجتمع من المجتمعات، وفى ظل ثورة يوليو عاش الإبداع المصرى ظروفا صعبة ما بين الرمز والإفصاح وما بين السجون والمعتقلات .. وما بين تقسيمات اهل الثقة واهل الخبرة .. وما بين أعداء الثورة .. وأنصارها .. ورغم هذه الظروف القاسية استطاعت مواهب كثيرة إن تفلت من الحصار بينما سقطت مواهب أخرى فى شباك البطش والتسلط وأساليب القهر.

وعندما تفتحت أبواب الحرية قليلا مع ظهور الأحزاب السياسية فى السبعينيات كان من الصعب أن يتوافر المناخ المطلوب لإبداع حقيقى حيث لم تتجاوز التجربة الديمقراطية حدود الواجهة الإعلامية البراقة فقد بقى الحال على ما كان عليه وتكشف ذلك فى أحداث سبتمبر وحملة الاعتقالات الواسعة التى شملت معظم رموز مصر فى السياسة والفكر والإبداع.

ويخطئ من يتصور أن أزمنة التسلط تخلق إبداعا عظيما.

ومع غياب مناخ الحرية الحقيقية كانت معارك المثقفين بينهم وبين السلطة .. وبينهم وبين بعضهم البعض فكانت معارك اليسار واليمين .. وأهل الثقة وأهل الخبرة .. والمعارضين والمؤيدين .. والشيوعيين والاخوان المسلمين .. وانصار السلام واعداء السلام والتطبيعيين وغير التطبيعيين .. ومؤيدى كوبنهاجن .. ومعارضيه .. وفى ظل هذا الصراع الدامى يصبح الإبداع الحقيقى عبئا ثقيلا ولا يمكن أن يجد فيه المبدع الأصيل فرصة تقديم أفضل ما عنده.

واذا أضفنا إلى المعارك والصراعات بين جميع هذه الأطراف قضية المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية الحادة بين الحزب والسلام.. والانغلاق والانفتاح.. والاشتراكية والرأسمالية.. وروسيا وأمريكا .. وعدم الانحياز .. والانحياز .. كل هذا حدث فى فترات زمنية قصيرة للغاية وكان من الصعب تجنب مؤثراتها.

يضاف لذلك كله غياب القدوة أمام محاولات التشويه التى تعرضت لها كل رموز مصرفى الفكر والثقافة والسياسة أمام تصفية الحسابات وتزوير التاريخ وتشويه الحقائق.

هناك سبب آخر .. وهو أن المناخ السياسى فى مصر لم يشهد تغيرا واضحا ملموسا يشجع العمل السياسى حتى فى ظل

الأحـزاب .. فـقـد بقى الواقع السـيـاسى مـحـصـورا فى عـدد من الوجـوه الحـزبيـة القـديمة فلم تقـدم هذه الأحـزاب شيـئـا جـديدا للشارع السياسى فى مصر والعمل السياسى يمكن أن يمثل تجربة ثرية للمبدعين ولكن ذلك لم يتحقق .

نـأتى إلى سـبـب آخـر وراء أزمـة الابداع فى مـصـر وهو الانقـلابات الحـادة التى شـهـدها الواقع الاجـتـمـاعى لقـد ظهـرت طبقـات جديدة ولا أقـول طبقة واحدة لقد جاءت ثورة يوليو بطبقة جـديدة مع قـيـامـهـا ممن نـسـمـيـهـم أنصـار الثـورة .. ثم جـاءت السبعينيات بطبقة أخـرى فى ظل سياسة الانفتاح ثم جاءت طبقة ثالثـة من رجـال الأعمـال فى ظل الخصـخصـة .. والغـريب أن هذه الطبـقـات جـاءت بعـيـدة عن النسـيج الثـقـافى الرفـيع الذى كـان قـد تشـكل فى مـصـر فى نهـاية القـرن الماضى، وبداية القـرن الحـالى وتمثل فـى هـذا التـداخل الثـرى بين الحضـارة الغـربيـة بكل جـوانب تميـزهـا فـى الفكر والفنون والجذور المصرية والعـربيـة والإسـلامية بكل جوانب الاصالة والتميز فيها .

فلم يكن غـريبـا أن تشـهـد مـصـر فى هذه المرحلة مـجـالات إبداع جديدة كـان منها الرواية .. والمسرح وفنون الأوبرا والموسيقى والغناء.. والمسـرح الشـعـرى والنقـد الأدبى.. وبدلا من أن تضـيف الطبقـات الاجتماعية الجديدة إلى رصيد المجتمع المصرى حضاريا

وثقافيا فإنها أساءت لهذا الرصيد .. واستطاعت هذه الطبقات بما حصلت عليه من أموال فى عمليات المصادرة والتأميم ثم الانفتاح وتوابعه .. ثم الخصخصة أن تطيح بكل ما بقى لدينا من تراث حضارى وثقافى .. وفى مثل هذا المناخ المتغير على غير أسس سليمة يصعب ظهور المواهب الكبيرة .

أكثر من هذا أن الطبقات الاجتماعية الجديدة مارست نوعا من الضغط السلوكى على بقية المجتمع بحيث تحولت إلى نموذج يسعى الجميع للوصول إليه حتى ولو كان نموذجا مختلا ورديئًا .. ومن هنا أيضا اختلت مقاييس الأشياء فلم تعد قيمة الإنسان فيما يحمله عقله.. ولكنها أصبحت فيما يملك من أرصدة سواء كان ذلك بجهد أو بغير جهد .. حلالاً أم حرامًا.

وسيطرت مقاييس المادة على الشارع المصرى ابتداء بالعادات الاستهلاكية الصارخة وانتهاء بالفنون .. وفى هذه الظروف ظهر الفن التجارى .. فكان المسرح التجارى فى مسرح القطاع الخاص .. والغناء التجارى فى الكاسيتات .. والسينما التجارية فى أفلام المقاولات والمسلسلات التجارية فى اعمال التليفزيون وظهر فى الساحة أيضا كُتّاب المقاولات .. وشعراء الأوبريتات.. وأمام هذا كله تراجع الإبداع الأصيل وغابت المواهب الحقيقية . وتشوهت صورة القيم الأساسية التى تحكم المجتمع كله بما فيه الإبداع ..

فلم يعد الشاب يحلم بأن يكون مبدعًا كبيرًا ولكنه أصبح يحلم بأن يكون تاجرًا أو مقاولاً أو سمسارًا.

وبجانب اختلال قيم السلوك اختلت ايضا مقاييس القيم الفنية وأصبح التقييم المادى أساس كل شىء ابتداء بالناس وانتهاء بالفنون.

وأمام الواقع الاقتصادى الصعب ضاعت مواهب كثيرة واستسلمت مواهب أخرى أو انسحبت من الساحة حيث لا تملك مؤهلات العمل التجارى.

وخسرت مصر فى هذا كله مواهب كثيرة واعدة كان من الممكن لو أتيحت لها الفرصة ووجدت مناخا صحيا أن تملأ الآن هذا الفراغ الموحش الذى تعانى منه حياتنا الإبداعية.

كيف نعيد للأرض العريقة خصوبتها .. ونعيد للإبداع أصالته .. ونعيد للواقع الثقافى بريقه .. هذا حديث آخر.

* * *

الإبداع المصرى .. الأزمة والحل

لا أتصور القاهرة بدون مبدعيها حتى لو ارتفعت فى سمائها آلاف المبانى والعمارات .

ولا أتصور ليالى القاهرة بدون مسارحها ..وأغانيها وقصائد شعرائها .. وبريق كُتَّابها وعطاء مثقفيها .

إن هذا الرصيد العريق هو الذى أعطى لقاهرة المعز جلالها .. واعطى مبدعيها مكانتهم .. واعطى لمصر دورها الرائد فى كل زمان.

وإذا كان الزمان قد استراح قليلا على ضفاف النيل، وفقدت الأرض الطيبة الكثير من خصوبتها .. وتضاءلت أحيانا أحجام الثمار فى الحديقة العريقة فيجب ألا نستسلم لأقدارنا، وأن نحاول أن نعيد للإبداع المصرى تألقه القديم .. ومكانته الرفيعة.

نقطة البداية عندى هى توفير مناخ الحرية .. ولا شك أن

مـصـر خطت فى هذا الطريق خطوات واسـعـة لا ينكرها احـد .
ولكن ظلال الماضى القريب ما زالت تترك فى أعماقنا الكثير من
مشاعر الوحشة ، والخوف وهى أمراض عانينا منها زمانا طويلا
ولا يمكن أن تبرأ بين يوم وليلة.

والشىء الغريب أن مصر الدولة فتحت ابوابا كثيرة أمام
أنشطة كثيرة فى المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة .. إن
الدولة تشجع الآن الاستثمار بكل الوانه، وتفتح مجالات العمل
وفرص الإنتاج أمام رجال الأعمال دون حجر أو قيود أو معوقات ..
إنها تعفيهم من الضرائب والجمارك .. وتقدم لهم التسهيلات
والقروض .. ما الذى يمنع الدولة أن تفتح أبواب الإبداع دون قيود
أو وصاية .. هل نفتح الأبواب للتجارة ولا نفتح الابواب للإبداع
هل نعطى الضمانات للمستثمر ولا نعطى الحماية للمبدع؟!..
مازال مقص الرقيب يعبث هنا ويقطع من هناك .. وما زالت
قرارات مصادرة الكتب تطيح فى أحيان كثيرة بكل ضمانات
الكاتب وحقوق المبدع .. وانا هنا اتحدث عن الإبداع الحقيقى ولا
أتحدث عن الشطط والمهاترات من الباحثين عن الشهرة.. ما زالت
هناك تقسيمات للمبدعين حسب درجة ولائهم وعلاقتهم بالسلطة،
والولاء ينبغى أن يكون أولا وأخيرا للوطن والإبداع الجميل.

واذا كنا نريد اقتصادا حرا فالأولى بنا أن نقدم فكرًا حرًا.

فى السنوات الأخيرة شهدت مصر أكبر حركة إنشاءات إعلامية وثقافية فى وقت واحد .. وللإنصاف فإن الدولة لم تبخل بالمال حيث تم إنشاء القنوات الفضائية والتليفزيونية والمكتبات والمسارح والمتاحف .. وتم ذلك على احدث ما وصل إليه التقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم فى وسائل الاتصال والنشاط الثقافى .. وقد اصبح لزاما علينا الآن أن تقدم هذه المنشآت الإعلامية والثقافية إعلاما جادا وثقافة رفيعة .. وأن تكون الارض الطيبة التى تخرج منها المواهب الجديدة الواعدة.

من هنا تصبح قضية الحرية من أهم الجوانب لتوفير المناخ المناسب للإبداع والمبدعين.

لماذا أشاهد مثلا حوارات طويلة جدًا تحكى رحلة كبار كُتَّابنا ومفكرينا وفنانينا على القنوات الفضائية العربية ولا أرى منهم أحدًا على شاشات التليفزيون المصرى.

من أولى بهؤلاء جميعا وهم يحكون تاريخ مصر واحداثها وأسرارها .. أليس التليفزيون المصرى أحق بهم من أية شاشة أخرى.. وهل توجد فى أى عاصمة عربية مساحة من الحرية تفوق ما تتمتع به مصر الآن حتى نرى كتابنا ومبدعينا على الشاشات الأخرى ولا يراهم الشعب المصرى.

لقد أصبح التليفزيون الآن ترسانة لا يقترب منها إلا المؤلفون الذين لهم حق الاقتراب والتصوير.

كُتَّاب المسلسلات الملاكى وهم خمسة أفراد لا يتغيرون.

كُتَّاب الاوبريتات الملاكى وهم اثنان وربما واحد.

الملحنون الملاكى.. وكُتَّاب الفوازير الملاكى.. وكُتَّاب المناسبات الوطنية على كل لون..

لماذا لا يفتح التليفزيون أبوابه لشباب المبدعين ويخرج بنا من متاهات التكرار والسطحية.

لقد أنجز السيد صفوت الشريف وزير الإعلام إنجازًا كبيرًا حينما وضع التليفزيون على أبواب القرن القادم بكل إمكانياته الضخمة، وأصبح من الضرورى جدا أن نراجع مستوى ما يقدم للناس .. ان مساحات الإرسال كبيرة وتحتاج إلى إنتاج ضخم قادر على المنافسة، ولا ينبغى أن يصبح حجم الإنتاج عبئا على مستوى الجودة .. وانا أطالب السيد صفوت الشريف بأن يلتفت لمستوى الانتاج وجودته بعد أن حقق طفرة واسعة فى مستوى الإرسال والتكنولوجيا والانشاءات الضخمة.

وعلى المستوى الثقافى أنشأت الدولة عشرات المنشآت والمشروعات الثقافية .. والمبانى وحدها لا تقدم الثقافة .. فلا قيمة لمسرح جديد بدون نص مسرحى .. ولا قيمة لمتحف بدون معروضات .. ولا قيمة لمعرض بدون لوحات ولا قيمة لمهرجان بدون فنون راقية .. من هنا تأتى أهمية أن تصبح هذه المنشآت

بيوتا للمبدعين الحقيقيين وليست مرتعا للكسالى والأدعياء وأنصاف الموهوبين .

لقد عادت الشللية تطل بوجهها القبيح فى كثير من مجالات العمل الثقافى .. وهى داء مصرى قديم جاء مع ثورة يوليو حينما قسمت المبدعين والمثقفين إلى أهل ثقة وأهل خبرة .. وجعلت مبدأ الولاء أهم من قيمة الموهبة .. وأنا أعرف أن الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة لا ينتمى لشلة ثقافية أو غير ثقافية وأصبح من واجبه الآن ان يتصدى لهذا الخطر الذى يهدد الابداع فى مصر .. ندوات تستبعد ناسا لأسباب غير معروفة .. وتقرب ناسا لأسباب مريبة.. مؤتمرات تتكرر فيها نفس الوجوه على امتداد العام وهناك أشخاص جاهزون لكل مناسبة من يتحدث فى الفن والسياسة والفلسفة والعمارة.. ولا يعقل أن تنحصر الثقافة المصرية كلها فى عشرة أسماء مكررة، بينما لا نجد فى هذه القائمة مجموعة كبيرة من المبدعين الكبار البعيدين عن الأضواء والاهواء حتى حواجز الدولة أفسدتها أمراض الشللية القبيحة .. وعربدت فيها الوصايات والمناصب والأغراض.

إن مسئولية وزارة الثقافة الآن وعلى رأسها الفنان فاروق حسنى أن تفتح أبواب منشآتها الجديدة لكل مبدعى مصر حتى ولو كانوا من الخارجين على الخط السياسى للدولة، لأن الإبداع

شىء والسياسة شىء آخر، والمبدع الأصيل المعارض عن قناعة وفكر أفضل عندى ألف مرة من المبدع الانتهازى الذى يرقص على كل الحبال حتى يقدم كل ألوان الولاء لأنه لا يستطيع أن يقدم إبداعا حقيقيا .. ومسئولية وزارة الثقافة أن تكون بيتا وحصنا وامنا لكل مبدع خلاق.

يجب أن نحترم فكر ومواقف المبدعين حتى لو اختلفوا معنا لأن الأصل فى الإبداع هو الاختلاف والتميز وأسوأ أنواع الإبداع حينما يسيطر عليه منطق القطيع والشللية.

نأتى إلى جانب آخر فى قضية الإبداع فى مصر وهو العملية التعليمية. لقد أجهض التعليم المصرى كل جوانب الإبداع فى الشخصية المصرية .. ان مناهج الحفظ والصم .. والدرجات والامتحانات ومكاتب التنسيق والتوزيع العشوائى .. والدروس الخصوصية وغياب الحديقة والمكتبة وحصة الرسم والموسيقى وفرق التمثيل .. كل هذه الأشياء أجهضت آلاف المواهب الوليدة وأصبح هم التلميذ أن يحفظ الدرس ويلقيه على الورق فى مهمة انتحارية لا يدرى عواقبها.

ولهذا ينبغى أن تهتم وزارة التربية والتعليم بالجوانب الإبداعية فى تكوين الطفل المصرى، وأن تترك مساحة واسعة لكى تنمو من خلالها مواهب أبنائها بعيداً عن النصوص الجامدة والمناهج العقيمة .. إن قصائد الشعر التى يدرسها أبناؤنا فى مناهج التعليم بكل مراحله كفيلة بان تقتل كل مواهب الشعراء

الصغار .. وأرجو من وزير التعليم د. حسين كامل بهاء الدين أن يقرأ مرة مقررات الشعر فى المدارس.

أكاد أشعر بأن هناك مؤامرة على وجدان التلميذ المصرى فى حصة النصوص والقراءة غير الرشيدة والتاريخ المزيف والبحث عن مكان فى كليات القمة .. حيث لا قيمة لشىء.

من الضرورى جدا أن تعيد المدرسة مسابقاتها الثقافية فى الفنون والآداب .. وأن تكون فى الجامعات جوائز للمبدعين الشباب على مستوى كل كلية وعلى مستوى كل جامعة.

إننى أقترح على د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى إنشاء جائزة محترمة باسم جامعة القاهرة عن أفضل رواية وافضل ديوان شعر وأفضل مسرحية .. بحيث تتحول جامعاتنا كما كانت يوما إلى مراكز إشعاع إبداعى حقيقى .. ويمكن أن يتم ذلك على مستوى الجامعات الإقليمية فى كل محافظة، وبحيث يتحول اكتشاف شاعر واعد أو موسيقى مميز أو روائى إلى حدث ثقافى نحتفى به وتقدمه برامج التليفزيون والإذاعة بدلا من سيل الأغانى الهابطة.

وبدلا من أن يجلس أعضاء لجان المجلس الأعلى للثقافة جلساتهم التقليدية التى مضى عليها الآن ربع قرن من الزمان يجب أن يقدموا لنا تصورا عن كيفية تشجيع المواهب المبدعة فى مصر

من خلال المسابقات والندوات واللقاءات .. يجب أن تكون فى لجنة المسرح جائزة لأفضل كاتب مسرحي شاب.. وفى لجنة الموسيقى مسابقة عن أفضل موسيقى واعد .. من خلال هذا المناخ يمكن أن تظهر أسماء جديدة، المهم أن تصدق النوايا وتخلص النفوس بعيدا عن التقسيمات الأيديولوجية وخنادق السياسة والشللية التى افسدت ثقافة مصر وشردت مبدعيها.

وفى جانب آخر أتساءل لماذا لا يشارك رجال الأعمال فى تشجيع الإبداع فى مصر سواء بالجوائز أو بالمنشآت الثقافية ورعاية الموهوبين في أقاليم مصر النائية .. إن بعض رجال الأعمال يرعى لاعبى الكرة ويدفعون للنوادى ملايين الجنيهات فى شكل تبرعات لماذا لا يحدث ذلك فى مجالات الإبداع .. لماذا لا يحاول رجال الأعمال إنشاء قصور للثقافة فى الاقاليم أو تجديدها أو إضافة أنشطة ثقافية إليها .

يبقى على التليفزيون أن يفتح أبوابه لشباب المبدعين وعلى سبيل المثال وأرجو ألا يغضب منى أحد ..

إذا أراد التليفزيون تقديم أوبريت عن حرب اكتوبر مثلا ، لماذا لا يعلن عن مسابقة لذلك فربما ظهر اسم جديد قدم لنا شيئا جديدا بدلا من عشرات الأفكار والأسماء المكررة .. حتى الفوازير بدلا من إسنادها كل عام لمؤلف واحد لماذا لا يحاول التليفزيون اكتشاف أسماء جديدة ويعطيها فرصة الظهور والإبداع.

إن التليفزيون قادر من خلال هذه المسابقات على أن يكشف لنا عن عشرات المواهب الجديدة المدفونة فى أعماق ريف مصر ولا نعرف عنها شيئا . إن التركيز الإعلامى والثقافى على الأسماء الموجودة شىء مهم، ولكن الأهم أن نبحث عن أسماء جديدة وتسلط عليها الاضواء حتى تصبح نجوما فى يوم من الأيام والتليفزيون بصفة خاصة قادر على تحقيق هذه المعادلة بحكم الانتشار والإمكانيات الضخمة.

وبدلا من أن تخصص الصحافة عشرات الصفحات عن الجرائم وكرة القدم لن يعيبها أن تخصص صفحات للإبداع لأن قصة جديدة لكاتب شاب افضل ألف مرة من حكاية المرأة التى أكلت ذراع زوجها أو قطعته بالساطور.

وهنا أيضا يدخل دور الصحف الحزبية فقد كانت الأحزاب يوما تحتفى بميلاد المبدعين مثل احتفائها بالساسة .. لأن المبدع هو الذى يقود مسيرة التطور الحقيقى فى أى مجتمع وكم من المبدعين الكبار الذين نشأوا فى رعاية الأحزاب قبل الثورة.

نأتى بعد ذلك إلى نقطة أخيرة وهى المجلات الثقافية التى وضعت أشكالا وأنماطا وقوالب إبداعية لا تقبل الخارجين عليها . والمفروض فى المجلة الثقافية أن تستوعب ألوان الإبداع المختلفة وألا تفرض شكلاً بعينه خاصة أنها مجلات تمولها الدولة.

إن بعض مجلاتنا الثقافية تريد إبداعا «مبرمجا» .. وفي تقديرى أن مهمة المجلة الثقافية أن ترعى كل إبداع حقيقى ومميز حتى لو كان على خلاف معها لأن أجمل ما فى الإبداع هو الاختلاف والتنوع وهو أول خطوة على طريق الخصوصية والتميز.. ولكن بعض المسئولين عن هذه المجلات يريدون إبداعا على طريقتهم وهذا أول الأخطاء.

وهنا أقترح على الفنان فاروق حسنى وزير الثقافة أن يدمج كل هذه المجلات فى مجلة ثقافية واحدة «محترمة» تليق باسم مصر كعاصمة للثقافة العربية، ويسند إدارتها إلى احد نقادنا أو كُتَّابنا الكبار المشهود لهم بالنزاهة والذوق الرفيع.

إننا نريد مصر لكل مبدعيها مهما اختلفت أنواع الثمار وتعددت ألوانه.. نريد مواهب تفكر على طريقتها وتبدع بأسلوبها ولا تحاول أن تكون صدى لأصوات الآخرين مهما كانت قيمتهم وتاريخهم لأن التميز أهم جوانب الإبداع الحقيقى إن فى مصر آلاف المواهب الواعدة .. ومهمتنا أن نزيل أكوام التراب عن الذهب المكدس فى أعماق ترابها النبيل، ولا شك أن ذلك يحتاج للكثير من الجهد .. والصدق .. والإمانة لأن الإبداع أكبر وأغلى من كل كنوز الدنيا .. المطلوب الآن مناخ ثقافى وإعلامى وتعليمى صحى ومتجانس يرعى كل المواهب، ويجدد شباب الإبداع المصرى فى كل المجالات.

فى احتفالاتها بعيدها التسعين:

جامعة القاهرة .. منارة العقل العربى

بعض الأماكن يعطى للحياة مهابة وجلالا .. والبعض الآخر لا يعطى غير الوحشة والانكسار.. وما يحدث فى الأماكن يحدث أيضا فى دنيا البشر هناك وجوه تمنحك الأمن والثقة واليقين.. وهناك وجوه أخرى تفقد معها إيمانك بكل شىء جميل.. ولا يمكن أن يتساوى مكان يشع بالنور والمعرفة مع مكان آخر تسكنه خفافيش الجهل وتطارده أشباح .. الكآبة.

ولا يمكن أن يتساوى ضمير حى لا يعرف غير الحق طريقا مع ضمير آخر يشبه محطات السكك الحديدية حيث يوجد فيه ألف سرداب وباب.. ومازالت فى حياتنا بعض الأماكن التى نستعيد معها وبها زمن الشموخ، وبقيت أيضا بعض الوجوه التى تضىء أيامنا ببريقها الصادق حتى وإن كانت هذه الوجوه لا تتجاوز فى عددها أصابع اليدين إنها الرموز التى بقيت فى ضمير مصر ووجدانها ومازالت تدافع عن كل ما هو أصيل فوق ترابها.

ومن الأماكن التى تحملنى إليها قدماى كلما طاردتنى أشباح القبح.. جامعة القاهرة.. أشعر فى رحابها بروائح الزمن الشامخ.. وتطل من خلف جدرانها العتيقة تلك الوجوه النقية والرموز العظيمة التى أعطت لمصر القيمة والمكانة.

ولا يمكن أن أعبر أمام جامعة القاهرة كما أعبر فى أى مكان.. إن الأقدام تتباطأ.. والقلب يخفق.. والعقل يطوف فوق قبابها العتيقة وهو يتذكر أول ومضات بريق تسللت إليه بين ربوعها الخضراء.. حينما تحتوينا رحاب جامعة القاهرة نعيش زمانا غير الزمان ونرى مكانا ارتبط فى وجداننا بصور لا يمكن أن تغيب وسط زحام أيامنا المتثاقلة.

وفى هذه الأيام تحتفل جامعة القاهرة بمرور تسعين عاما على إنشائها فى بداية هذا القرن.

أعود و أتذكر نقطة البداية التى أطلت بها الأميرة فاطمة ابنة الخديو إسماعيل حينما تبرعت بمجوهراتها التى تقدر الآن بالملايين.. وأضافت إليها هذه المساحة الشاسعة من الأراضى التى تقام عليها الآن كليات جامعة القاهرة، وأكملت الأميرة فاطمة رحلة والدها الخديو إسماعيل فى بناء مصر الحديثة ابتداء بالأوبرا وانتهاء بحديقة الحيوان.. عرضت الأميرة جواهرها فى مَزاد داخل مصر.. ولم يستطع أحد شراءها لارتفاع ثمنها، وأقيم

مـزاد آخـر خـارج مـصـر.. وتبـرع الأثرياء والعلمـاء والأمـراء .. وشهدت مصر أكبر عرس ثقافى يوم افتتاح جامعتها العريقة فى عام ١٩٠٨.

ووقف الأمير أحمد فؤاد بجوار الأميرة فاطمة يقدمان لمصر أعظم شعلة أضاءت عقول أبنائها طوال هذا القرن.

وبدأت مواكب الدارسين من أبناء هذا الشعب تشق طريقها إلى رحاب الجامعة العريقة.. وبدأ رواد النهضة الثقافية العظيمة يشيدون هذا الصرح الفكرى الكبير.

احتفلت جامعة القاهرة بواحد من أكبر رموزها وهو الراحل العظيم د. طه حسين.. ثم احتفلت بقطب آخر هو نجيب محفوظ عميد، الرواية العربية أطال الله عمره.

وشهدت مصر طوال هذه السنوات باقات متفردة من عطاء العقول المستنيرة التى قدمتها جامعة القاهرة للثقافة المصرية.

ولم يكن دور الجامعة مقصورا على التعليم والتحصيل والدراسة، ولكنها تحولت إلى مركز إشعاع ثقافى ملأ مصر كلها.. بل إنه ملأ العالم العربى كله.

من رحاب جامعة القاهرة انطلقت صيحات التنوير من خلال أبنائها الكبار ابتداء بطه حسين وانتهاء بمندور، واستطاعت الجامعة أن تكون حصنا من أهم حصون ثقافتنا تجديدا وإبداعا ونقدا وحوارا.

وبعد ذلك بدأت مواكب المبدعين الكبار تتدفق كالأنهار من كليات جامعة القاهرة فى الرواية والقصة والشعر والمسرح والصحافة.. وبجانب هذا أيضا كانت مواكب الساسة الذين تعلموا فى رحابها معنى الانتماء للوطن أرضا وتراثا وتاريخا.

ولا أبالغ إذا قلت إن جامعة القاهرة تحملت الجزء الأكبر فى نهضة مصر الثقافية مع بداية هذا القرن ومنذ بدأ لطفى السيد مسيرته الثقافية منطلقا من هذه الجامعة مع كوكبة من أعظم ما أنجب هذا الوطن.

وعلى المستوى العربى لا يوجد مثقف عربى كبير إلا وعبر من بوابات جامعة القاهرة طالبا وباحثا واستاذا.. بل إن كبار المثقفين العرب يتفاخرون دائما بأنهم من أبناء هذه الجامعة العريقة.. إن لجامعة القاهرة فى كل بيت عربى فرعا مثمرا يمتد عرب نهر النيل الخالد ويشق آلاف الأميال من الصحارى والوديان ويمد ظلاله وثماره فى كل عقل عربى.

وأعود وأذكر أيام جامعة القاهرة.. يوم أن جئنا إليها وفى أعماقنا تغرد أسراب طويلة من الأحلام.. وتضىء عشرات النجوم فى عقولنا.. وكان الزمان كبيرا وكنا نحاول أن نجد لنا شبراً فيه.. وعلى حدائق الجامعة العتيقة رأينا الأحلام طيورا جامحة ثم رأيناها ظلالا مستكينة بعد أن فقدت روحها ودمرتها أيام الوحشة والانكسار.

تطوف أمامى الآن عشرات الوجوه التى أخذت بأيدينا وعلمتنا كيف نقرأ وكيف نفكر وكيف تكون لغة الحوار؟

أتذكر د. محمد مندور وهو يراجع قصائدنا ويوجهنا ويغرس فينا الصبر والقدرة على الاحتمال.

أتذكر د. شوقى ضيف أطال الله عمره وهو يطوف بنا فى حدائق التراث ويعلمنا كيف نقطف منها أجمل الثمار.

وأتذكر د. رشاد رشدى والخشاب وغربال ومحمد أنيس وزكريا إبراهيم وسهير القلماوى وكيف كنا نطوف حولهم بين مدرجات كلية الآداب حيث الثقافة والقدوة والضمير.

أتذكر د. عبد اللطيف حمزة وخليل صابات ومختار التهامى وابراهيم إمام وسامى عزيز ويحيى الجمل ومفيد شهاب وأشعر أن لكل واحد منهم فى عنقى دينا.

أتذكر معاركنا ونحن طلبة فى قسم الصحافة بكلية الآداب والأساتذة يفتحون لنا أبواب الحوار إلى أبعد نقطة فيه.

أتذكر يوم استقبلنا جمال عبد الناصر فى عام٦٤ فى رحاب قاعة المحاضرات الكبرى فى مؤتمر عدم الانحياز وعيوننا تملؤها دموع الفرح .

وأتذكر يوم حاصرتنا قوات الأمن المركزى فى نفس القاعة ثلاثة أيام كاملة فى مظاهرات ١٩٦٨ ونحن بلا طعام.

تاريخ طويل جمع بيننا وبين جامعة القاهرة.. شهدت أكبر أحلامنا وشهدت أيضا أقسى انكساراتنا.

ورغم هذا كله فقد بقيت جامعة القاهرة فى أعماق جيلى أثرى محطات عمرنا وأعمقها أثرا.. كانت أحلامنا فى ربوع جامعتنا العريقة هى أغلى الأحلام.. بعضها خذلنا.. وبعضها أنصفنا.. والبعض الآخر تسرب من بين أيدينا مع سنوات العمر ومتاعب الرحلة.

وبقى بيننا ذلك الرباط الحميم الذى يمنحنا دائما احساسا بالزهو والفخر والعرفان، إننا أبناء جامعة القاهرة حملتنا فى سمائها أسرابا من النوارس وعلمتنا الغناء والعشق والحوار فلم نسبح يوما فى مياه ملوثة، واخترنا أن نغنى على طريقتنا حتى ولو كنا خارج السرب.

وسوف نظل على عهدنا بجامعتنا العريقة، حيث علمتنا أن أجمل ما فى الحياة الترفع.. وأن أعظم ما فى الكون المعرفة.. وأن أغلى ما تملك أمة من الأمم هو الإنسان.

تحية لجامعتنا الحبيبة فى عيدها التسعين وهو عين للعرب جميعا وليس عيدا لمصر وحدها.

* * *

مواجهة التلوث الفكرى .. مسئولية من؟

تحاول حكومة د. الجنزورى فى الفترة الأخيرة أن تعيد الانضباط للشارع المصرى ابتداء بصدور قانون البلطجة.. وانتهاء بقانون آخر لحماية البيئة.. ثم قرار بمنع هدم القصور والفيلات.. وهذه التشريعات والقرارات كافية لعودة الانضباط لسلوكيات الناس، ولكن ذلك كله لن يفيد إلا بمساندة شعبية تتسم بالجدية والرغبة فى تحقيق هذا الانضباط.

تستطيع الحكومة أن تصدر عشرات القوانين، ولكن هناك جهات أخرى قادرة على وقف تنفيذها داخل الحكومة نفسها.. ومن هنا تأتى ضرورة إلتزام الأجهزة التنفيذية للدولة باحترام هذه القوانين.. فما أكثر القوانين والقرارات التى صدرت وبقيت حبرا على ورق، والدليل على ذلك أن هناك أكثر من قرار لوقف هدم القصور والفيلات ولم تنفذ جميعها.. وهناك قرارات أخرى تمنع تلوث نهر النيل سواء من المصانع الحكومية أو من السلوكيات

الخاطئة.. ولم ينفذها أحد .. ولا يقتصر الأمر على تلوث الهواء أو الماء أو سلوكيات البشر.. ولكنه اقترب كثيرا من عقل الإنسان المصرى وهو أخطر أنواع التلوث.

إن الهواء الملوث الذى يتسرب إلى صدور أطفالنا.. والماء الملوث الذى نشربه من النيل العريق.. والفكر الملوث الذى يطاردنا صباح مساء.. كل هذه الظواهر لن تحكمها القوانين وحدها ولكنها تحتاج إلى حسم فى تنفيذها.

وهناك نماذج خطيرة للتلوث تحتاج لهذه المواجهة:

■ لابد أن تكون لدينا الشجاعة لأن ندين كل مظاهر التلوث التى تعانى منها صاحبة الجلالة.. وإذا كان واجب الصحافة أن تواجه مظاهر القصور فى المجتمع وتحاول علاجها فالأولى بها الآن أن تواجه حالات القصور التى يعانى منها الوسط الصحفى.

إن الكثير مما نتشره بعض الصحف الآن لا يتناسب اطلاقا مع تاريخ ودور الصحافة المصرية العريقة بكل رموزها الراقية ودورها الخلاق.. ولقد تسربت لبلاط صاحبة الجلالة فى السنوات الأخيرة نماذج غريبة من البشر وهذه ظاهرة يجب أن نواجهها بحسم.

ولا ينبغى أبدًا أن تطالب الصحافة الدولة بحل مشاكلها ولكن ذلك يجب أن يكون داخل البيت الصحفى أولا ممثلا فى

نقابته.. وأعتقد أن الصديق الأستاذ مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين ومجلس النقابة قادر على مواجهة كل جوانب التلوث التى نراها على صفحات مطبوعات غريبة وشاذة.

وإذا كنا ضد قمع أى كاتب أو قصف أى قلم أو مصادرة أية صحيفة فنحن وبنفس الدرجة ضد امتهان قيم المجتمع مهما كانت الدعاوى والأسباب حتى لو اتخذت الحرية ستارًا باطلا لهذه الممارسات غير المسئولة فالحرية مسئولية قبل أن تكون شعارًا.

وحينما يقف رجل أعمال ويدين بعض الأسماء فى بلاط صاحبة الجلالة فهذه أشياء تحتاج إلى حسم من مجلس النقابة حتى لا تسىء قلة منحرفة إلى أقلام شريفة دفعت عمرها ثمنا للدفاع عن قضايا وهموم وأحلام هذا الوطن.. وقد أصبح من الضرورى الآن أن يواجه مجلس النقابة هذه التجاوزات ابتداء بالتداخل الشديد بين الصحافة والإعلان وانتهاء بهذه المطبوعات الغريبة التى تحاصر العقل المصرى فى هذه المرحلة الصعبة.

ولابد أن نعترف أن الثعابين التى انطلقت بضراوة قد تربى الكثير منها فى أحضان عناصر من السلطة وتحت حمايتها وهذه كارثة الولاء الأعمى والاختيارات الخاطئة.

■ هناك صور أخرى من صور التلوث الفنى والإعلامى والثقافى.. فى الوقت الذى تحارب فيه أجهزة الأمن كارثة

المخدرات يظهر على شاشات التليفزيون مسلسل طوال شهر رمضان نصف مشاهده «غرزة» لا تنتهى.. كانت المشاهد تبدأ كل يوم بالمخدرات وتنتهى بالمخدرات، وفى الوقت الذى تحارب فيه الأسرة المصرية هذا الخطر المخيف فإن التليفزيون المصرى يتسرب إلى عيون أبنائنا وينقل لهم كل ليلة «غرزة» جديدة سواء جاءت فى مسلسل أو فيلم هابط.. وما أكثر الأفلام والمسلسلات والأغانى التى لوثت عقول ووجدان الشعب المصرى ابتداء بالكلام الجارح وانتهاء بالسلوكيات المنحرفة.

لقد سمحنا فى أحيان كثيرة لبعض الأقلام أن تتهجم على كل مقدساتنا تاريخا ودينا وثقافة، وها هى تنطلق الآن من جحورها لتعصف بكل شىء تحت ستار الحرية.

وللأسف الشديد إن هناك أجهزة مهمتها الأساسية مراجعة كل هذه التجاوزات ومحاولة تقويمها وهى ليست أجهزة أمنية ولكنها أجهزة فنية مسئولة.

إن مهمة اتحاد الإذاعة والتليفزيون تخطيط السياسة الإعلامية للدولة.. وهذا لا يحدث .. ومهمة المجلس الأعلى للثقافة وضع استراتيجية ثقافية للدولة.. وهذا لا يحدث.. ومهمة المجلس الأعلى للصحافة أن يصون قدسية صاحبة الجلالة وهذا لا يحدث.. فما هى أهمية هذه المجالس وما هو دورها.. فى كل

وزارة فى مصر يوجد «مجلس أعلى» يضم أكبر الخبرات والتخصصات كل فى مجاله.. ولكنها مجالس شكلية يضعها السادة الوزراء لاستكمال الديكور ثم ينفرد كل وزير بوضع السياسة التى يريدها، وإذا كان من حق الوزير أن يضع سياسته.. فإن مسئولية هذه المجالس أن تراجع السياسات وأن تشارك فى وضعها.

من الذى يحاسب المسئول إذا كانت سياسته تقوم على حسابات وتقديرات وبرامج خاطئة؟

من الذى يحاسب وزير التعليم عن المناهج الخاطئة.. ويحاسب وزير الإعلام عن المسلسلات الهابطة، ويحاسب وزير الثقافة عن احتفاله بغزو نابليون لمصر؟ هذه جميعها سياسات خاطئة وغير سليمة.. فمن يحاسب عليها؟

فى تقديرى إن هذا هو دور المجالس العليا التى تكلف الدولة مئات الملايين من الجنيهات فى شكل مرتبات ومكافآت وأجهزة إدارية لا تعمل.. من هنا تأتى ضرورة إعادة النظر فى نظام المجالس العليا التى تتبع الوزارات، وإذا كانت عاجزة لسبب أو آخر عن أداء مهمتها فيجب إغلاقها والبحث عن نظام بديل فليست هناك مسئولية مطلقة.

■ عندما جاء د. عبد الرحيم شحاتة محافظا للقاهرة أعلن عن حملة واسعة لتطهير شطآن النيل ومنع كل مظاهر التلوث على

ضفاف النهر العريق.. وتفاءلنا يومها خيراً.. وبعد أن تم هدم بعض المشاتل والأكشاك توقف كل شيء.. وعاد مسلسل الاعتداء على النيل مرة أخرى.. إن التلوث الذى يحاصر النيل الآن جريمة كبرى سواء فى العمارات القبيحة أو التجاوزات التى تمت فى شكل نوادٍ أو مبانٍ.. فهل يستكمل محافظ القاهرة مهمته بشجاعة .. أم أن مراكب الإصلاح اصطدمت برؤوس صخرية كبيرة تسد مجرى النهر وتلوث ماءه وتاريخه.

■ نأتى بعد ذلك إلى قضية التلوث السلوكى فى الشارع المصرى ابتداء بلغة التعامل بين الناس وانتهاء بلغة الحوار والشتائم.. وربما نجحت الحكومة فى وقف أعمال «البلطجة» فى سلوكيات الناس من خلال الشرطة، ولكن كيف تمنع لغة الحوار الهابط فيما نشاهد من أفلام ومسلسلات وما نقرأ من محاورات ومقالات وما نسمع من أغانٍ.. هل يمكن أن يطبق قانون البلطجة على مطرب قبيح الصوت يفرضه التليفزيون علينا .. هل يمكن أن يطبق قانون البيئة على فيلم سينمائى يلوث أسماع أطفالنا بكلمات شاذة ويفسد أذواقهم بمشاهد مبتذلة.. هل يمكن أن يطبق القانون على قلم يلوث بسمومه شبابا بريئا تحاصره الأكاذيب من كل جانب .. هل يمكن أن تنفذ قوانين وقرارات حماية النيل على الأكابر الذين اقتطعوا شطآنه واستباحوا حرمته؟

إن القضية لا يمكن أن تتجزأ لأن المناخ العام سمح فى أحيان كثيرة بتجاوزات حادة ولم يحاول أحد إيقافها .. لقد كنا جميعا نرى النيران حولنا ولم نتحرك إلا بعد أن اقتربت من أقدامنا .. وأصابعنا .. ولم يعد التلوث مقصوراً على الماء والهواء ولكنه أصبح يهدد كل شىء ابتداء ببلاط صاحبة الجلالة وانتهاء بما نقرأ ونسمع ونشاهد.

إن الحل لا يحتاج إلى معجزة كونية، ولكنه يحتاج فقط إلى دماء جديدة تعيد للمجتمع المترهل قوته وتماسكه فى ظل مقاييس عادلة وسليمة لمعانى الولاء والشرف والانتماء والكفاءة.

* * *

الانبهار الأعمى

لاشك أن حالة الإحباط السياسى التى عانى منها عالمنا العربى فى السنوات الأخيرة انعكست بصورة واضحة على واقعنا الثقافى حتى إنها تحولت إلى نوع من التشكيك فى قدراتنا وتراثنا بل إنها أصبحت نوعا من امتهان الذات.. وأمام هذه الظاهرة الغريبة وجدنا حملة المباخر الذين سقطوا فى دوامة الانبهار الأعمى بالثقافة الغربية يحملون المعاول فى لحظة انكسار دامية، ويحاولون هدم ما بقى من آخر قلاع هذه الأمة.. وهو ثقافتها وتراثها الحضارى.

وهناك فرق كبير بين الانبهار الأعمى والتقدير الواعى .. إن فى تاريخنا أسماء كبيرة تعلمت فى الغرب وتأثرت به، وقدرت الثقافة الغربية ووضعتها فى مكانها الصحيح، ابتداء برفاعة الطهطاوى، وانتهاء بطه حسين .. ولكن هذا التقدير لم يكن يوما على حساب الانتماء والأصالة والجذور.

لقد ظل طه حسين حتى آخر لحظة من حياته يدافع عن اللغة العربية الفصحى، ولم يعترف يوما باللغة العامية كبديل لها فى الإبداع الأدبى .. وفى حوار شهير له فى التليفزيون مع بعض كُتَّابنا، وكان منهم نجيب محفوظ ويوسف السباعى وعبد الرحمن الشرقاوى وأنيس منصور وثروت أباظة رفض طه حسين استخدام اللغة العامية فى الإبداع الروائى.

وعلى النقيض من هذا التقدير الواعى عند طه حسين نجد كُتَّابا آخرين سقطوا فى دوامة الانبهار الأعمى، فطالبوا بكتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية ونسيان الحرف العربى وربما كان ذلك انبهاراً .. وربما كان أيضا سوء نوايا.

ولا أعتقد أن هناك عقلا واعيا أو فكرا سليما يمكن أن ينكر أهمية ودور الثقافة الغربية وغيرها من الثقافات فى اثراء ثقافتنا العربية على مر العصور سواء كان ذلك فكرا أم إبداعا أم علوما.. ولكن الظاهرة الجديدة التى نعيشها الآن هى هذا الترويج المفتعل للثقافة الغربية، ويقابله بنفس الدرجة عملية تشكيك صارخة فى تراثنا وثقافتنا العربية يصل أحيانا إلى درجة السخرية طالت فى أحيان كثيرة مقدساتنا الدينية تحت ستار النقد والتقييم والمراجعة.

وهناك غرائب كثيرة يمكن لأى إنسان أن يرصدها الآن فى واقعنا الثقافى تؤكد حالة الانبهار الأعمى التى نعانى منها:

● هناك محاولة ربط مقصودة بين الإسلام والإرهاب.. وقد يبدو ذلك فى الغرب شيئا عاديا لتصفية حسابات قديمة.. ولكن بعض كُتَّابنا لديهم إصرار غريب على إيجاد هذه العلاقة فى كل ما يكتبون.. رغم أن للإرهاب أنشطة سياسية لا علاقة لها بالإسلام حتى وإن تسترت وراءه.. وفى بعض الأحيان نقرأ هجوما حادا على الإسلام بأقلام عربية وتكاد تشم فى هذه الكتابات لغة مصالح لا يمكن إخفاؤها.. إن التطاول يصل أحيانا إلى درجة الهجوم الضارى على الكثير من مقدسات هذه الأمة والتشكيك فى قدراتها ومقوماتها الثقافية والحضارية حتى إن البعض يتجرأ ويقول إننا أمة بلا ثقافة.. ولا يستطيع أحد أن يدعى ذلك وأمامه حضارة امتدت آلاف السنين ما بين الفرعونية والقبطية والإسلامية إلا إذا ساءت النوايا وفسدت الضمائر واختلت موازين الأحكام.

● هناك تيار غريب يجد تشجيعا نقديا رهيبا بين الشباب يعتمد أساسا على كتابات الجنس.. والشىء الغريب أن هذا التيار يجد مساندة من بعض النقاد والمبدعين، ويسانده المناخ الثقافى السائد.. والأخطر من ذلك أنه يتجسد فى إبداع عدد من الكاتبات اللاتى ظهرن فجأة وفى ظروف غامضة.. تقف الكاتبة وتقول بمنتهى الصراحة « أنا أحاول أن أكتب لغة جسدى» أريد أن أصل

إلى أبعد نقطة فى هذا الجسد .. وتقول أخرى لقد كفرت بكل المصطلحات القديمة البالية.. مثل: الوطن.. والعروبة.. والإسلام.. والانتماء.. أريد فقط أن أعيش مع جسدى وأكتب عنه.

وبجانب هذا تجد كتابات أخرى تسخر من كل شىء ابتداء بالإسلام الرمز والعقيدة وانتهاء بكل القضايا الكبرى التى عاش عليها هذا الوطن.

والشىء الغريب أن هذه التيارات الجديدة تجد تشجيعا مريبا من السفارات الأجنبية فى مصر.. بل إنها تجد اهتماما خاصا فى عمليات الترجمة والدعوات والزيارات حتى إن البعض يتصور الآن أن الهجوم على الإسلام أو الكتابة عن الجنس هما جواز السفر للعالمية.. وما بين الاهتمام الخارجى والتأييد الداخلى يتساءل الإنسان لمصلحة من يجرى كل هذا.

وأصبحت هناك موضة بين الكثير من أصحاب هذه الاتجاهات أن يذهب بكتاباته إلى إحدى السفارات بشرط أن يكتب فى الجنس أو يهاجم الإسلام، فتقام له الاحتفالات.. والأغرب من ذلك كله أن هذه الكتابات لا تدخل فى مجال الإبداع ولا تتجاوز حدود الخواطر أو السير الذاتية لأسماء لا تستطيع أن تقيم جملة عربية سليمة.

وفى المقابل تجد طبولا نقدية صارخة تعلن ميلاد إبداع

جديد يفجر لغة الجسد، ويحطم كل التقاليد والقيم، ويعلن الحرب على كل ما هو قديم. ولا يستطيع أحد أن ينكر على جيل حقه فى التعبير عن نفسه بالأسلوب الذى يراه، ولكن ما الهدف من الترويج لهذه الكتابات، الآن.. هل هناك تقييم موضوعى لمستوى هذه الكتابات، وما أسباب هذه الحفاوة الغريبة سواء فى مكاتب السفارات الأجنبية أو عند بعض الكُتَّاب والنقاد من أصحاب المصالح.

● إن هناك محاولات دائمة لتغييب وعى هذه الأمة بتراثها وتاريخها وصلت أحيانا إلى حد محاولة تزييف التاريخ ابتداء ببعض مناهج التعليم وانتهاء بالاحتفال بغزو نابليون لمصر.. والمشكلة الأساسية فى ذلك هو الخلط بين مسئولية القرار وطبيعة وأسلوب التفكير.. لأن القرار شىء يخص المجتمع كله وطريقة التفكير والقناعات الانسانية تخص صاحبها.. وحينما يحاول صاحب قرار فرض قناعاته حتى وإن كانت خاطئة فهذه كارثة خاصة إذا كانت هذه القناعات تثير حولها الكثير من الغبار.. من كان يصدق أن يجىء علينا يوم يصبح فيه نابليون صانع الحضارة ورائدها على ضفاف نيل مصر، ونلغى عشرات الدورات الحضارية المتعاقبة لنبدأ مع خيول نابليون فهل هناك امتهان أكثر من هذا ؟!

● لقد تصور البعض أن الدولة تستطيع أن تخوض معركتها مع الإرهاب من خلال هذا الطرح الساذج والمريض بأن تكون كتابات الجنس أو تكسير القيم أو تزوير التاريخ أو التهجم على المقدسات هو طريقنا لمحاربة الإرهاب.. والحقيقة أن هذه الأعمال تمثل الوجه الآخر للإرهاب وكلاهما أسوأ من الآخر.. إن تفريغ المجتمع من قضاياه الأساسية ومعتقداته ومقدساته وقيمه وتاريخه وتقاليده خطأ لا يقل فى خطورته عن قضايا التخريب التى يطرحها فكر الإرهاب وممارساته وهو الذى أفرز لنا فى النهاية «عبدة الشيطان». والحقيقة أننا نريد أجيالا تقدر تاريخها وتراثها وتفخر بما لديها من رصيد حضارى وإنسانى وهو جدير بهذا.. نريد شبابا متوازنا يقدر قدسية الدين وقدسية الإنسان عقلا ووجدانا.

يخطىء من يتصور أن العرى هو الطريق لمحاربة النقاب.. أو أن كتابات الجنس وتفجير الجسد هما السبيل لمواجهة الإرهاب.. أو أن مهاجمة تراثنا وحضارتنا أقرب وسائل التسول للغرب. أو أن الهجوم على مقدساتنا سوف يفتح للأدعياء أبواب الشهرة العالمية هذا ما يحاول البعض ترويجه الآن فى واقعنا الثقافى تحت مسميات كثيرة.

إن الغرب سوف يحترمنا ويقدرنا بقدر احترامنا لذاتنا وتاريخنا وحضارتنا، وهو أول من يعلم أثر هذه الحضارة وقيمتها

ودورها والكتابات الجنسية الصارخة والرديئة التى يحاول البعض ترويجها نشرا ونقدا لا تمثل الوجه الحقيقى لإبداع هذه الأمة (إن التهجم الأعمى) على جذورنا خسارة سوف ندفع ثمنها ولكن بعد فوات الأوان.

إننا نقدر الثقافة الغربية ودورها المعاصر وما وصلت إليه الحضارة الغربية فى علومها وتقدمها، ولكن ذلك لا ينبغى أن يتحول إلى حالة من حالات الانبهار الأعمى التى تفقدنا القدرة على ألا نرى الأشياء حولنا بما فى ذلك تراثنا الذى ينبغى أن نحافظ عليه خاصة أننا ننتمى لواحدة من أعرق حضارات العالم وأكثرها تأثيرًا ودورًا وقيمة.

ولا ينبغى أبدًا أمام انكساراتنا السياسية أن نقع فريسة سهلة لمحاولات التشكيك فى تاريخنا وقدراتنا وثقافتنا وعقيدتنا لأن الثقافة هى آخر ما سيبقى من حصون وقلاع هذه الأمة.

* * *

التليفزيون .. وامتهان التاريخ

انتهى شهر الصوم المبارك.. وانتهى الكرنفال الصاخب الذى أقامه التليفزيون المصرى فى هذه المناسبة الدينية العظيمة.. ابتداء بالفوازير الساذجة.. وانتهاء بالطرابيش والبارات والرقصات والتاريخ المزيف.. وفى أحيان كثيرة أشفقت على هذا الجهد الكبير الذى بذله الفنانون والمخرجون ليقدموا لنا هذه الوجبة التى كنت أتمنى أن تتناسب قيمتها وتأثيرها مع حجم الجهد الذى بذل فيها.

لقد جاءت مائدة التليفزيون هذا العام مشتتة تماما فى كل شىء ابتداء بالفجاجة الصارخة فى بعض الأعمال من حيث مستوى الكتابة ولا أقول الإبداع، وانتهاء بغياب التنسيق سواء فى ظهور الممثلين أو فى مواعيد عرض الأعمال الدرامية.

وهنا أتوقف عند عدد من الملاحظات المهمة حول مائدة رمضان التلفزيونية هذا العام:

■ نبدأ الملاحظات بالأطباق التاريخية المتعددة التى شهدتها مائدة الشهر الكريم على شاشات التليفزيون.. هناك أعمال لا علاقة لها بالتاريخ، وأعمال أخرى تشابهت مع بعضها بحيث تداخلت أحداثها ومشاهدها لأنها تعالج فترات زمنية متقاربة فى الأحداث والأشخاص والرموز، وربما تتعرض للقضايا نفسها.

أما الأعمال التى لا علاقة لها بالتاريخ فأنا لا أعرف - وقد قرأت معظم ما كتب عن ثورة يوليو - إن الضباط الأحرار جميعهم وبلا استثناء قد وقعوا فى حب أميرات القصر الملكى وبنات الباشوات.. ولم أسمع أن الضباط الأحرار كانوا يدخلون القصور الملكية وقصور الباشوات قفزا على الأسوار وهم طلاب فى الكلية الحربية ويتمشون فى الحدائق ليلا مع الأميرات.. أنا لا أعتقد بأن أحدا منهم أو من غيرهم كان يستطيع أن يدخل قصرا ملكيا.. فكيف يقوم التليفزيون بعرض هذه السذاجات التاريخية أمام أطفال وشباب صغار لا يعرفون شيئا عن التاريخ.

إن الإحساس العام الذى تتركه مثل هذه المعالجات الساذجة أن ضباط يوليو نشأوا وترعرعوا وأحبوا وتآمروا بين حدائق القصور الملكية قبل قيام الثورة.. وإذا كانت هذه المعالجات صحيحة.. فلماذا قامت الثورة من الأساس؟.. وكيف تسمح الدولة من خلال أخطر أجهزتها الإعلامية أن تقدم صورة مزيفة عن أحداث تاريخية لا أساس لها من الصحة؟

ولقد كتب الكثيرون عن ظاهرة انتشار الطرابيش على شاشات التليفزيون المصرى هذا العام، بحيث أصبحت ظاهرة غير عادية.. فأين كانت أجهزة المتابعة.. والرقابة.. والتنسيق؟

■ أعمال درامية متشابهة فى المعالجات التاريخية.

■ مشاهد متطابقة تقريبا بين جميع المسلسلات من حيث الملابس والديكورات والأماكن.

■ وجوه فنية متكررة فى هذه الأعمال، حيث يوجد الفنان فى أكثر من عمل على الشاشة، بحيث تداخلت صورهم جميعا، لأن الأحداث والنصوص متشابهة من حيث أسلوب المعالجة التاريخية.

وسوف يقول لنا البعض إن الحرية التى يتمتع بها المجتمع المصرى هى التى أتاحت لنا عرض مثل هذه الأعمال.. وأقول إن الاحتلال الإنجليزى والباشوات والاقطاع والقصور أخذت منا أكثر مما تستحق، فقد ظهرت مئات الأعمال التى عالجت ذلك منذ نصف قرن، ومنذ بداية ثورة يوليو.. ولا يمكن أن يعيش الشعب المصرى بقية حياته على أطلال الإنجليز والباشوات والقصر.

وأنا لا أتصور - ونحن على أعتاب قرن جديد - أن نظل خمسين عاما نبكى على الماضى.. إن عرض هذه الأعمال إفلاس فنى لأن لدينا من المشكلات والأزمات والتحديات ما يتطلب منا

أن نناقشه بصراحة إذا كنا فعلا جادين فى فتح أبواب الحرية ونحن على أبواب قرن جديد.. أما طرابيش ما قبل الثورة فهى لا تعنى لنا شيئا الآن، والأجدر بنا أن نناقش مشكلاتنا مع الواقع المصرى الذى يحياه ملايين الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل أمام مواكب الخصخصة. وأن نناقش قضايا الفساد وخلل الضمائر.. وحالة التسيب التى أصابت أساسيات الواقع المصرى اجتماعيا وثقافيا ودينيا.

إننا لا يمكن أن ننكر قيمة التاريخ لأنه ذاكرة الأمة، ولكن هناك فرقا بين أن يكون التاريخ درسا.. وأن يكون التاريخ ملهى ليليا أو قصص حب ساذجة.. لقد أشفقت على ثوار يوليو وأنا أراهم يتخبطون فى سراديب القصور الملكية على شاشات التليفزيون المصرى يطاردون الأميرات فى حوارات فجة.. وأحداث ملفقة.. قد نختلف مع ثورة يوليو فى كثير من أخطائها، ولكن من الظلم أن يتحول رجالها إلى مجموعة من المراهقين على شاشات التليفزيون.

ومازلنا فى مواكب التاريخ الصاخبة.

هل يعقل أن يظهر برنامج كوميدى على شاشات التليفزيون المصرى وفى القاهرة عاصمة المعز وقلعة الثقافة العربية يسخر من صلاح الدين الأيوبى ويجعل منه مدربا كرويا فى فريق المقاولون

العرب.. ويجعل من فتح القدس مباراة كروية ساخرة وسخيفة ويهزأ من حوار البطل العظيم مع أعدائه؟ هل جاء علينا زمن نسخر فيه من رموزنا العظيمة ونجعل منهم مسخًا أمام الأجيال الجديدة التى لا تعرف شيئا عن تاريخها؟.. وهل يمكن أن تكون معركة حطين مباراة فى كرة القدم.. صلاح الدين الأيوبى.. والقدس.. وعصور الكرامة أصبحت على شاشات التليفزيون المصرى مشاهد كوميدية ساخرة.

إننى أطالب السيد صفوت الشريف وزير الإعلام بأن يشاهد بنفسه هذه الحلقة التى جعلت من الناصر صلاح الدين لاعب كرة فاشلاً أو مدرب كرة مهرجًا.

إن خطايا التليفزيون فى حق التاريخ كانت صارخة للغاية على موائد الشهر الكريم هذا العام، وهى تحمل دلالات خطيرة جدا فى أكثر أجهزتنا الإعلامية انتشارا وتأثيرًا.

نأتى بعد ذلك إلى تخمة الفوازير التى يمولها التليفزيون من أموال الشعب الغلبان، وهذه السطحية الشديدة التى وصلت إليها فنا وأداء وأسماء.. ويجب أن يغلق التليفزيون للأبد ملف الفوازير فقد انتهى زمن المعجزات، وهى تحتاج إلى معجزة لإنقاذها ولا حل لها غير الإلغاء.

إن الجهد الذى بذله العاملون والمسئولون فى التليفزيون كان

، ينقصه شىء واحد أن يختار له هدفا.. لقد قدمت الشاشة أكثر من عشرة مسلسلات فى شهر واحد.. وعشرات البرامج الضاحكة والساذجة وثقيلة الظل.. والسؤال الآن: ما الهدف من هذا كله؟.. هل هو انشغال الناس طوال شهر كامل بألوان مختلفة من السذاجة؟ هل هى محاولة لتسطيح اهتمامات الناس والإلقاء بهم كالمغيبين فى سراديب الماضى أو تفاهات الحاضر؟

هل هى أموال زائدة لا نعرف كيف ننفقها حتى نخصص أربعة ملايين جنيه للفوازير فى شهر واحد، وملايين أخرى للطرابيش والحناطير؟

إن الأمر يتطلب تشكيل لجنة عليا فى التليفزيون تحت رئاسة السيد صفوت الشريف وزير الإعلام تكون مهمتها مناقشة الأعمال الكبرى قبل بدء تصويرها من حيث قراءة السيناريوهات خاصة ما يتعلق منها بالمعالجات التاريخة المهمة.. لسنا ضد الأعمال التاريخية ولكننا ضد امتهان التاريخ، وضد أن تلبس الأحداث التاريخية أثوابا مزيفة.

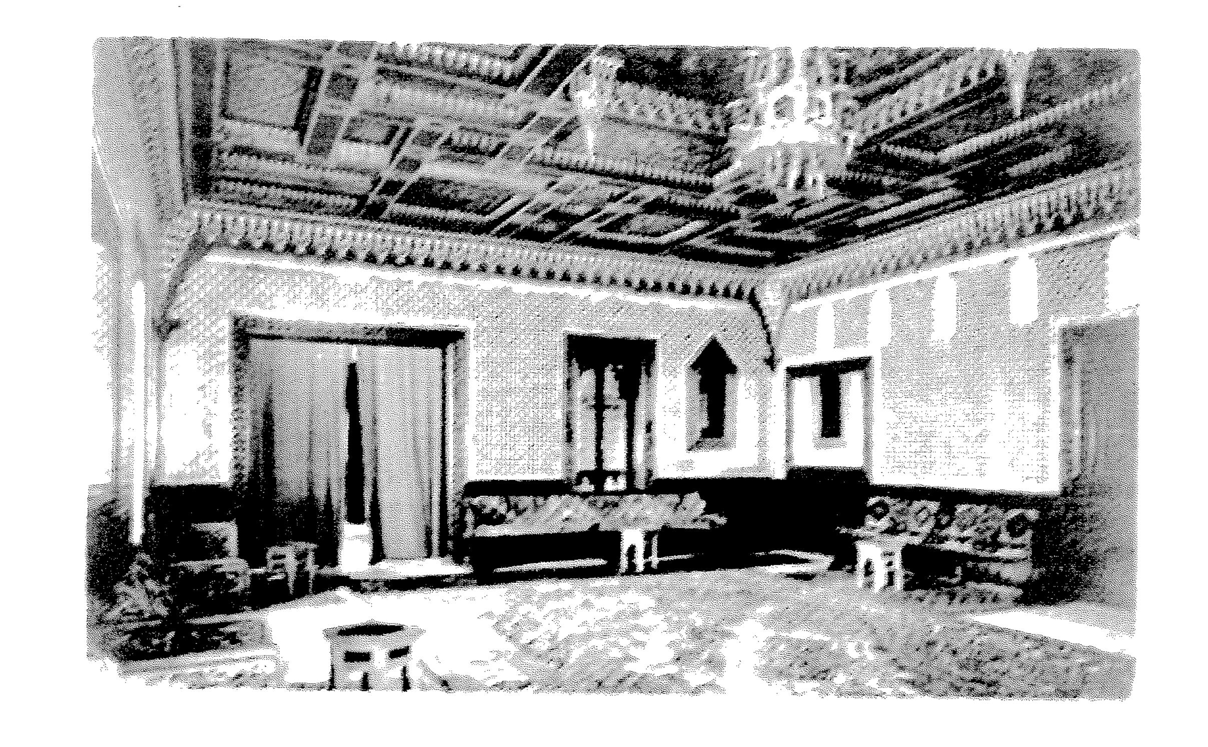
وبعد ذلك يأتى دور التنسيق بحيث يكون واضحا تماما أمام المسئولين فى التليفزيون نوعية الأعمال المقدمة والمشاركين فيها حتى لا تتداخل الأعمال فى بعضها البعض، كما حدث فى رمضان هذا العام، ويصعب التمييز بين أشخاصها وأحداثها.

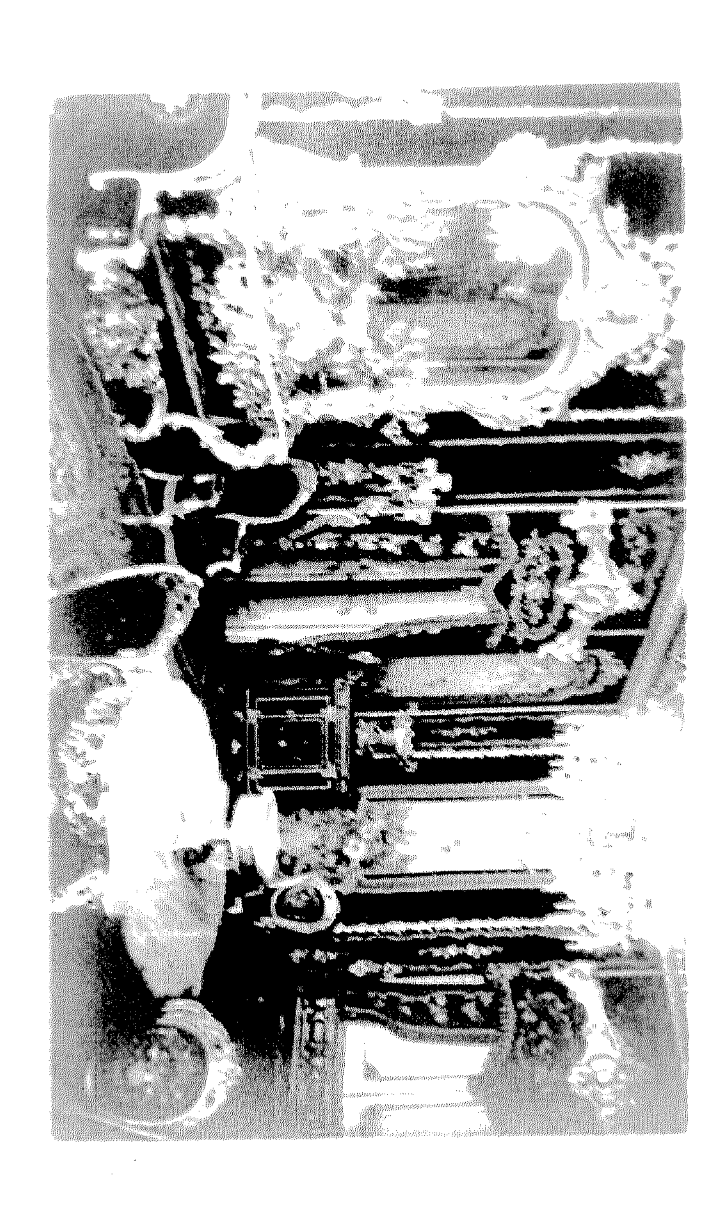
الموضوع	الصفحة



قصر محمد على بالمنيل

مجموعة نادرة من الصور لم تنشر من قبل لقصر محمد على بالمنيل فى عصره الذهبى وقبل أن تعبث به الحراسات والفنادق وعمليات النهب.. هذه الصور التقطت للقصر قبل قيام ثورة يوليو التى استولت على جميع القصور الملكية وضاع منها ما ضاع.. لقد اختفت أشياء كثيرة من القصر ولا أحد يعرف أين ضاعت .. وإلى أين ذهبت.. وفى هذه الصور تبدو فخامة القصر وحجراته وأثاثه وأروقته وتحفه النادرة.. هذا بجانب حديقته العريقة التى تعتبر واحدة من أندر الحدائق فى العالم حيث توجد فيها أشجار من العصر الفاطمى.. وما بين الصور والحقيقة يمكن أن نعرف ما الذى ضاع.. وماذا بقى.. وهو القليل .. ولهذا ينبغى أن نحرص عليه.

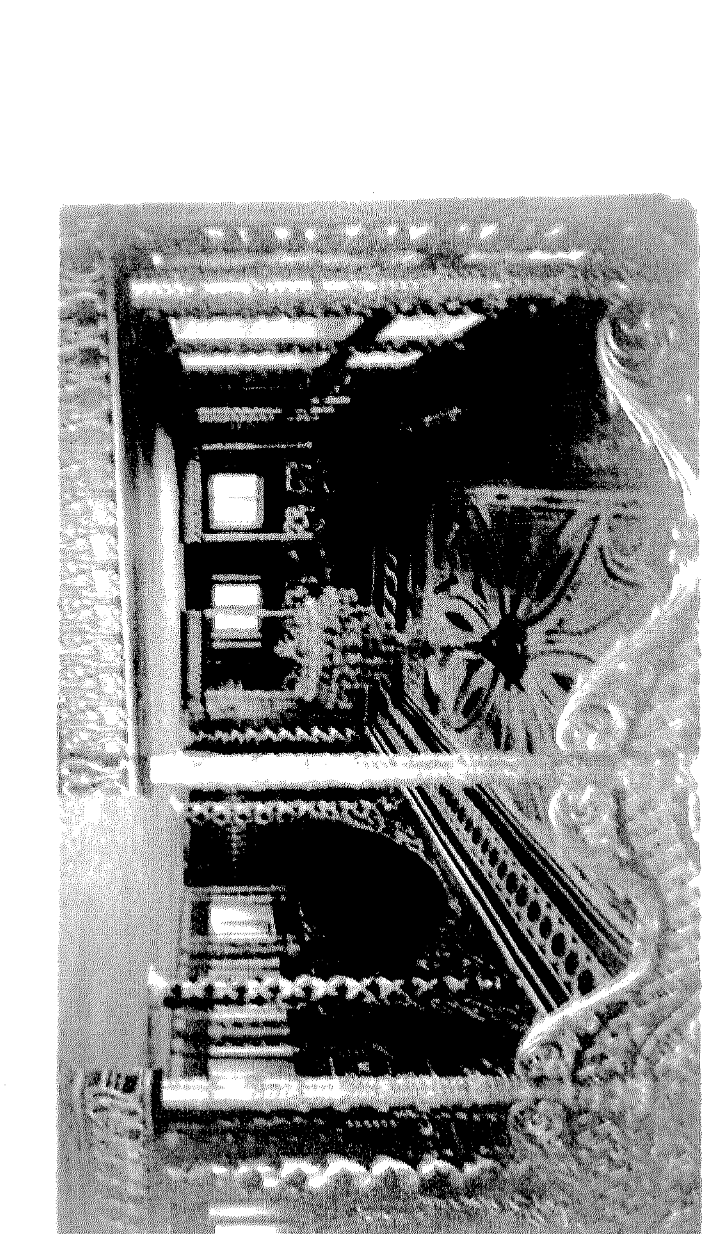




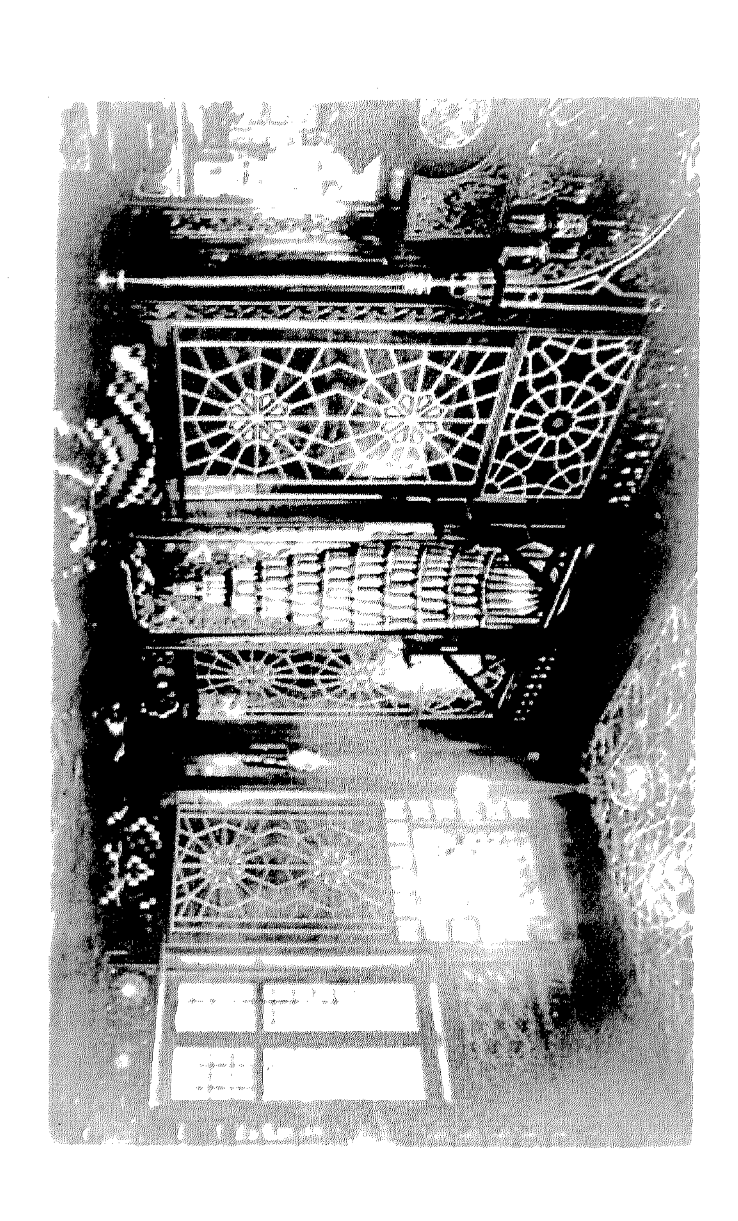


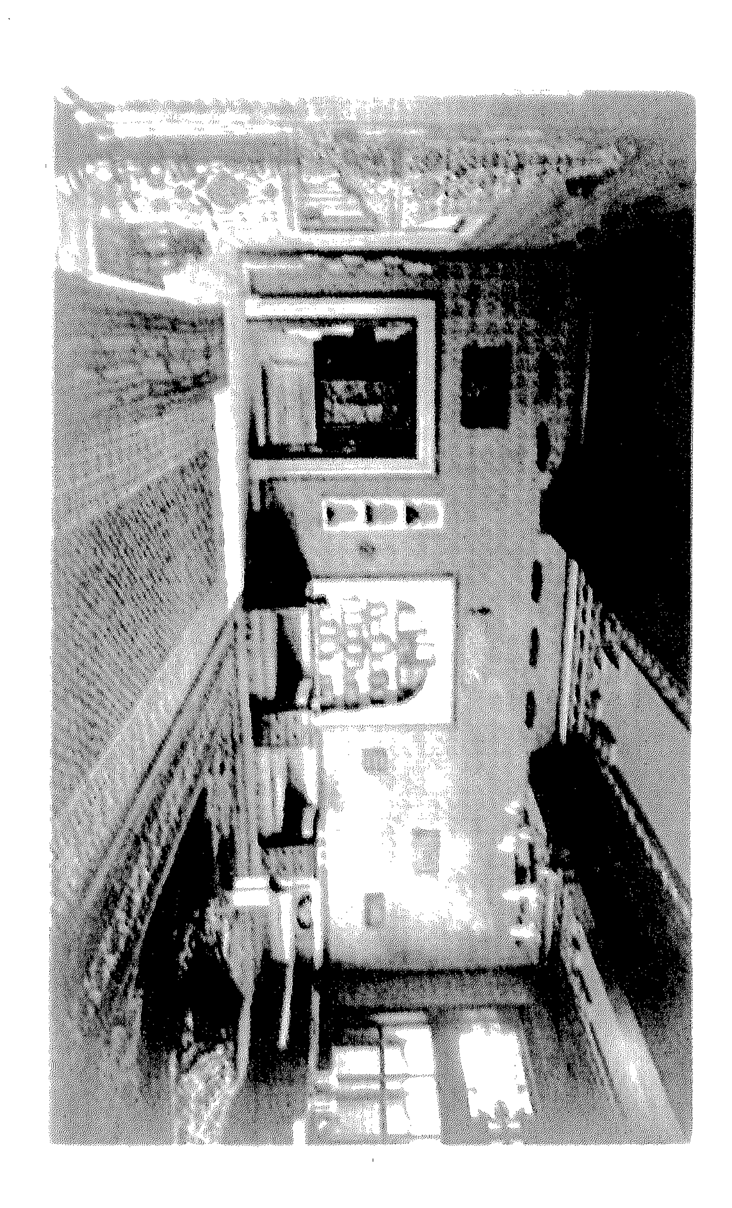




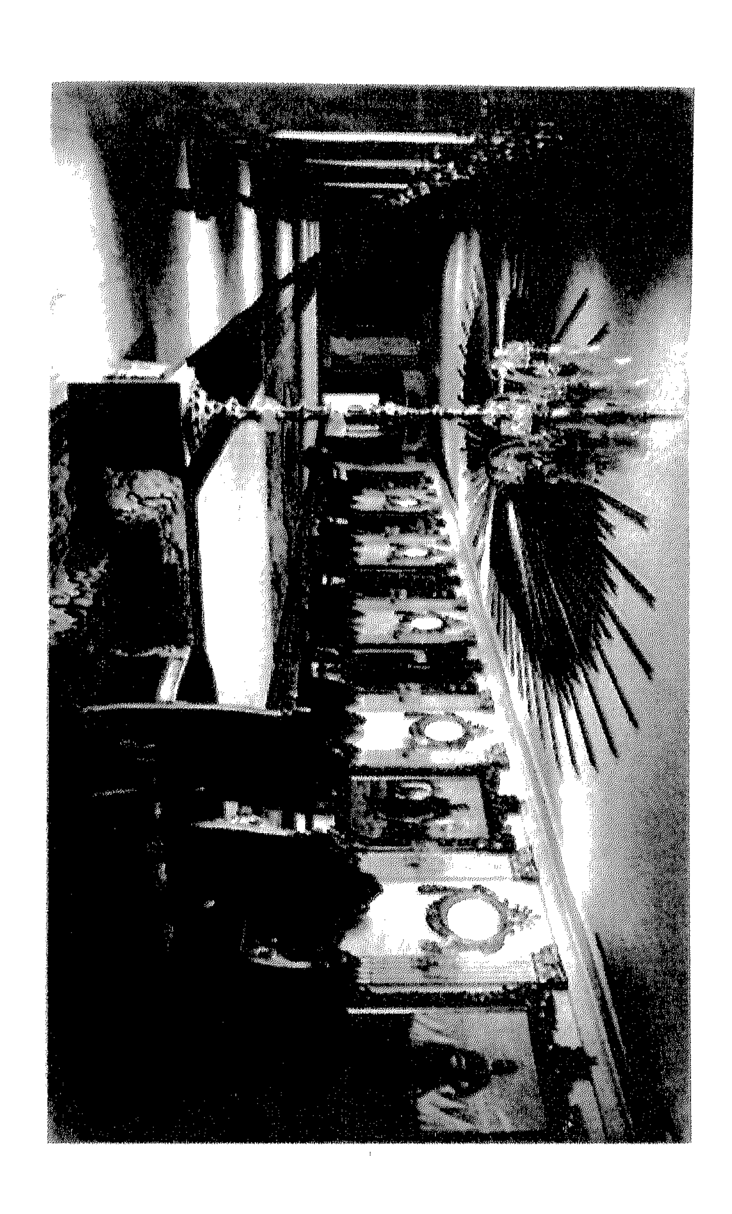






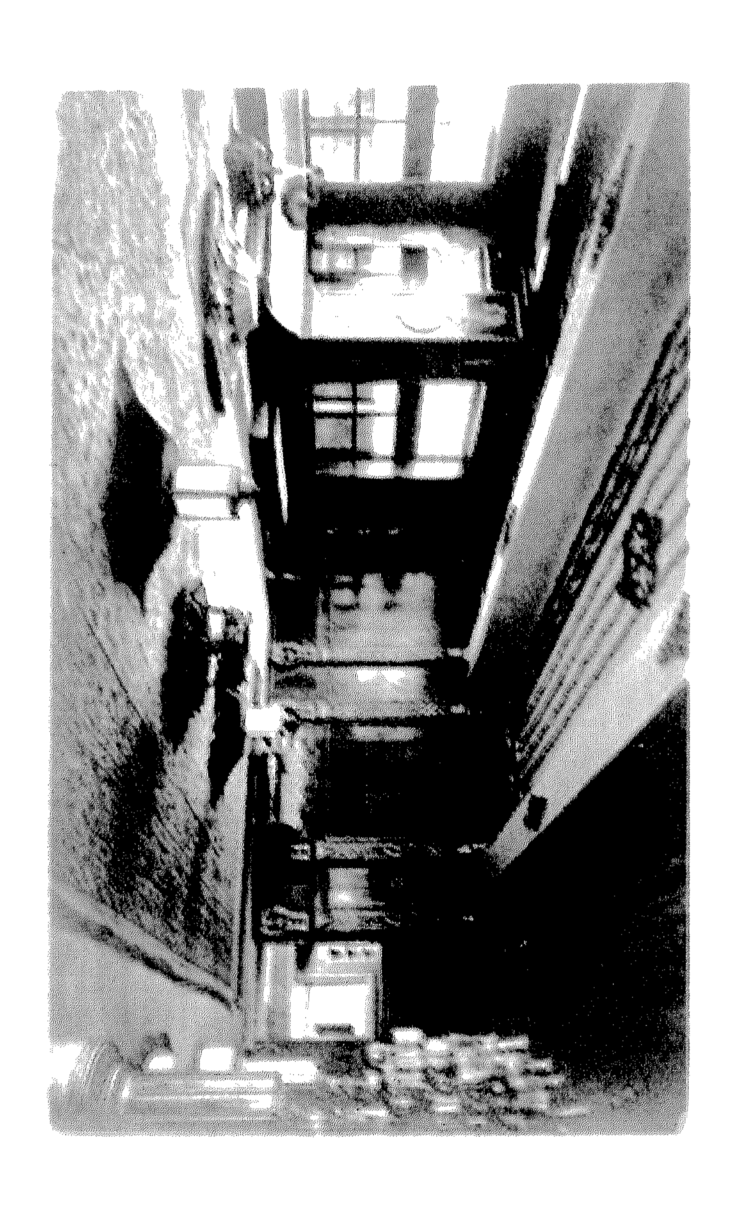


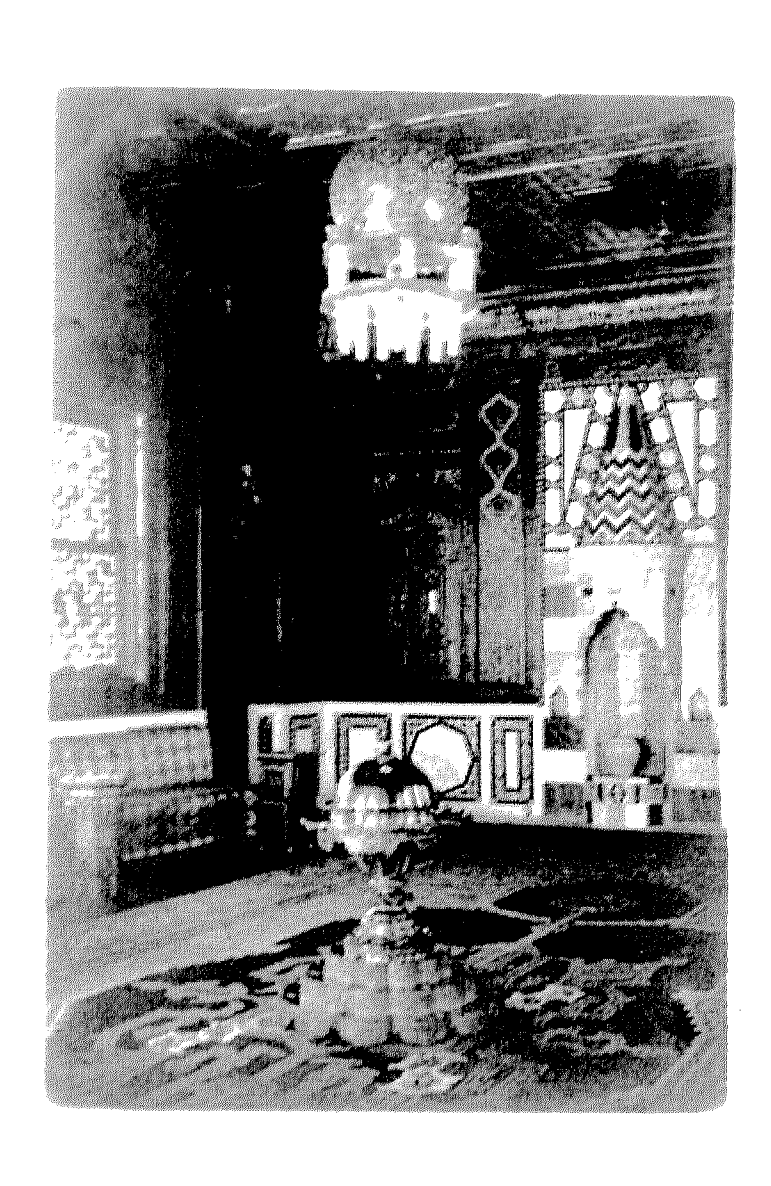




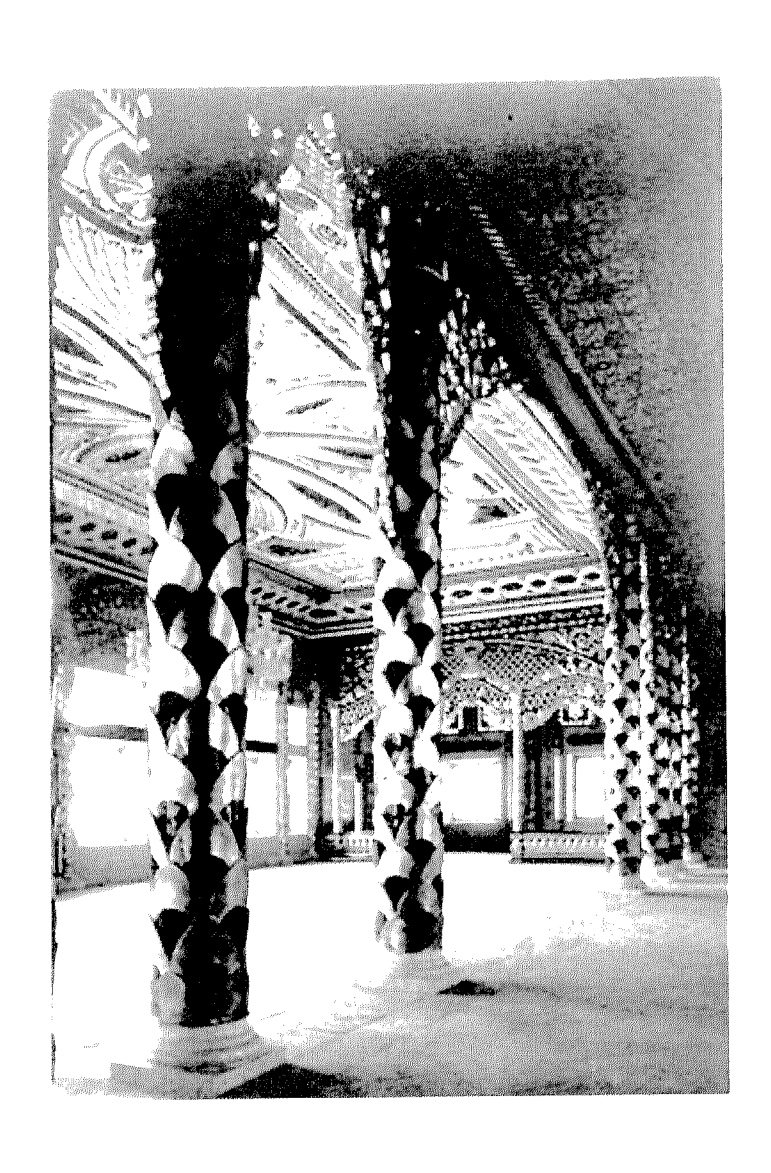








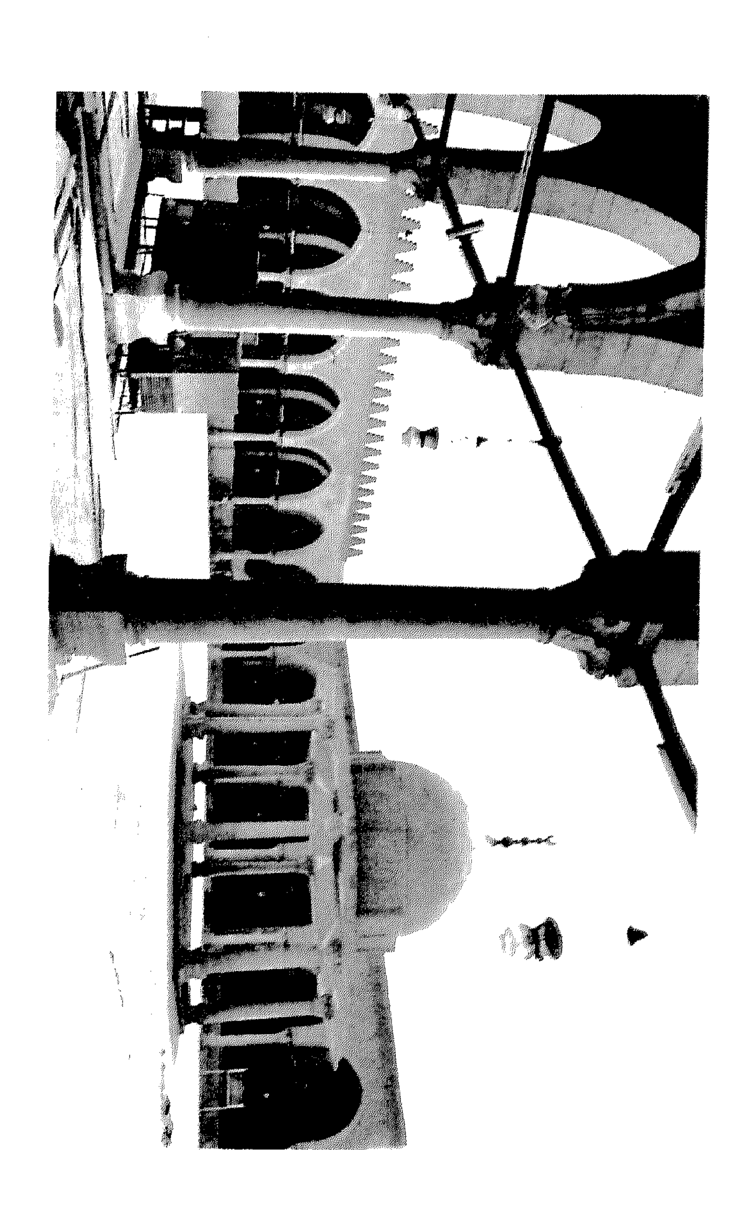


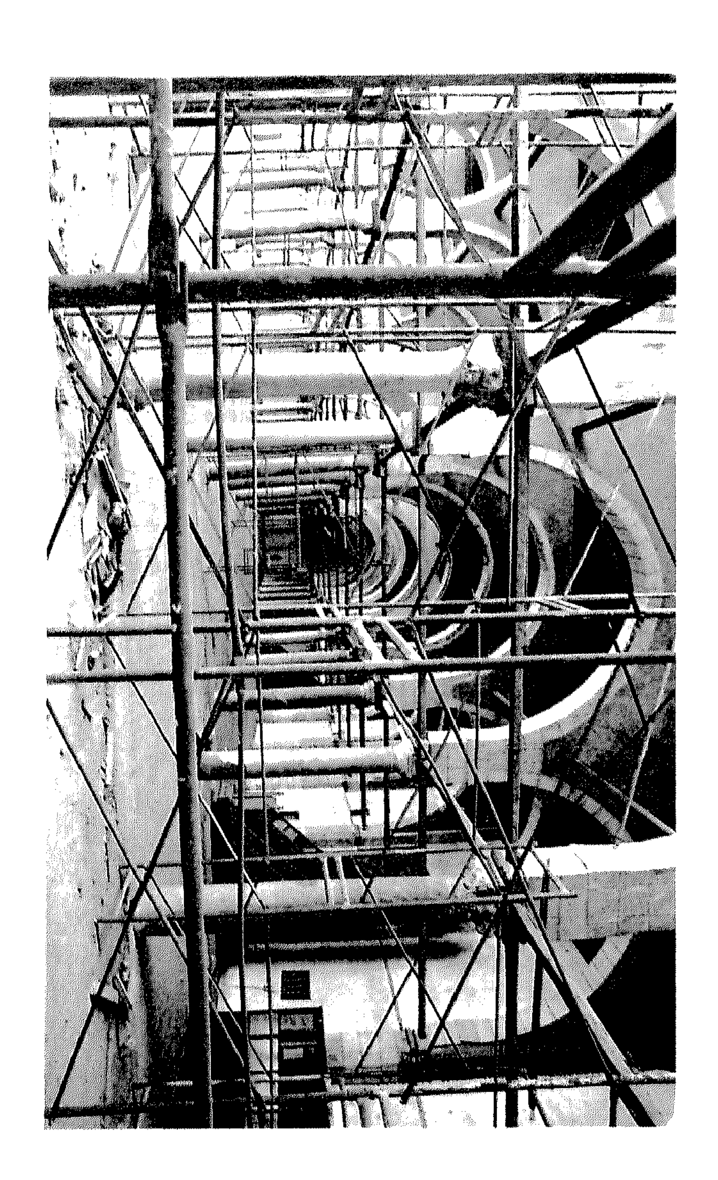


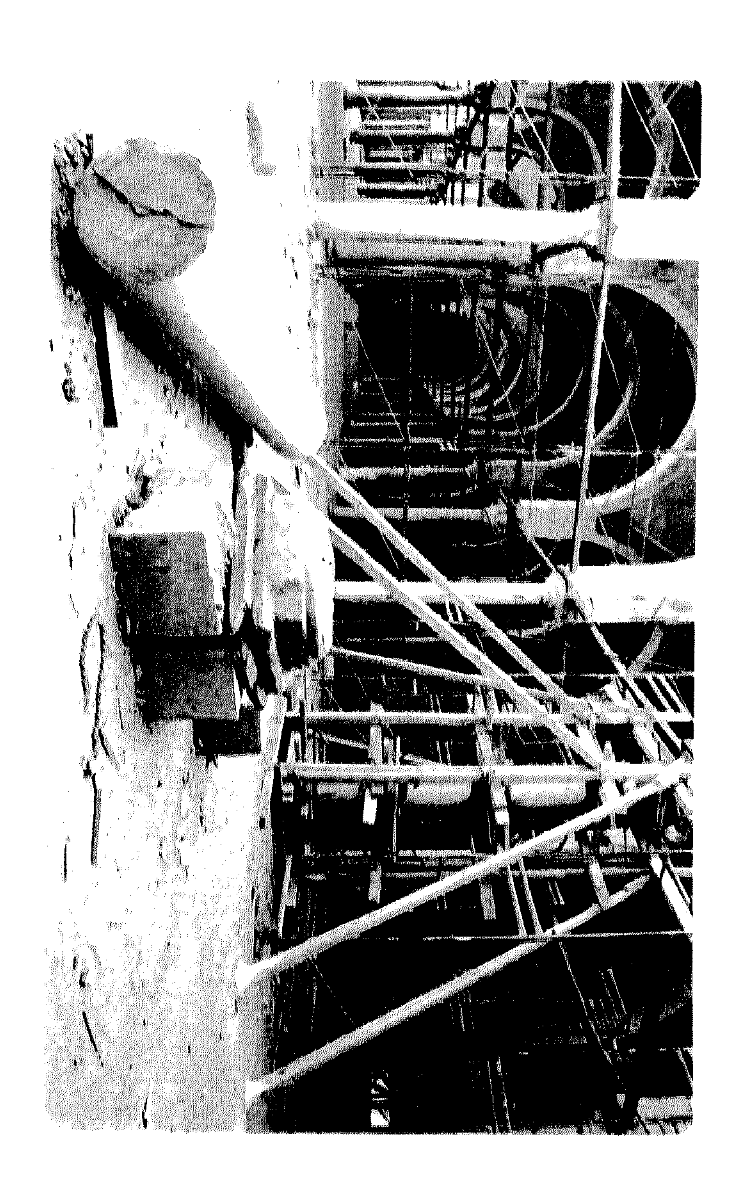


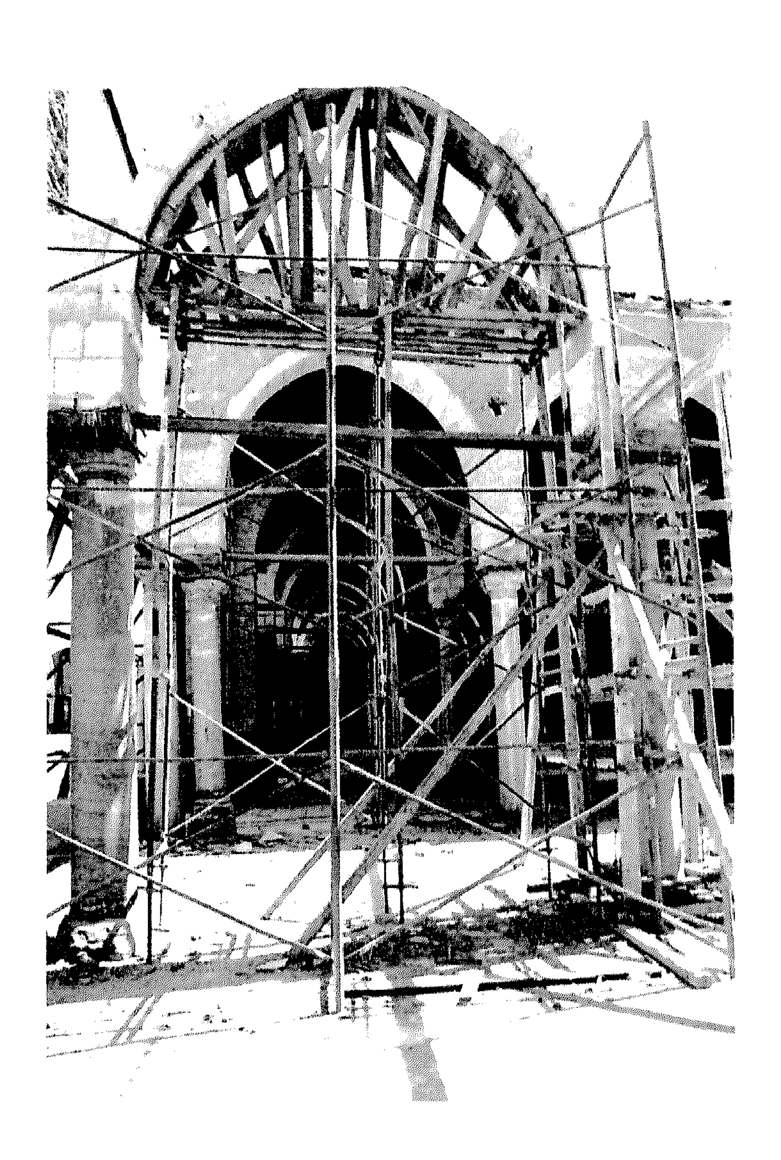
جامع عمرو بن العاص

من أهم الآثار التاريخية الإسلامية فى قاهرة المعز جامع عمرو بن العاص وهو أقدم مساجد مصر وواحد من أقدم المساجد فى العالم.. منذ سنوات يجرى ترميم الجامع ولكن أخطاء الترميم كانت سببا فى سقوط أعمدته وجدرانه وأروقته خاصة ديوان القبلة.. من ينقذ مسجد عمرو بن العاص من هذا المصير المؤلم ؟!.. والصور تحكى قصة المسجد العريق .. ما كان عليه.. وما وصل الآن إليه.









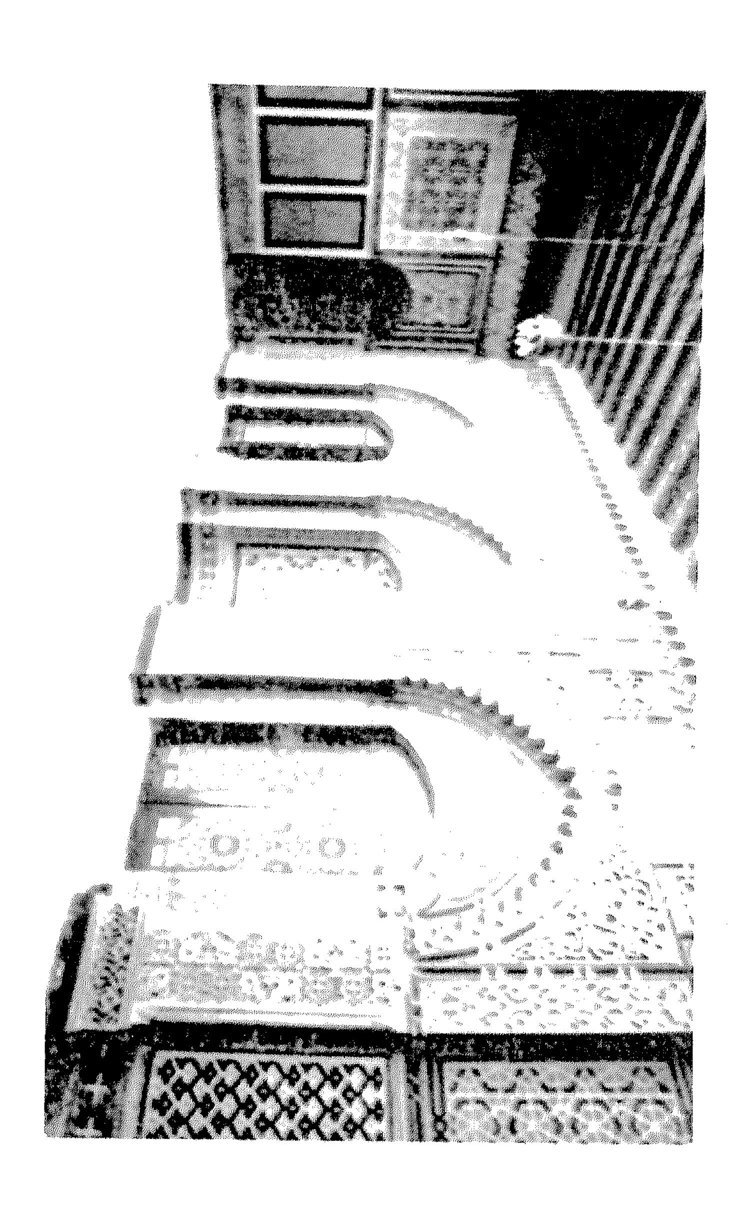


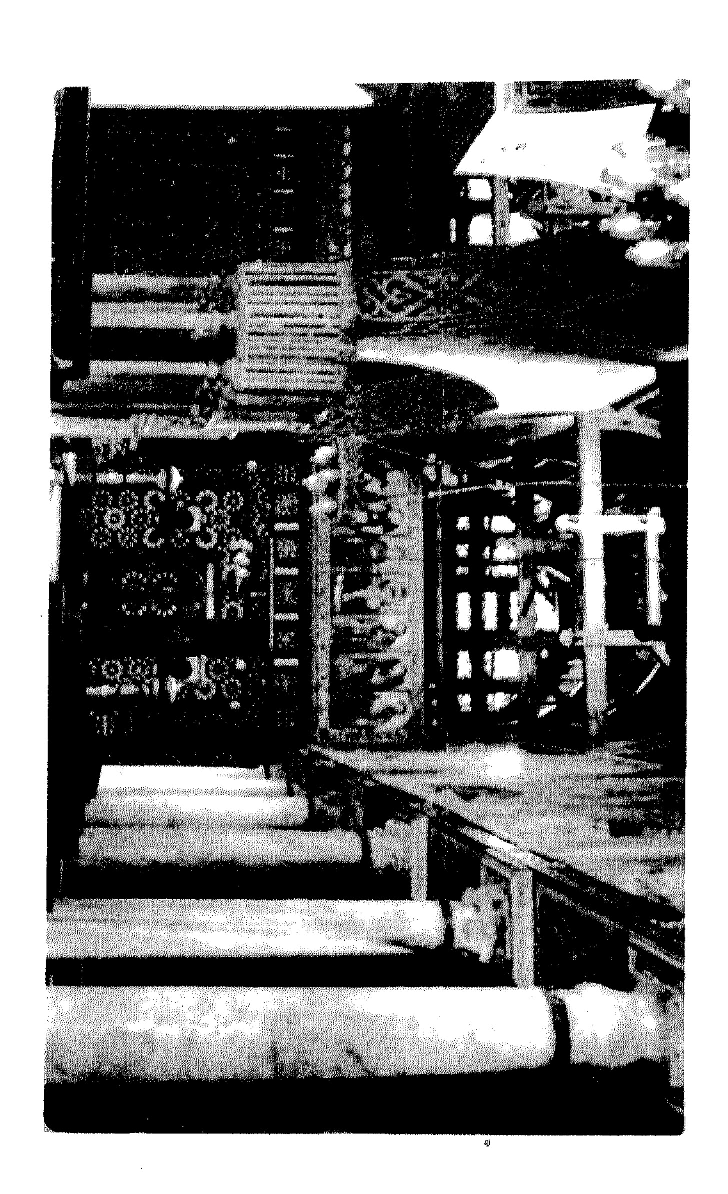


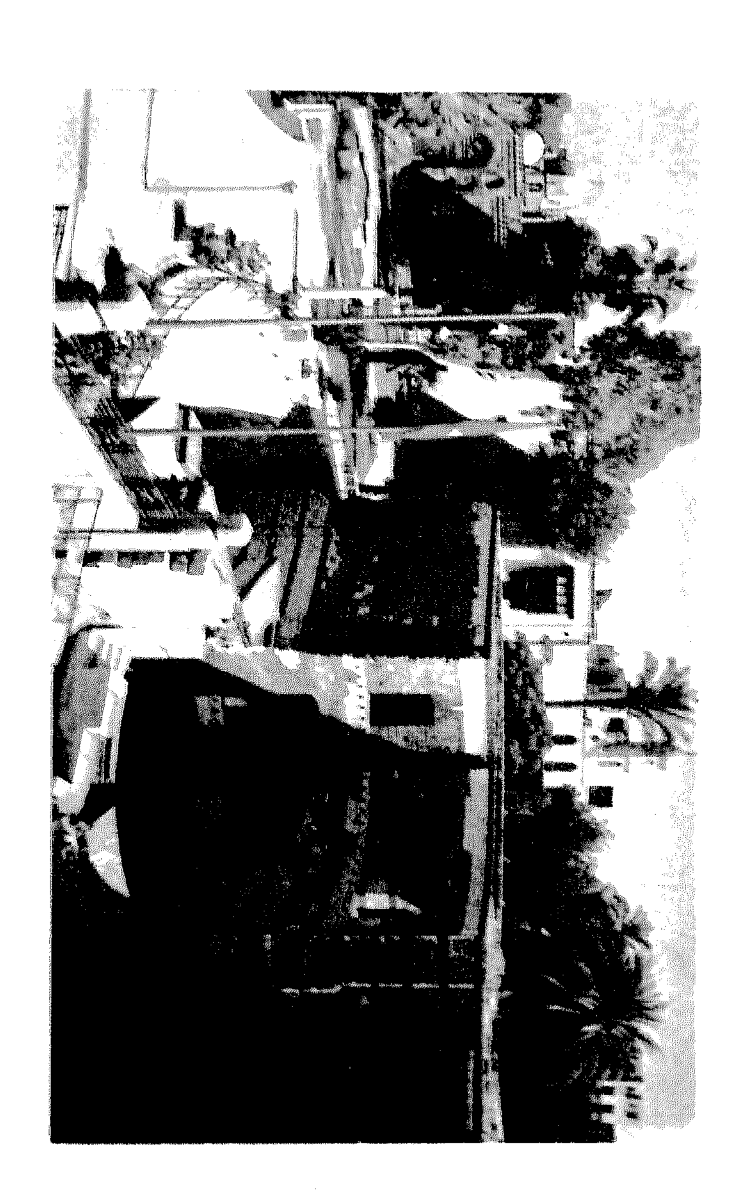


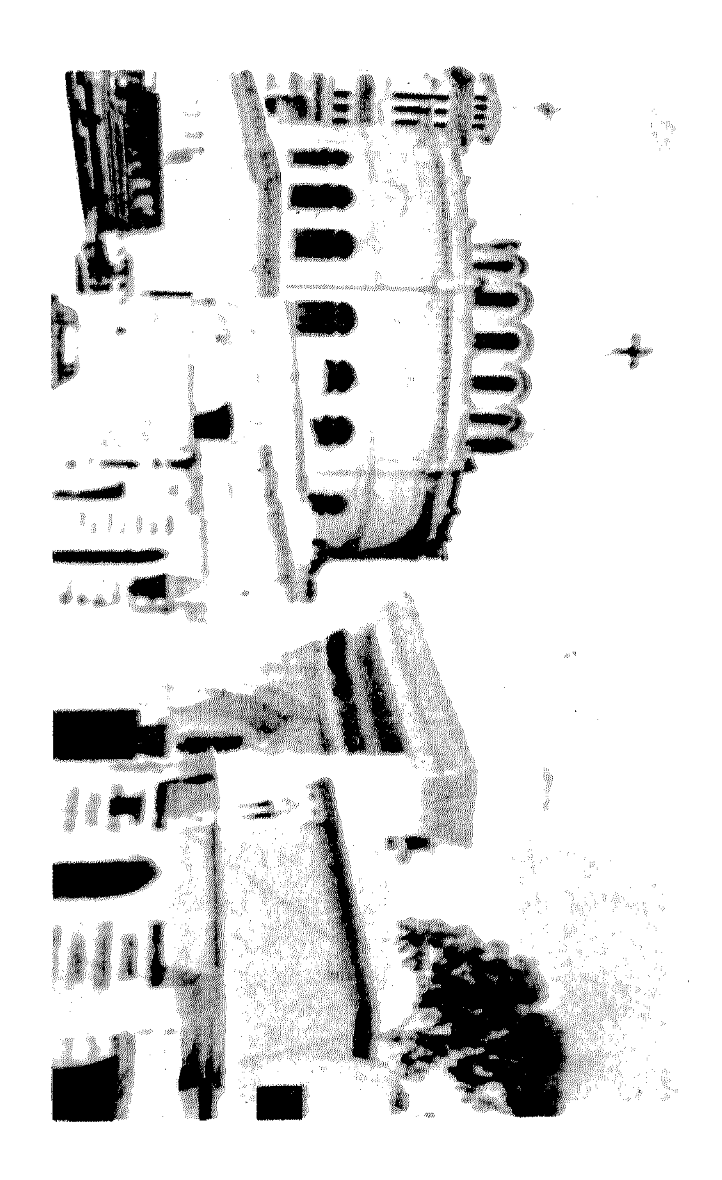
الكنيسة المعلَّقة

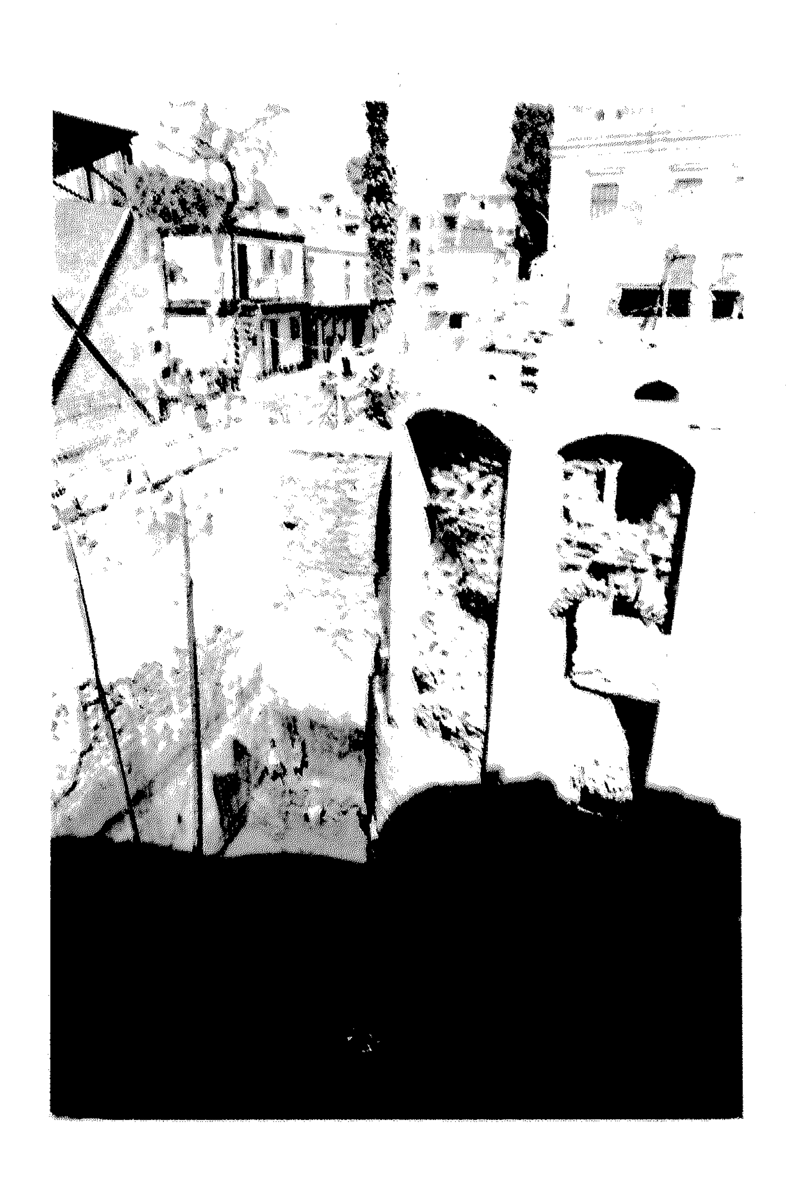
فى مصر واحدة من أهم كنائس العالم وهى الكنيسة المعلَّقة .. تحفة معمارية نادرة.. ولكن الكنيسة تعانى الآن ظروفا قاسية.. تهدمت جدرانها.. وامتلأت أروقتها بالمياه الجوفية وبقيت سنوات طويلة تحيط بها أخشاب الترميم.. وفى الصور تبدو الكنيسة بعد أن أصبحت مهددة بالانهيار .. وفى الجانب الآخر صور الكنيسة عندما كانت الكنيسة فى أيام تألقها.

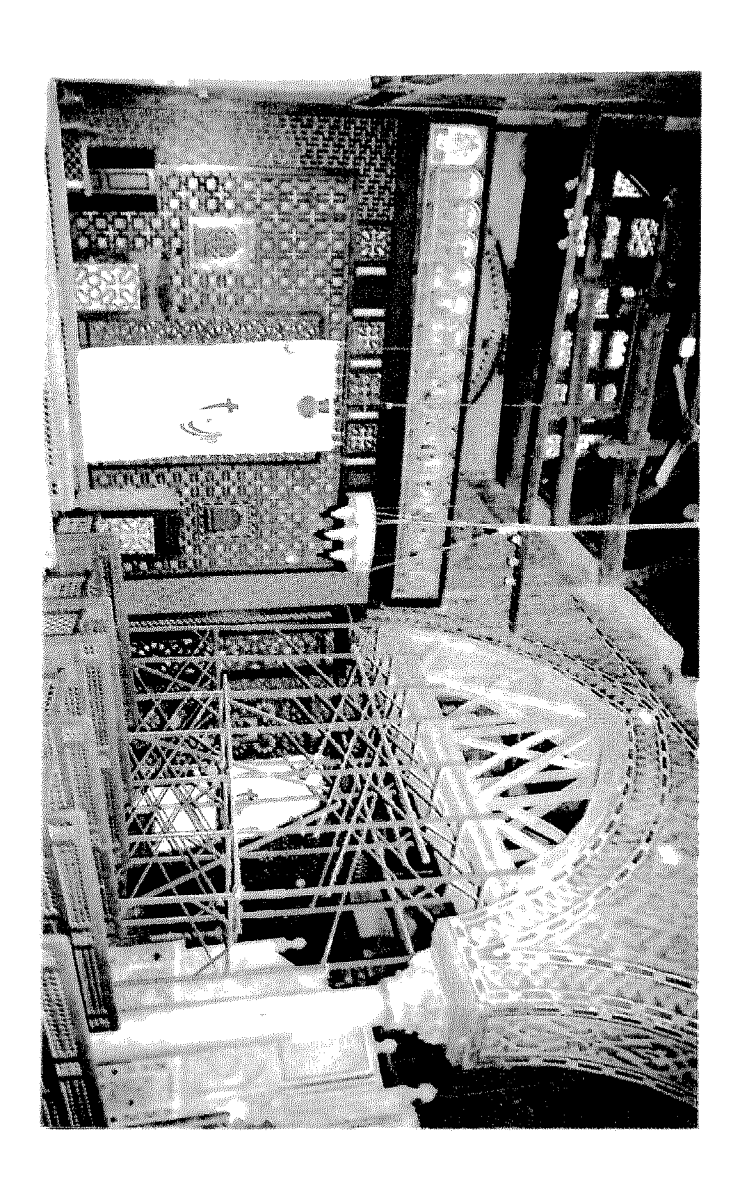








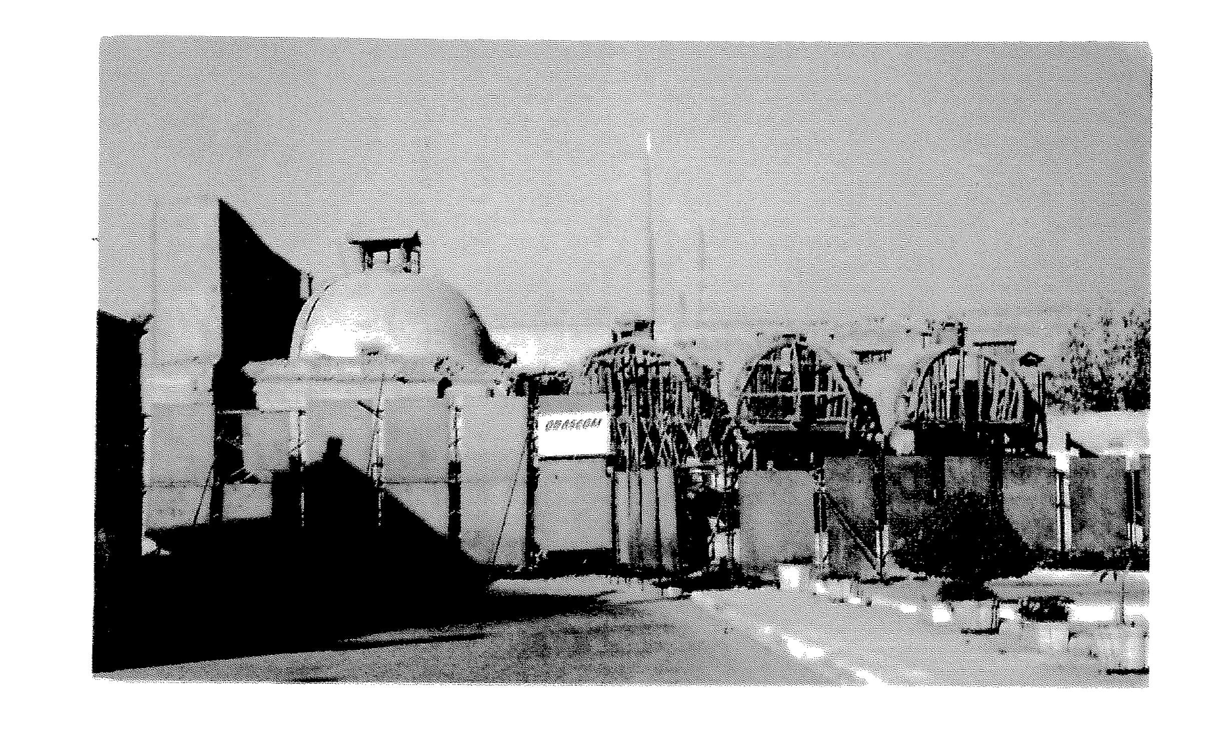


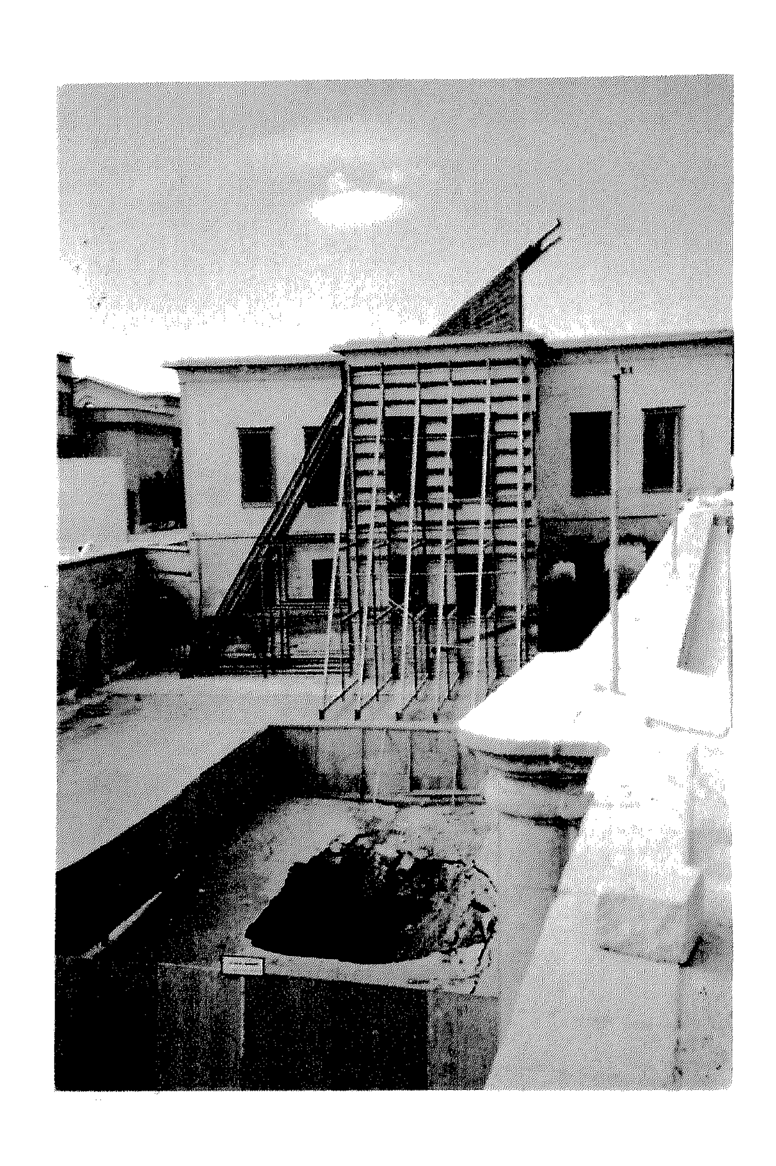


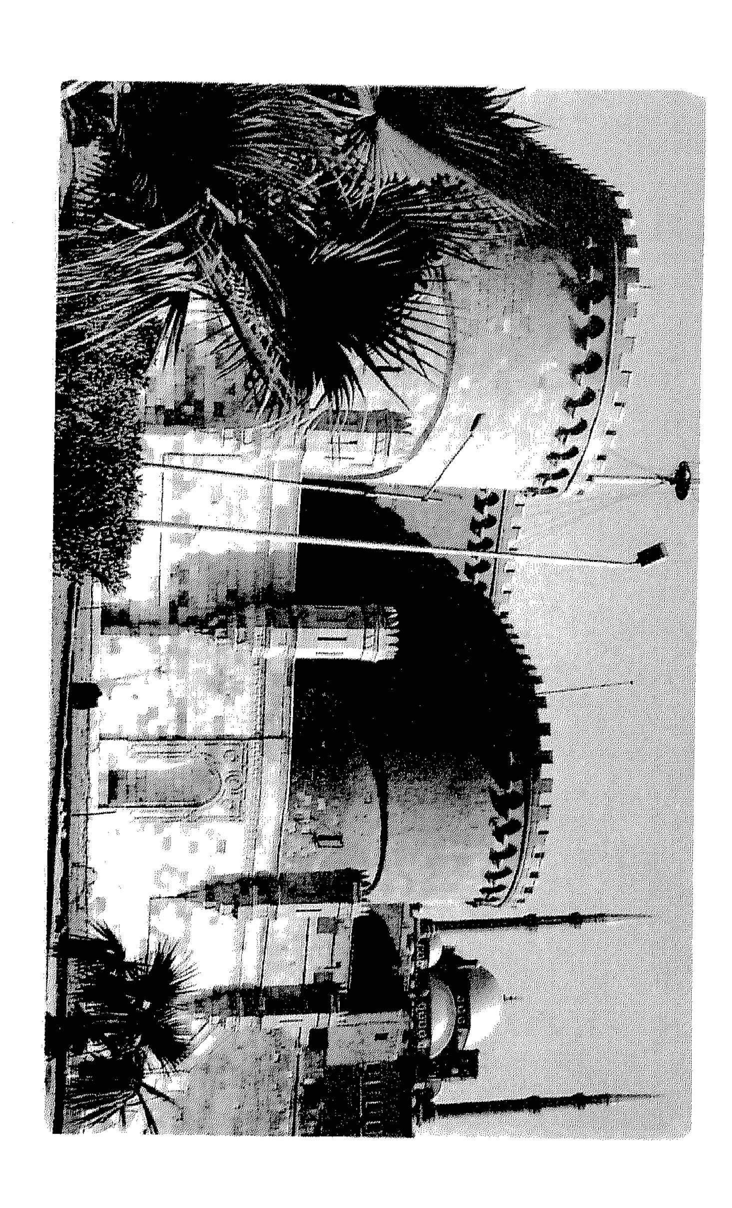

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

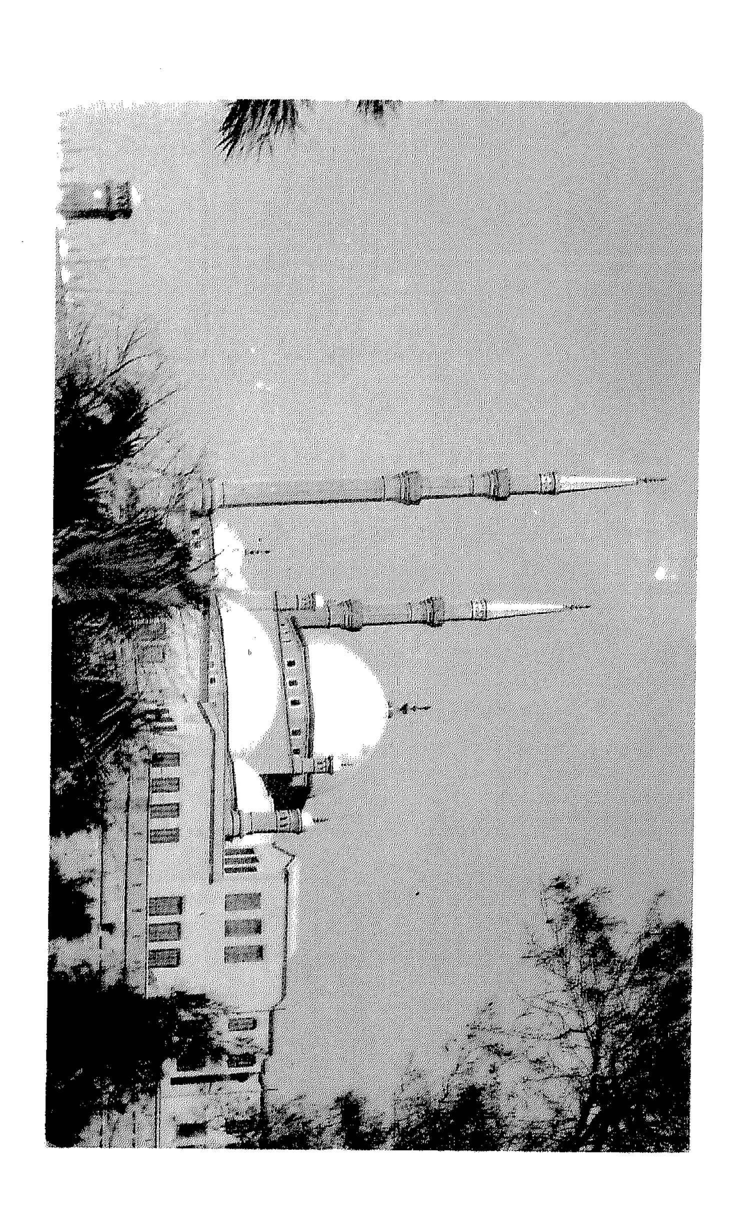
قلعة صلاح الدين الأيوبى

كل العالم يعرف من هو صلاح الدين الأيوبى.. فارس حطين.. ومحرر القدس.. والنموذج المترفع للحاكم العادل.. وفى قلب القاهرة توجد قلعته الشهيرة.. بمساجدها.. ومتاحفها.. وتاريخها العريق.. والآن نجد من يفكر فى إنشاء فنادق وبازارات وملاهى فى باب العزب فى قلب القلعة العتيقة.. ومنذ سنوات وعمليات الترميم متوقفة فى القلعة.. وفى الصور تبدو الحقيقة.. أيهما أهم أن نرمم جدرانها التى تتهاوى.. أم نقيم فيها الفنادق والملاهى؟! .. هل هناك امتهان للتاريخ أكثر من هذا.







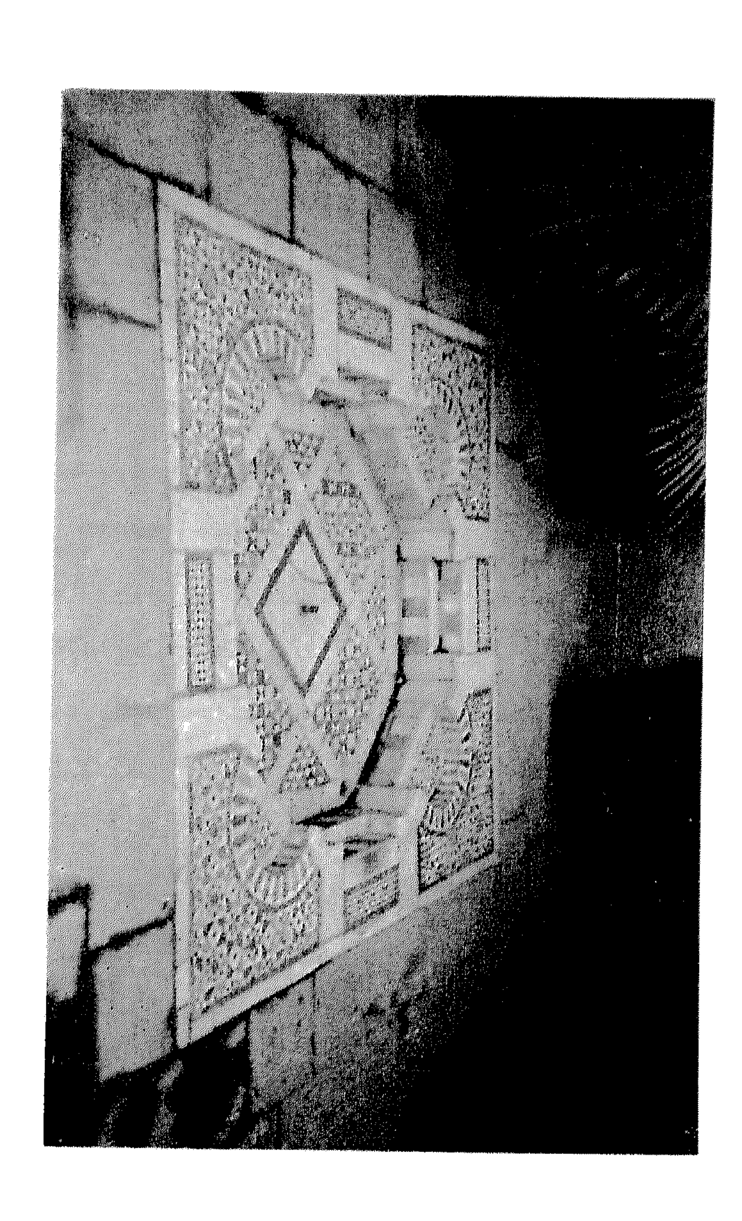


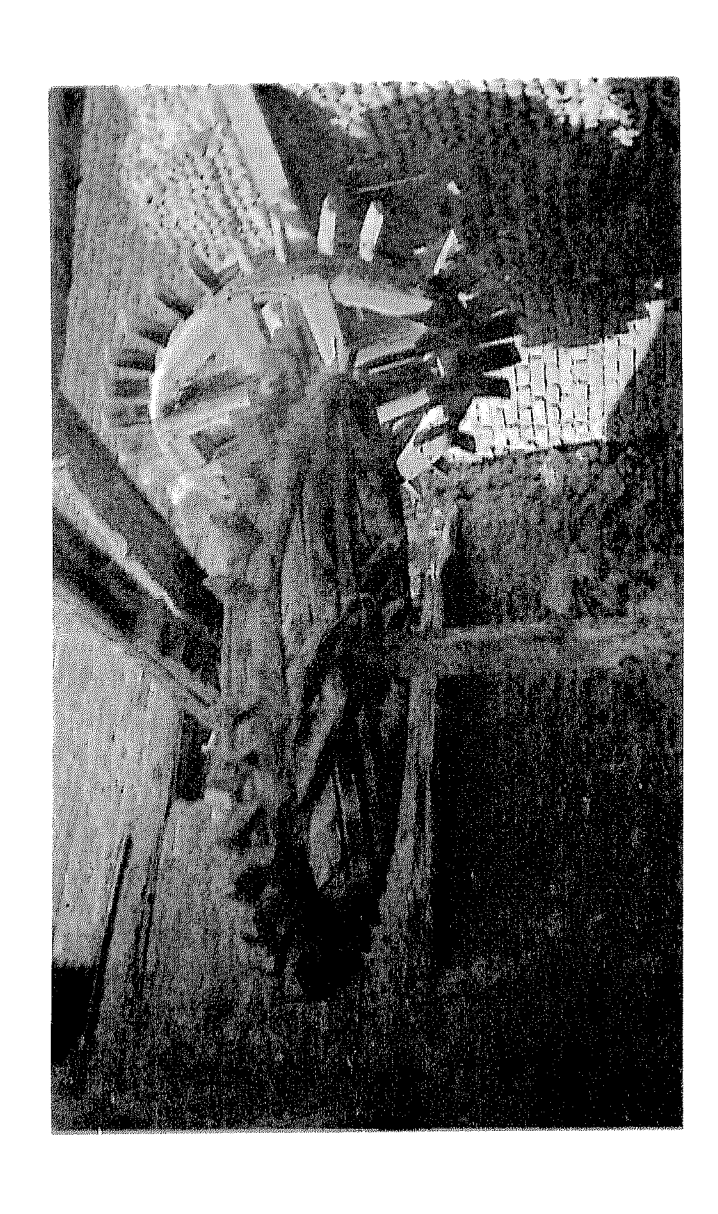


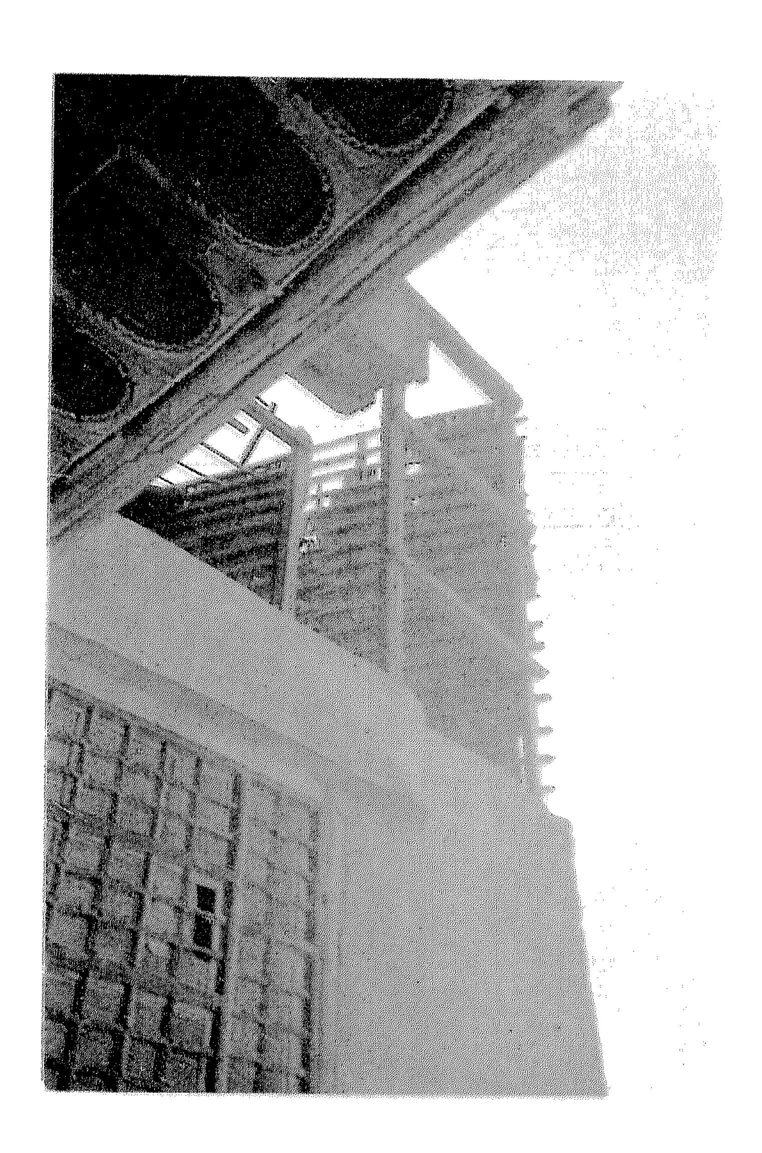
قصر المسافر خانة

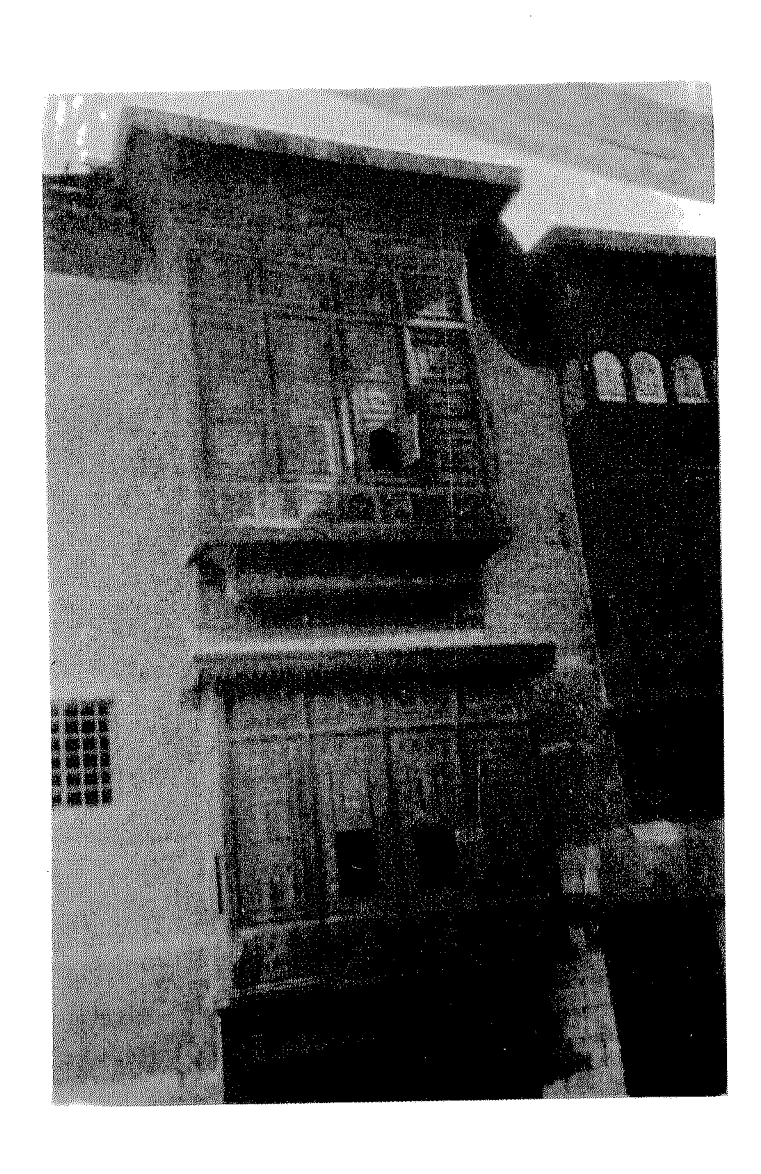
فى واحدة من أسوأ الكوارث التى تعرضت لها آثار مصر أخيرًا.. احترق فى عام ١٩٩٨ قصر المسافرخانة.. هذه التحفة المعمارية التى لا يوجد لها مثيل فى العالم.. وأمام الإهمال والتسيب احترق القصر فى لحظة.. واكتفينا بدموع التماسيح حول رفات القصر المحترق.

الشىء المؤلم أن صور القصر قليلة جدًّا بل نادرة.. وهذه بعض الصور التى لم تنشر وهى كل ما بقى لنا من قصر المسافرخانة.

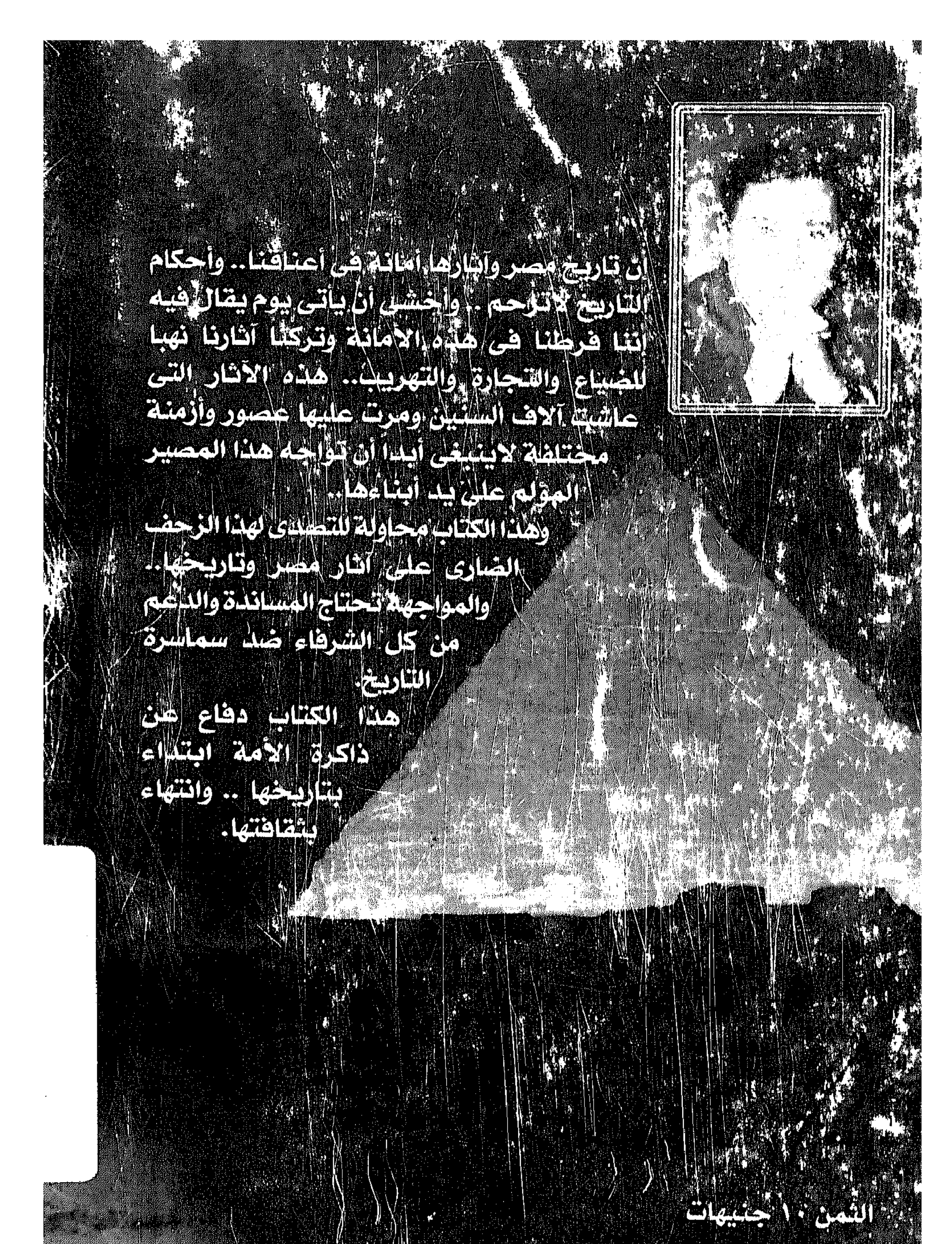











إن تاريخ مصر وآثارها أمانة فى أعناقنا.. وأحكام
التاريخ لاترحم .. وأخشى أن يأتى يوم يقال فيه
إننا فرطنا فى هذه الأمانة وتركنا آثارنا نهبا
للضياع والتجارة والتهريب.. هذه الآثار التى
عاشت آلاف السنين ومرت عليها عصور وأزمنة
مختلفة لاينبغى أبدا أن تواجه هذا المصير
المؤلم على يد أبنائها..
وهذا الكتاب محاولة للتصدى لهذا الزحف
الضارى على آثار مصر وتاريخها..
والمواجهة تحتاج المساندة والدعم
من كل الشرفاء ضد سماسرة
التاريخ.
هذا الكتاب دفاع عن
ذاكرة الأمة ابتداء
بتاريخها .. وانتهاء
بثقافتها.
الثمن ١٠ جنيهات